



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

آراء الكوفيّين النحويّة في كتاب غرر الدرر الوسيطية لابن عنقاء (ت ١٠٥٣هـ) دراسة نحويّة

رسالة مُقدّمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

من طالب الماجستير

عصام فؤاد محمد عبد الكبيسي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

خليل إبراهيم علاوي المحمدي



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

آراء الكوفيّين النحويّة في كتابِ غررِ الدرر الوسيطيّة لابنِ عنقاء (ت ١٠٥٣هـ) دراسة نحويّة

رسالة مُقدّمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

من طالب الماجستير

عصام فؤاد محمد عبد الكبيسي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

خليل إبراهيم علاوي المحمدي



٢٠٢١م

١٤٤٢هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا
لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

سورة البقرة، من الآية: ٢٨٦.

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(آراء الكوفيين النحوية في كتاب غرر الدرر الوسيطية لابن عنقاء (ت ١٠٥٣هـ) دراسة نحوية)، المقدمة من طالب الماجستير (عصام فؤاد محمد عبد الكبيسي) قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في (اللغة العربية وآدابها).



توقيع المشرف

المشرف: أ.م.د. خليل إبراهيم علاوي المحمدي

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ٢٩ / ٣ / ٢٠٢١م.

توصية رئيس قسم اللغة العربية

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة



توقيع رئيس القسم

أ.د. عثمان عبد الحليم جلعوط الراوي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: ٢٩ / ٣ / ٢٠٢١م.

إقرار المقوم العلمي

أشهدُ أَنِّي قَدْ قرأتُ هذه الرسالة الموسومة بـ(آراء الكوفيين النحويّة في كتاب غرر الدرر الوسيطية لابن عنقاء (ت ١٠٥٣هـ) دراسة نحويّة) المقدمة من طالب الماجستير (عصام فؤاد محمد عبد الكبيسي) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في (اللغة العربية وآدابها)، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة، ومنهج البحث العلمي، والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل التبعات القانونية كافة، ولأجله وقعت.



توقيع المقوم العلمي

أ.د. محمد خالد رخال

جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية

٢١ / ٤ / ٢٠٢١ م.

إقرار المقوم العلمي

أشهدُ أنني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ(آراء الكوفيين النحوية في كتاب غرر الدرر الوسيطية لابن عنقاء (ت ١٠٥٣هـ) دراسة نحوية) المقدمة من طالب الماجستير (عصام فؤاد محمد عبد الكبيسي) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في (اللغة العربية وآدابها)، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة، ومنهج البحث العلمي، والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل التبعات القانونية كافة، ولأجله وقعت.



توقيع المقوم العلمي

أ.د. محمود فوزي عبد الله
الجامعة العراقية / كلية الآداب

٢٠٢١ / ٤ / ٢١ م.

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (آراء الكوفيين النحوية في كتاب غرر الدرر الوسيطية لابن عنقاء (ت ١٠٥٣ هـ) دراسة نحوية)، المقدمة من طالب الماجستير (عصام فؤاد محمد عبد الكبيسي)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في (اللغة العربية وآدابها)، بتقدير (جيد جداً) .

التوقيع:
أ.م.د. عمار عيسى عمر
عضو
التاريخ: ٢٠٢١/٥/٢٤ م

التوقيع:
أ.م.د. عناد خلف مكي
عضو
التاريخ: ٢٠٢١/٦/٢٤ م

التوقيع:
أ.م.د. عبدالله حميد حسين
رئيساً
التاريخ: ٢٠٢١/٥/٢٤ م

التوقيع:
أ.م.د. خليل إبراهيم علوي
عضو ومشرفاً
التاريخ: ٢٠٢١/٥/٢٤ م

صدقها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار.

توقيع العميد:
أ.د. طه إبراهيم شبيب
عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية
التاريخ: ٢٠٢١/٦/٢٤ م

{ و }

{ و }

الإهداء

❖ إلى من كان يرقب هذا الجهد، ويطمح أن يراني معتلياً منصة الدراسات العليا الأستاذ

الدكتور فؤاد محمد (والدي الأعز) أسكنه ربي فسيح الجنان ولذة المقام.

❖ إلى من تعبت في تربيّتي، وسهرت الليالي من أجلي، وتحملت العناء والألم، آنسني الله

بقربها ولا حرمني من وجودها (أمي الغالية).

❖ إلى من أشركتني بهم خيوط الدم واللحم حباً ووفاءً (أخوتي وأخواتي).

❖ إلى من تجمّلت بها أيامي، وشاطرتني التعب والسهر (زوجتي الحبيبة).

❖ إلى بُنيّ (عليّ) حفظه الله تعالى.

❖ إلى أساتذتنا الفضلاء وطلاب العلم ومُريديه.

الشكر والعرفان

امتنالاً لمن أحق بالشكر أقول: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾^(١)، ثم إنَّ من الامتنال بعد شكر الله تعالى على نعمه الوفيرة أن أشكر الناس الذين كانوا أصحاب فضلٍ عليّ، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»^(٢)، فأتقدّم بوافر الشكر وعظيم العرفان إلى:

- مُشرفي الأستاذ المساعد الدكتور خليل إبراهيم علاوي المحمدي، الذي كان إشرافه لي محط شرف وفخر واعتزاز، ولكلمة الحق أقول: إنّه كان نعم الأب المعلم، ونعم الناصح والموجه لي؛ لما اتسم به من خُلُقٍ رفيع، ورحابة صدر كريم، وعلم نافع غريز، وقد تکرّم عليّ بأنّ أمدني بما لديه من مصادر، وحرص وتقان على متابعته الحثيثة، وتوجيهاته وإرشاداته العلمية السديدة في مدة كتابة هذه الرسالة كل ذلك؛ لتظهر الرسالة بالشكل المرضي، فجزاه الله عني خير الجزاء.
- العم العزيز الدكتور ضامن محمد عبد الكبيسي، الذي صحّح لي بعض هفوات ما كتبته، وأسدّى لي النصيحة والعناية، سلّمه ربي من كل مكروه.
- الدكتور عمر ثابت الجبوري، الذي تفضّل عليّ بأنّ أرسل لي بعض ما أحتاجه عن ما نُسب للكوفيين خطأً، من أطروحته للدكتوراه، وفقه الله لما يُحبّه ويرضاه.
- الأخ الأعز والصديق الأحب الأستاذ أحمد عارف الكبيسي، الذي قدّم لي المساعدة والإعانة، وأسدّى لي النصيحة، داعياً الله له بالحفظ والسلامة والموفقية.
- أساتذتي في قسم اللغة العربية أجزل الله عطاءهم.
- عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية أساتذة وموظفين أكرمهم الله بكرمه الجزيل.

(١) سورة النمل، من الآية: ١٩.

(٢) الحديث في مسند الإمام أبي داود، برقم: ٢٦١٣، ص ٢٣٢/٤، وفي مسند الإمام أحمد، برقم: ٧٩٣٩، ص ٣٢٢/١٣، وأخرجه الإمام البخاري في كتابه: الأدب المفرد، برقم: ٥٦، ٥٧.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٤ - ١	المُقدِّمة
١٠ - ٥	التمهيد
٥٩ - ١١	الفصل الأول: آراء الكوفيين في الأسماء
٢٣ - ١١	المبحث الأول: آراء الكوفيين في العوامل من الأسماء
١٤ - ١١	أولاً: إضافة اسم التفضيل إلى معموله
١٧ - ١٥	ثانياً: إعمال اسم الفاعل المصغر
٢٠ - ١٨	ثالثاً: إعمال اسم الفاعل الموصوف
٢٣ - ٢١	رابعاً: إعمال المصدر مضمراً
٥٩ - ٢٤	المبحث الثاني: آراء الكوفيين في المعمولات من الأسماء
٢٦ - ٢٤	أولاً: التسمية بنحو "يغزو"
٣٠ - ٢٧	ثانياً: الإعراب أو البناء في هذين واللذين
٣٣ - ٣١	ثالثاً: تأخير معمول ما قبل الفاء والواو عنهما
٣٧ - ٣٤	رابعاً: نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل
٤١ - ٣٨	خامساً: حذف الضمير من "كل" العائد على المؤكّد
٤٤ - ٤٢	سادساً: التقديم والتأخير في مفعولي "أعطى"
٤٦ - ٤٥	سابعاً: النداء في "اثنا عشر واثنتا عشرة"
٥٠ - ٤٧	ثامناً: جر معمول الصفة المشبهة بالإضافة
٥٢ - ٥١	تاسعاً: مطابقة الضمير المجرور بـ"رُبّ" لتمييزه
٥٥ - ٥٣	عاشراً: نداء النكرة غير المقصودة
٥٨ - ٥٦	حادي عشر: الخبر في نحو: "كلُّ رجلٍ وضيئُهُ"
٥٩	ثاني عشر: استعمال "أَجْمَعَ وَجَمَعَاءَ" حالاً
٩٢ - ٦٠	الفصل الثاني: آراء الكوفيين في الأفعال
٨٤ - ٦٠	المبحث الأول: آراء الكوفيين في الفعل الماضي
٦٢ - ٦٠	أولاً: صيغة الفعل المبني للمجهول بين أصالتها وفرعيتها
٦٦ - ٦٣	ثانياً: بناء الفعل الناقص للمجهول

٧١ - ٦٧	ثالثاً: ناصب المفعول له
٧٣ - ٧٢	رابعاً: "أَسْحَرَ ، وَأَفْجَرَ ، وَأَظْهَرَ" أفعال ناقصة
٧٨ - ٧٤	خامساً: الحكاية في الأفعال التي بمعنى القول
٨٤ - ٧٩	سادساً: العامل في معمولي "كان وأخواتها"
٩٢ - ٨٥	المبحث الثاني: آراء الكوفيين في الفعل المضارع
٨٩ - ٨٥	أولاً: اقتران اللام مع النون في توكيد الفعل المضارع
٩١ - ٩٠	ثانياً: نصب الفعل المضارع بعد "ثُمَّ"
٩٢	ثالثاً: نصب الفعل المضارع الواقع في جواب الشك بـ"كَأَنَّ"
١٣٣ - ٩٣	الفصل الثالث: آراء الكوفيين في الحروف
١١٥ - ٩٣	المبحث الأول: آراء الكوفيين في الحروف الأحادية والثنائية
٩٦ - ٩٣	أولاً: تقديم فاء السبب وواو المعية بمدخولهما على السبب والمصاحب
١٠١ - ٩٧	ثانياً: حذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة
١٠٣ - ١٠٢	ثالثاً: "لا" النافية المعترضة بين الجار والمجرور
١٠٥ - ١٠٤	رابعاً: الجزم بـ"لا" النافية
١١١ - ١٠٦	خامساً: نيابة "أل" عن الضمير
١١٥ - ١١٢	سادساً: "أَنَّ" للمجازاة
١٣٣ - ١١٦	المبحث الثاني: آراء الكوفيين في الحروف الثلاثية والرباعية
١١٧ - ١١٦	أولاً: زيادة "ثُمَّ"
١٢٣ - ١١٨	ثانياً: محل "أَنَّ" و"أَنْ" عند حذف الجار منهما
١٢٤	ثالثاً: معنى "كما" للوقت
١٢٧ - ١٢٥	رابعاً: الجر بـ"لَا تَ"
١٣٠ - ١٢٨	خامساً: جرُّ الضمير بـ"حَتَّى"
١٣٣ - ١٣١	سادساً: تقدير "إِلَّا" في المستثنى المنقطع
١٣٥ - ١٣٤	الخاتمة
١٥٨ - ١٣٦	ثبت بالمصادر والمراجع
	المخلص باللغة الإنجليزية
	الواجهة باللغة الإنجليزية

المُقْتَمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمة ظاهرة وباطنة حمداً يليقُ بجلاله المُعظم، والصلاة والسلام على حضرة الرسول الأعظم، محمد بن عبد الله المكرم، وعلى الآل والصحب الكرام، وأزواجه وذريته أَطهر الأنام، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإنَّ العربيةَ لغةٌ شريفةٌ كَرَّمَهَا اللهُ تعالى بهذا التشريف بأنْ أنزلَ كتابه المبين بها، فكانَ ذاك الإنزال هو خيرُ حافظٍ لها منْ تقادمِ العصورِ التي أبلَّتْ جُلَّ اللغاتِ وَغَيَّرَتِهَا، فإذا كَانَ هذا حالُ اللغةِ العربيةِ فإنَّ أغلبَهَا ادِّخَارًا وَذخْرًا هو علم النحو؛ إذْ به تقامُ الألسُن، وتعرفُ المعاني، وتتنظَّمُ التراكيب، قال أبو حيان: ((فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَرْتَقِي مِنْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ ذَرْوَتَهُ، وَلَا يَمْتَطِي مِنْ صِهْوَتِهِ، إِلَّا مَنْ كَانَ مُتَجَرِّدًا فِي عِلْمِ اللِّسَانِ، مُتَرَقِّيًا مِنْهُ إِلَى رَتَبَةِ الْإِحْسَانِ... وَأَمَّا مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى غَيْرِ هَذَا مِنَ الْعُلُومِ، أَوْ قَصَرَ فِي إِنْشَاءِ الْمُنْتَوَرِ وَالْمَنْظُومِ، فَإِنَّهُ بِمَعْزَلٍ عَنْ فَهْمِ غَوَامِضِ الْكِتَابِ، وَعَنْ إدْرَاكِ لَطَائِفِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْعَجَبِ الْعَجَابِ، وَحِظَّةٍ مِنْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ إِنَّمَا هُوَ نَقْلُ أُسْطَارٍ، وَتَكَرُّرُ مَحْفُوظٍ عَلَى مَرِّ الْأَعْصَارِ))^(١).

وقد قَيَّضَ اللهُ تعالى لهذه اللغة رجالاً مخلصين عاملين من أبناء هذه الأمة الإسلامية، فوضعوا قواعدَها وشيّدوا أركانَها، فما زالت هذه اللغة محفوظةً بحفظ الله لكتابه المبين وهو القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٢).

وقد استقرَّتْ في نفسي رغبةٌ أنْ أكتبَ في الدرسِ النحوي، وكان اختياري لموضوع ما زالتْ تضجُّ به أqlامُ الدَّارسين، وأفكارُ الباحثين، وهو دراسة آراء علماء مذهب نحوي، فكان موضوعي:

(آراء الكوفيين النحوية في كتاب غرر الدرر الوسيطية لابن عنقاء (ت ١٠٥٣هـ) دراسة نحوية)

وقد تظافرت أسبابٌ دفعنتني إلى اختيار هذا الموضوع، منها أنَّ النحو الكوفي لم ينلْ عنايةً كبيرة عند المحدثين كالنحو البصري، فضلاً عن ذلك أنَّ ابن عنقاء عاش في القرن الحادي عشر

(١) البحر المحيط: ١٧/١.

(٢) سورة الحجر، من الآية: ٩.

الهجريّ ممّا يعني أنّه أفاد من علم المتقدّمين وجمع كثيرًا من آرائهم النحويّة والصرفيّة، كما أنّ ابن عنقاء يمنيّ الأصل، ويعدّ كتابه "غرر الدرر الوسيطية" أهمّ شروح المنظومة العمريطية على الأجرومية فلا شكّ أنّ هذا الشرح يعطي تصوّرًا عن الدرس النحويّ والصرفيّ في اليمن لذلك كان هذا اختياري.

وقد سلكْتُ في هذه الرسالة منهجًا ابتدأتُ فيه بذكر عنوان لكلِّ مسألة، مُمهّدًا له بكلام يسير، ثُمَّ عرضْتُ قول ابن عنقاء الذي صرّح فيه بذكر الكوفيين، ثُمَّ درست المسألة باستعراض مذاهب النحاة فيها مُقدِّمًا المذهب الكوفي؛ لأنّ الدراسة تقصده، ثمّ أعقبه بذكر المذهب البصري، ثُمَّ أوضحت موقف ابن عنقاء في المسألة مبينًا رأيه فيها موافقته لأحد المذهبين من عدمها أو سكوته، وأختم المسألة بترجيح ما ظهر للباحث من رأي ذاكراً سبب ترجيحه له تبعًا للدليل الأظهر والأقوى، وقد أستغني في بعض المسائل عن الترجيح؛ لعدم ظهور الدليل القاطع لديّ.

وأغلب المسائل التي درستّها في هذا البحث لم تمتدّ إليها يدُ البحث، فلم ترد هذه المسائل في كتب الخلاف النحوي ككتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف، والتبيين عن المذاهب النحويين، وانتلاف النصرّة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، فضلا عن ذلك أنّ أغلب هذه المسائل لم يدرسها الباحثون في النحو الكوفي.

أهداف الرسالة:

١- بيان آراء الكوفيين في أهمّ شروح المنظومة العمريطية على الأجرومية لابن عنقاء ومناقشة تلك الآراء.

٢- التحقق من نسبة آراء الكوفيين التي صرّح فيها ابن عنقاء بأنّها لهم، وتوثيقها من كتب الكوفيين إنْ وجدتْ أو من كتب النحاة الآخرين.

٣- دراسة آراء المذهب الكوفي مقارنة بآراء المذهب البصري وبقية آراء النحاة؛ لترجيح ما يتبيّن من البحث رجحانه.

وبعد هذا أستطيعُ أنْ أفصحَ عن مضامين هذه الرسالة، فقد اقتضتْ منهجية البحث لهذه الرسالة أنْ تكون مكوّنةً من مقدّمةٍ وتمهيدٍ، تتلوهُما ثلاثةُ فصولٍ، ثُمَّ خاتمةٌ، يعقبها ثبتٌ بالمصادر والمراجع.

أمّا المقدّمة فقد بيّنتُ فيها عنوان الموضوع، وسبب اختياري له، وأهدافه، وبيان منهجية البحث فيه، وأمّا التمهيد فقد تضمّن الحديث عن حياة ابن عنقاء وعن كتابه.

وأمّا الفصل الأول فكان في "آراء الكوفيين في الأسماء"

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: آراء الكوفيين في العوامل من الأسماء.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في المعمولات من الأسماء.

وجاء الفصل الثاني في "آراء الكوفيين في الأفعال"

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: آراء الكوفيين في الفعل الماضي.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في الفعل الضارع.

وأمّا الفصل الثالث فضمّ "آراء الكوفيين في الحروف"

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: آراء الكوفيين في الحروف الأحادية والثنائية.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في الحروف الثلاثية والرباعية.

ثُمَّ أَنهَيْتِ دِرَاسَتِي بِخَاتِمَةٍ لِّمَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ مِنَ النَّتَائِجِ، ثُمَّ ثَبِتَ بِالْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ.

وختام قولي: إِنَّ هَذَا الْبَحْثَ هُوَ حَصِيلَةُ جُهْدٍ لَا ادَّعِي فِيهِ الْكَمَالَ فَإِنَّ الْكَمَالَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَخْطَأْتُ فَمِنْ نَفْسِي، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَصَبْتُ فَبِتَوْفِيقٍ مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوفِّقُ عَبْدٌ حَتَّى يُوفِّقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذِهِ حُدُودُ الْمُسْتَطَاعِ وَجَهْدُ الْمَقْلِّ بِذَلِكَ فِيهِ مَا بِذَلِكَ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى قَائِلًا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١)، دَاعِيًا ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٢)، سَائِلًا إِيَّاهُ: ﴿رَبِّ أَشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾^(٣)، وَآخِرُ دَعْوَانَا ﴿أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤).

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٦.

(٣) سورة طه، الآيات: ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨.

(٤) سورة يونس، من الآية: ١٠.

التمهيد

ويشتمل على :

❖ أولاً: حياة ابن عنقاء.

❖ ثانياً: كتابه.

التمهيد

أولاً: حياة ابن عنقاء

لم تذكر كتب التراجم والسير والأعلام عن أخبار ابن عنقاء ترجمة وافية، وكادت تخفي ذكره لولا ما أتحننا به صاحب "كشف الظنون"^(١)، والأعلام^(٢)، وهدية العارفين^(٣)، ومعجم المؤلفين^(٤) من ترجمة يسيرة لهذا العالم لا تتعدى اسمه وكنيته ووفاته وبعض من مؤلفاته، فلولاهم لذهب ذكره وطمس أثره وفضله^(٥).

ويبين لنا الدكتور محمد بن حسن العمري الذي حقق كتابه "غرر الدرر الوسيطية" السبب في عدم تدوين سيرته والترجمة له ترجمةً وافيةً إذ قال: ((وكان السبب الوحيد عندي في عدم ترجمته أنه متأخر، وأن كثيراً من كتب التراجم لعصره ما زالت مخطوطة لم تنتشر، فلما عزمت على العودة إلى بعض تلك المخطوطات التي تيسر لي الاطلاع عليها، ولم تتعرض له، جدّ عندي سبب آخر، وهو أن الاضطرابات التي منيت بها أرض اليمن في زمن الشارح، وعدم الاستقرار السياسي، وتنازع السلطة ربما كان سبباً في الحيلولة دون تدوين ترجمته، لاسيما أن الشارح كان له معاندون، وحساد اضطروه على ما يبدو إلى أضيق السبل، حتى عاش بعيداً عن أسرته وأولاده مشغول البال، رقيق الحال، وترك السهول والكتب وحلقات الدرس، وحياة المدن في زبيد، وهاجر إلى الجبال، وأقام في "ذي جبلة" دونما رغبة من في ذلك))^(٦).

(١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: ١٢٤٣/٢.

(٢) ينظر: الأعلام للزركلي: ١١٢/٦.

(٣) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا: ٢٨١/٢.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٢٧٨/٩.

(٥) ينظر: ما كتبه د. محمد بن حسن العمري عن ابن عنقاء في كتاب "غرر الدرر الوسيطية": ٢٧، ٢١/١، وكتاب "الجواب السامي": ١٨، ١٠، وضم الدراية لنظم النقاية/ دراسة وتحقيق: علم النحو والتصريف والخط (رسالة ماجستير) للباحثة هويدا رشيد الكبيسي: ١٠.

(٦) غرر الدرر الوسيطية (الدراسة): ٢٣/١، والجواب السامي (الدراسة): ١٢.

اسمه ونسبه:

هو محمد الخالص بن أحمد بن رميثة بن علي بن عنقاء بن حمزة الحسيني المهناوي الموسوي المكي اليمني^(١).

كنيته ولقبه ووظائفه:

يُكْنَى ابن عنقاء بأبي هزّاع، ويُلقَّب ابن عنقاء بشيخ الشَّافِعِيَّة، وشغل ابن عنقاء في زمن المؤيد محمد بن القاسم شيخ الشَّافِعِيَّة في اليمن^(٢).

مكانته العلميّة:

كان ابن عنقاء فقيهاً ونحوياً وأديباً وشاعراً ومؤرخاً مشاركاً في بعض العلوم^(٣).

مذهبه النحويّ:

إنَّ ابن عنقاء بصريُّ المذهب في الدراسة النحويّة، إذ كان في الغالب يتبنّى آراء البصريين دون تعصُّب؛ لأنَّه خالف البصريين في جملة من آرائهم، فهو وافق الكوفيين في قسم من آرائهم، ولكنَّه بوجه عامٍ ظلَّ يسير على خطى النحو البصري^(٤)، وهذا ما أثبتّه الدكتور محمد بن حسن العمري إذ قال: ((لم يكن من المتعسر معرفة وتحديد مذهب الشارح النحويّ، فهو بصريّ المذهب، ظهر لي ذلك من كثرة موافقته لنحاة البصرة بل إنَّه ليفهم مذهبه من قوله: (المنسوب بالخلاف عن الكوفيين كـ"لو تُركت والأسد لأكلك" وعندنا نصبه على المفعول معه كـ"زيدٌ عندك" وعند نصبه على الظرف لوجب الحذف) ففي هذا العبارة تصريح باتباعه للبصريين))^(٥).

(١) ينظر: كشف الظنون: ١٢٤٣/٢، والأعلام: ١١٢/٦، وهديّة العارفين: ٢٨١/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٧٨/٩، وغرر الدرر الوسيطية (الدراسة): ٢١/١.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣٦٠/٢، والأعلام: ١١٢/٦، وهديّة العارفين: ٢٨١/٢، وغرر الدرر الوسيطية (الدراسة): ٢١/١.

(٣) ينظر: سلّم الوصول إلى طبقات الفحول: ٨٤/٤، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣٦٠/٢، والأعلام: ١١٢/٦، ومعجم المؤلفين: ٢٧٨/٩.

(٤) ينظر: ضم الدراية لنظم النقاية/ دراسة وتحقيق: علم النحو والتصريف والخط (رسالة ماجستير) للباحثة هويدا رشيد الكبيسي: ١٠.

(٥) غرر الدرر الوسيطية (الدراسة): ٥١/١.

إنَّ لابن عنقاء مصنّفات جَمّة منها ما هو مطبوع، ومنها ما لم يطبع فبقيت ضمن المخطوطات، وهذه المصنّفات هي:

أ-آثاره المطبوعة:

- ١- تشنيف السمع بشرح شروط المثني والجمع، حقّقه الدكتور محمد بن حسن العمري.
- ٢- الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله صلى الله عليه وسلم: ((أحقُّ ما قال العبد... إلى آخره))، حقّقه الدكتور محمد بن حسن العمري.
- ٣- غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريّة، حقّقه الدكتور محمد بن حسن العمري، طُبِعَ في دار المحدثين في القاهرة، ط١، سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٤- كشف الهم والبأس بالكشف عن آيتي: ﴿ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ﴾^(١)، ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ الْغُصَاثُ﴾^(٢)، حقّقه الدكتور محمد بن حسن العمري.
- ٥- صُمِّ الدراية لنظم النُّقَاية، القسم السادس والسابع والثامن منها (علم النحو والتصريف والخط) حقّقه طالبة الماجستير هويدا رشيد مجيد الكبيسي، جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية، سنة ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.

ب-آثاره المخطوطة:

- ١- إغراب المنحة بإعراب الملح^(٣).
- ٢- الإكسير العزيز بتخريج أحاديث الإبريز^(٤).
- ٣- الألواح في مستقر الأرواح، أجاب فيه عن قول محمد بن أبي بكر الرازي:
لعمرك ما أدري وقد آذن البلى بعاجلٍ ترحالٍ إلى أين ترحالي؟
وأين محل الرُّوح بعد خروجه من الهيكل المنحل والجسد البالي؟
فأجاب الصفدي بقوله:

إلى جنة المأوى إذا كنت خيِّراً تخلدُ فيها ناعمَ الجسمِ والبالي

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٢) سورة الأنفال، من الآية: ١١.

(٣) ينظر: الجواب السامي (الدراسة): ١٨.

(٤) ينظر: غرر الدرر الوسيطية (الدراسة): ٢٥/١، والجواب السامي (الدراسة): ١٦.

وإن كُنتَ شَرِيرًا ولم تلقِ رحمةً من الله فالنيرانُ أنتَ لها صالي

فلم يعجبه، وقال: ما هما إلا جواب لقوله: إلى أين ترحالي؟ وأين جواب البيت الآخر؟ فأجاب: بألواح، في كلِّ لوحٍ روحٌ صنّفٍ من أصناف بني آدم، وما قيل فيه وهي لامية وجميع أبياتها ٣١٨ بيتاً^(١).

٤- بغية أهل المغانم في مناقب الشيخ أبي بكر بن سالم^(٢).

٥- جداول في علم الفلك^(٣).

٦- جواب عن سؤال كتبه بعض الوافدين إلى ذي جبلة، وأرسله إلى علماء زبيد^(٤).

٧- حاشية على شرح السيوطي لألفية ابن مالك^(٥).

٨- الدرر البهية^(٦).

٩- شرح القواعد للأزهري^(٧).

١٠- ضمُّ الدراية لنظم النقاية، والنقاية مختصر في أربعة عشر علماً لأبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩٩١هـ)، نظمها أبو الفضل عبد الرؤوف بن يحيى الواعظ المكي، وضمُّ الدراية لنظم النقاية شرح لذلك النظم وعلوم النقاية التي شرحها ابن عنقاء هي أربعة عشر علماً الأول: في علم أصول الدين، والثاني: في علم التفسير، والثالث: في علم الحديث، والرابع: في أصول الفقه، والخامس: في علم الفرائض، السادس: في علم النحو، والسابع: في علم التصريف، والثامن: في علم الخط، وهذه الثلاثة الأخيرة -علم النحو والتصريف والخط- حَقَّقَتْ، والتاسع: في علم المعاني، والعاشر: في علم البيان، والحادي عشر: في علم البديع، والثاني عشر: في علم التشريح، والثالث عشر: في علم الطب، والرابع عشر: في علم التصوُّف^(٨).

(١) ينظر: الأعلام: ١١٢/٦، وهدية العارفين: ٢٨١/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٧٨/٩، وغرر الدرر الوسيطية

(الدراسة): ٢٥/١، والجواب السامي (الدراسة): ١٦، ١٥.

(٢) ينظر: غرر الدرر الوسيطية (الدراسة): ٢٦/١، والجواب السامي (الدراسة): ١٦.

(٣) ينظر: المرجعين السابقين: ٢٦/١، و: ١٦.

(٤) ينظر: المرجعين السابقين: ٢٦/١، و: ١٦.

(٥) ينظر: المرجعين السابقين: ٢٦/١، و: ١٦.

(٦) ينظر: المرجعين السابقين: ٢٦/١، و: ١٦.

(٧) ينظر: المرجعين السابقين: ٢٦/١، و: ١٧.

(٨) ينظر: المرجعين السابقين: ٢٦/١، و: ١٧.

- ١١ - العوامل الكبرى^(١).
- ١٢ - فتاوى بمكتبة خاصة في زبيد^(٢).
- ١٣ - فوائد الدّر المنظم في التطُّل على المصطفى -صلى الله عليه وسلم-^(٣).
- ١٤ - القضية العدلية في المناسبات الفضليّة^(٤).
- ١٥ - النشر الوردي في ملك بني عثمان والمهدي في التأريخ^(٥).
- ١٦ - وقع السيوف المرفهة على مَنْ شَبّه أهل السنة لإثباتهم الرؤية بالحمير الموكفة وهي ألف بيت من البحر الكامل^(٦).

وفاته:

توفي محمد الخالص بن عنقاء في سنة (١٠٥٣هـ) وفي ذلك يقول إسماعيل باشا البغدادي:
 ((ابن عنقاء المكي محمد بن الخالص بن عنقاء الحسيني المكي شيخ الشافعية باليمن زمن
 المؤيد محمد بن القاسم، توفي سنة (١٠٥٣) ثلاث وخمسين وألف، مات في تلك السنة كثير
 من العلماء))^(٧).

(١) ينظر: غر الدر الوسيطية (الدراسة): ١٧/١، ٩٣١/٢.

(٢) ينظر: غر الدر الوسيطية (الدراسة): ١٧/١، والجواب السامي (الدراسة): ١٧.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ١٢٤٣/٢، والأعلام: ١١٢/٦، وهدية العارفين: ٢٨١/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٧٨/٩.

(٤) ينظر: غر الدر الوسيطية (الدراسة): ٢٧/١، والجواب السامي (الدراسة): ١٧.

(٥) ينظر: الأعلام: ١١٢/٦، وهدية العارفين: ٢٨١/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٧٨/٩.

(٦) ينظر: غر الدر الوسيطية (الدراسة): ٢٧/١، والجواب السامي (الدراسة): ١٧.

(٧) هدية العارفين: ٢٨١/٢، وينظر: معجم المؤلفين: ٢٧٨/٩.

ثانيًا: كتابه

يُعدُّ كتاب (غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية) أهم الشروح لمنظومة يحيى العمريطي الذي نظم متن ابن آجروم في كتابه (الدرة البهية في نظم الأجرومية)، ويُمثل (غرر الدرر الوسيطية) أحد الكتب النحوية العلمية القيّمة؛ لأنّه عبارة عن حصاد عشرة قرون تقريبًا من تأريخ النحو العربي، إذ إنّ ابن عنقاء كما ذكرت آنفًا توفّي في القرن الحادي عشر ما يعني أنّه أفاد من علم السابقين ومعارفهم، ونقل عنهم على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، وجمع كثيرًا من آراء النحاة، ممّا يدلّ على كثرة مصادره، وتكمن قيمة هذا الكتاب أيضًا بأنّ ابن عنقاء ذكر كثيرًا من الخلاف النحوي في المسائل بين نحاة البصرة والكوفة التي غفل عنها كثير من النحاة الذين سبقوه أو سكتوا عن نسبتها^(١).

منهج ابن عنقاء في كتابه (غرر الدرر الوسيطية):

تناول ابن عنقاء في شرحه منظومة العمريطي كلمة كلمة، إذ إنّ مزج بين شرحه وبين بيت المنظومة، ثمّ إنّّه عند تناوله لشرح أي باب من أبواب الدرس النحويّ يذكر له عنوانًا ويسميه، ومن السُّبُل النادرة التي نهجها ابن عنقاء في شرحه أنّه حاول جمع ما يتعلّق بالباب الواحد ممّا نشره النحاة في كتبهم، أو قال به بعضهم ولو على رأي ضعيف، أو استنتجه هو بنفسه من علم النحو^(٢).

(١) ينظر: غرر الدرر الوسيطية (الدراسة): ١٩٠، ٨/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٣١/١.

الفصل الأول: آراء الكوفيين في الأسماء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: آراء الكوفيين في العوامل من الأسماء.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في المعمولات من الأسماء.

المبحث الأول: آراء الكوفيين في العوامل من الأسماء

وفيه أربع مسائل:

أولاً: إضافة اسم التفضيل إلى معموله

الإضافة في اسم التفضيل كقولك: "زيدٌ أفضلُ القومِ" مختلف فيها بين النحاة من حيث عدّها إضافة محضة أم غير محضة، فمن النحاة من ذهب إلى أنّ إضافته هنا إضافة محضة فهي معنويّة تفيد المضاف تخصيصاً مع النكرة وتعريفاً مع المعرفة وهي ليست على نية انفصال المضاف عنها، ومنهم من ذهب إلى أنّ إضافته هنا إضافة غير محضة فهي لفظيّة تفيد تخفيف التنوين في اللفظ وهي على نية انفصال المضاف عنها، وفيما يأتي تبين لأرائهم:

قال ابن عنقاء في حديثه عن الإضافة المحضة المعنويّة: ((وإضافة اسم التفضيل: كـ"أفضلُ القومِ"، خلافاً لابن السراج، والفارسي، وابن الدبّاس^(١)، وأبي البقاء، والكوفيين، وجمع متأخرين، كالجزولي، وابن أبي الربيع، وابن عصفور، ونسبه لسيبويه^(٢))).^(٣)

ذهب الكوفيون^(٤)، وابن السراج^(٥)، وأبو علي الفارسي^(٦) إلى أنّ إضافة اسم التفضيل في قولك: "زيدٌ أفضلُ القومِ" إضافة غير محضة.

(١) هو: أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب، النحويّ البغداديّ، وهو أخو الحسين البارع لأمه، المعروف بابن الدبّاس، وكان بارعاً في النحو عارفاً باللغة، من كتبه: "المعلم في النحو" و"نحو العرف" و"شرح خطبة أدب الكاتب"، توفي سنة ٥٠٠ أو ٥٠٤ أو ٥٥٠ هـ. ينظر: نزهة الألباء: ٢٨١، ٢٨٣، ومعجم الأدباء: ٢٢٦٠/٥، وبغية الوعاة: ٢٧٢/٢، ٢٧٣.

(٢) فإنّ ابن عصفور نسب هذا الرأي لسيبويه، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٢٥/٢، والذي يظهر للباحث أنّ رأي سيبويه هو إضافته محضة كما سأل في هذه المسألة.

(٣) غرر الدرر الوسيطية: ٩٠٣/٢، ٩٠٤.

(٤) ينظر مذهب الكوفيين في: الأصول في النحو: ٨/٢، وشرح المفصل: ١٥٩/٢، والكناش في فني النحو والصرف: ٣٤٦/١، وارتشاف الضرب: ١٨٠٥/٤، وشرح التصريح: ٦٧٩/١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٦/٢.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٩٦.

ويقول الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلَسَجَدَتْ لَهُمْ آخَرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ وَمَنِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾^(١): ((معناه والله أعلم: وأحرص من الذين أشركوا على الحياة، ومثله أن تقول: هذا أسخى الناس ومن هرم؛ لأن التأويل: للأول هو أسخى من الناس ومن هرم))^(٢).

فالفراء في هذا النص قدر إضافة "أحرص" بـ"من".

إذ إن إضافته غير محضة عندهم؛ كون أنها تقدّر بـ"من"، فقولك: زيدٌ أفضلُ القوم، فالتقدير: "زيدٌ أفضلُ من القوم" فلما كانت "من" ههنا مقدّرة كانت الإضافة غير محضة^(٣)، ولكون "أفعل" التفضيل هنا مضاف إلى ما هو بعض له، فـ"زيدٌ أفضلُ القوم" فقد أضفت "أفضل" إلى جماعة هو أحدهم، والجماعة تشترك في هذه الصفة إلا أنها تزيد صفته على صفتهم، ولأنها إذا وصفت بها نكرة فقلت: مررتُ برجلٍ أفضلِ النَّاسِ، فوصفت النكرة "رجل" بـ"أفضل الناس" دليل على أنها غير محضة فلو كانت محضة ما جاز أن توصف بها النكرة^(٤).

وتبعهم عبد القاهر الجرجاني^(٥)، وابن الدباس^(٦)، والباقولي^(٧)، وأبو البركات الأنباري^(٨)، وابن الأثير^(٩)، والجزولي^(١٠)، وأبو البقاء العكبري^(١١)، وابن الخباز^(١٢)، وابن يعيش^(١٣)، وابن عصفور^(١٤).

(١) سورة البقرة، من الآية: ٩٦.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٦٣، ٦٢/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٦/٢، والإيضاح العضدي: ٢٦٩، ٢٧٠، وأسرار العربية: ٢٠٧.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٢٥/٢.

(٥) ينظر: أسرار البلاغة: ٢٢٧.

(٦) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب: ١٨٠٥/٤، والتنزيل والتكميل: ٣١ / ١٢، وهمع الهوامع: ٥٠٦/٢، ولم أقف على رأيه في كتبه.

(٧) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١٦٤/١.

(٨) ينظر: أسرار العربية: ٢٠٧.

(٩) ينظر: البديع في علم العربية: ٢٨٥/١، ٢٨٦.

(١٠) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٣١.

(١١) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ٣٨٩، ٣٩٠، والتنبيان في إعراب القرآن: ٩٥١/٢.

(١٢) ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٤.

(١٣) ينظر: شرح المفصل: ١٥٧/٢.

(١٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٢٥/٢.

وابن أبي ربيع^(١)، وناظر الجيش^(٢)، والصبان^(٣).

وذهب سيبويه^(٤)، والزجاج^(٥)، والسيرافي^(٦) إلى أنَّ إضافته إضافة محضة، ونُقِلَ ذلك عن البصريين عامة^(٧).

وفي ذلك يقول سيبويه: ((وإنَّما أثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضلُ الناسِ؛ لأنَّ الأول قد يصير به معرفة))^(٨).

ويقول الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾: ((المعنى: أنَّك تجدهم في حال دعائهم إلى تمنى الموت أحرص الناس على حياة))^(٩).

والملاحظ أنَّ الزجاج في هذا النص لم يقدر إضافة "أحرص" بـ"من".

ويعلق السيرافي على كلام سيبويه المتقدم آنفاً، إذ يقول: ((وقد يكون هذا بعينه معرفة بتعريف ما أضيف إليه، فنقول: "مررتُ بزيدٍ أفضلِ الناسِ"، وإنَّما جاز دخول الألف واللام من قبل أنَّ المضاف يكتسي بالمضاف إليه تخصيصاً، فإذا كان كذلك جاز أنَّ تعرّف المضاف إليه، لتزيد المضاف تخصيصاً بتعريف المضاف إليه))^(١٠).

وكون إضافته إضافة محضة عندهم؛ لأنَّه يُنعت بالمعرفة، ولعدم جواز جرّه بـ"رُبَّ"، ونصبه حالاً^(١١).

(١) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٣١٢.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٦٨٥/٦.

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ٣٦٤/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٨/٣، وشرح الرضي: ٢٤٨/٢، وارتشاف الضرب: ١٨٠٥/٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧٧/١، ١٧٨.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٥/٢.

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٨/٢، وشرح المفصل: ١٥٩/٢، والكناش في فني النحو والصرف: ٣٤٦/١.

(٨) الكتاب: ٢٠٤/١.

(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧٧/١، ١٧٨.

(١٠) شرح الكتاب للسيرافي: ٧٥/٢، ٧٦.

(١١) ينظر: توضيح المقاصد: ٧٨٧/٢، والمساعد: ٣٣٢/٢.

ويعَلَّ ابن مالك جعل إضافته إضافةً محضةً أيضًا في قوله: ((لأنَّ أفعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا ينعت إلا بمعرفة، ولا ينعت به إلا معرفة، ولا تدخل عليه "رُبَّ"، ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام، ولا ينصب على الحال إلا في نادر من القول))^(١).

واحتجوا أيضًا بصحة قولك: ((رأيتُ أفضلَ أهلِ البلدِ العالمِ الفقيهِ))^(٢)، فإنَّك ههنا وصفتَ "أفضل" المضافة المعرفة بـ"العالم الفقيه" وهذا يدلُّ على أنَّه يتعرَّف بالإضافة، فتكون إضافته محضة.

وتبعهم في ذلك ابن مالك^(٣)، والرضي^(٤)، وأبو الفداء^(٥)، والمرادي^(٦)، والجَوَري^(٧)، والأشْموني^(٨)، والسيوطي^(٩)، والآلوسي^(١٠).

وأما رأي ابن عنقاء في هذه المسألة فقد تابع سيبويه ومن تبعه في جعل إضافته إضافة محضة؛ وذلك من كلامه المتقدم الذي عدَّ فيه "اسم التفضيل" من الإضافة المحضة المعنوية.

وبعد تبين آراء النحاة في هذه المسألة يظهر للباحث أنَّ جميع ما تقدّم من آرائهم صحيحة، ولكلِّ فريق منهم له حجته وأدلتة.

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٩/٣.

(٢) شرح شذور الذهب للجوهر: ٥٨٢/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٨/٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي: ٢٤٨/٢.

(٥) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢١٦/١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٧٨٧/٢.

(٧) ينظر: شرح شذور الذهب للجوهر: ٥٨٠/٢.

(٨) ينظر: شرح الأشْموني: ١٢٧/٢.

(٩) ينظر: همع الهوامع: ٥٠٦/٢.

(١٠) ينظر: روح المعاني: ٢١٨/٩.

ثانيًا: إعمال اسم الفاعل المصغر

إنَّ إعمال اسم الفاعل المصغر عمل الفعل مختلف فيه بين آراء النحاة، فمنهم من أجاز إعماله، ومنهم من منعه، وفيما يأتي توضيح لأرائهم:

قال ابن عنقاء: ((وأجاز الكسائي وأصحابه: تصغيره مطلقًا، كـ"هذا ضويربٌ عمرًا")^(١)).

ذهب الكسائي وبقية الكوفيين - ما عدا الفراء -^(٢)، وتبعهم أبو جعفر النحاس^(٣) إلى جواز إعمال اسم الفاعل المصغر عمل الفعل فتقول: هذا ضويربٌ زيدًا.

وعلة إعماله هي أنَّ الاعتبار في شبهه للفعل في المعنى لا في الصورة^(٤).

واحتجَّ الكسائي على جواز إعماله مصغرًا بقول العرب: أَظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وَسُوَيْرًا فَرَسًا^(٥).

واحتجَّ النحاس أيضًا على جواز إعماله مصغرًا بأنَّ تصغيره ليس أعظم من تكسيره، وهو يعمل إذا كان مكسرًا، فالأحرى أن يعمل إذا كان مصغرًا؛ لأنَّ التصغير قد يوجد في "ضرب" من الأفعال، والتكسير لا يوجد فيها^(٦).

ونسب ابن عصفور جواز إعماله مصغرًا لأهل الكوفة عمومًا^(٧).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٩٢١/٢.

(٢) ينظر مذهبهم في: ليس في كلام العرب لابن خالويه: ٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٧/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٥١/٣، والمساعد: ١٩١/٢، وجمع الهوامع: ٦٩/٣، ولم أعثر على رأيهم في كتبهم.

(٣) ينظر مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٢٦٨/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٥١/٣، والمساعد: ١٩١/٢، وجمع الهوامع: ٦٩/٣، ولم أعثر عليه في كتبه.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٠٤/١٠، وتوضيح المقاصد: ٨٥١/٢، وجمع الهوامع: ٧٠/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣، وشرح ابن الناطم: ٣٠٦، والتذييل والتكميل: ٣٠٤/١٠، والمساعد: ١٩١/٢، ١٩٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٠٥/١٠، والمساعد: ١٩٢/٢، وجمع الهوامع: ٧٠/٣.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٩/٢.

ومنع جمهور البصريين^(١)، وتبعهم الفراء^(٢) إعمال اسم الفاعل المصغر فلا يجوز عندهم: هذا ضويربٌ زيدًا، وإنما تجب إضافته فتقول: هذا ضويربٌ زيد.

ويقول سيبويه في ذلك مقبَحًا إعماله وهو مصغر: ((واعلم أنَّك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنَّه قبيح: هو ضويربٌ زيدًا، وهو ضويربٌ زيدٌ، إذا أردت بضاربٍ زيدَ التتوين، وإن كان "ضاربٌ زيدٌ" لما مضى فتصغيره جيد))^(٣).

ويقول السيرافي في ذلك أيضًا: ((تقول: هذا ضاربٌ زيدًا، فإذا صغرت "ضاربًا" لم تقل: هذا ضويربٌ زيدًا؛ لأنَّ التصغير يخرجُه عن مذهب الفعل فلا يعمل))^(٤).

وسبب منعهم إياه هو؛ لعدم ورود إعماله مصغرًا سماعًا، ولبعده عن شبهه بالفعل المضارع بتغيير بنيته التي كانت عليه قبل تصغيره ففقدَ عمدة الشبه بينهما، ولغلبة الاسمِية عليه فالتصغير من خصائص الأسماء وبه يزيل شبهه بالفعل المضارع لفظًا ومعنى^(٥).

وردَّوا احتجاج الكسائي بأنَّ قوله: "فرسخًا" ظرف ولم يعمل في مفعول به صريح، والظرف يعمل فيه؛ لأنَّ فيه رائحة الفعل^(٦).

وردَّوا أيضًا احتجاج النحاس بأنَّ التفسير إنّما وجدَ في اسم الفاعل بعد استقرار العمل فيه قبل التفسير بسبب الجريان، فلم يؤثر فيه^(٧).

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٦٢/٣، وليس في كلام العرب لابن خالويه: ٢٠٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٧/٥، والتذييل والتكميل: ٣٠٤/١٠، والمساعد: ١٩١/٢، وهمع الهوامع: ٦٩/٣.

(٢) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب: ٢٢٦٧/٥، والتذييل والتكميل: ٣٠٤/١٠، والمساعد: ١٩١/٢، وهمع الهوامع: ٦٩/٣، ولم أعثر على رأيه في كتابه.

(٣) الكتاب: ٤٨٠/٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٢١٦/٤.

(٥) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٠٧/١، وشرح المفصل: ٤٢٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣، والتذييل والتكميل: ٣٠٤/١٠، وهمع الهوامع: ٦٩/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣، والتذييل والتكميل: ٣٠٥/١٠، والمساعد: ١٩٢/٢، والمقاصد الشافية: ٢٧٠/٤.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٠٥/١٠، والمساعد: ١٩٢/٢.

وتبعهم في ذلك الزمخشري^(١)، وابن الأثير^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن مالك^(٦)، وابن الناظم^(٧)، وركن الدين^(٨)، وأبو الفداء^(٩)، وأبو حيّان^(١٠)، والشاطبي^(١١)، والأشموني^(١٢)، وخالد الأزهرى^(١٣).

وأما ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة يتبين للباحث أنّ مذهب جمهور البصريين والفرّاء أرجح؛ لأنّ اسم الفاعل إذا صُغِرَ زال عنه شبهه بالفعل، وكذا لعدم وروده سماعاً، وهذا ما احتجّ به المانعون.

(١) ينظر: المفصل: ٢٥٧.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٠٧/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤٢٩/٣.

(٤) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٣٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٩/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٠٦.

(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٣٦٩/١.

(٩) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٣٦٤/١.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٠٥/١٠.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٧٠/٤.

(١٢) ينظر: شرح الأشموني: ٢١٦/٢.

(١٣) ينظر: شرح التصريح: ١٢/٢.

ثالثاً: إعمال اسم الفاعل الموصوف

إنَّ الحديث عن إعمال اسم الفاعل الموصوف عمل فعله مختلف فيه بين النحاة، فمنهم من يجيز إعماله عمل فعله، ومنهم من يمنعه، وفيما يأتي عرض لآراء النحاة في هذه المسألة:

قال ابن عنقاء: ((والكسائي وقومه: وصفه قبل العمل كـ"هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً"، وتقديم معموله عليه، وعلى صفته التي لا يجوز فصلها عن منعوتها، كـ"هذا زيداً ضاربٌ أيُّ ضاربٍ"، فنصب "زيداً" بـ"ضاربٍ" مع نعته بـ"أي" وهي لا تُفصل ألبتة عن منعوتها))^(١).

أجاز الكسائي وبقية الكوفيين -ماعدا الفراء- إعمال اسم الفاعل الموصوف عمل فعله كـنحو: "هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً"، وأجازوا أيضاً "أنا زيداً ضاربٌ أيُّ ضاربٍ"، على أن "زيداً" منصوب بـ"ضاربٍ" وقد تقدّم على عامله "ضاربٍ" وعلى صفته "أيُّ ضاربٍ"^(٢).

واحتج الكسائي على جواز إعماله عمل فعله بقول الشاعر^(٣):

إِذَا فَأَقْدُ خَطْبَاءُ فَرَحَيْنِ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمُرَايِلِ

وبقول ذي الرمة:

وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ^(٤)

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٩٢١/٢.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح الكافية الشافية: ١٠٤٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٠٦، والتذييل والتكميل: ٣٠٦/١٠، وشرح الأشموني: ٢١٦/٢، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٣) البيت من البحر الطويل، ونسبه العيني لبشر بن أبي خازم، ينظر: المقاصد النحوية: ١٤٣٦/٣، ولم أجد في ديوانه، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٠٦، والتذييل والتكميل: ٣٠٦/١٠، والمقاصد الشافية: ٢٧١/٤، ويروى بـ"المباين" بدل "المزاييل".

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو في ديوانه: ٨٥٨/٢، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٥/٣، والتذييل والتكميل: ٣٠٦/١٠، والمساعد: ١٩٢/٢، ويروى "وجعائله" بدل "ومذابه".

ويقول طفيل الغنوي:

وَرَاكِضَةٍ مَا تَسْتَجِنُ بِجَنَّةٍ بَعِيرٍ حِلَالٍ رَاغَعْتُهُ مُجْغَفِلٍ^(١)

فقد استدلَّ به على أنَّ قوله: "فرخين، وأظنه، وبعير" مفعول به لـ"فاقد، وقائلة، وراكضة" بعد ما وصف بـ"خطباء، تخشى عليّ، تستجن".

وأما البصريون^(٢) والفرّاء^(٣) فلا يجوز عندهم إعماله موصوفاً عمل فعله، فلا يجوز عندهم: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً.

وفي ذلك يقول سيبويه: ((ألا ترى أنَّك لو قلت: "مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيداً، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه" كان قبيحاً؛ لأنَّه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنَّك إنَّما تبتدئ بالاسم ثم تصفه))^(٤).

وخرّجوا ما استدلَّ به على جواز إعماله موصوفاً بأنَّ قوله: "فرخين" منصوباً بـ"رجعت" على إسقاط حرف الجر، إذ الأصل: رجعت على فرخين، فحُذِفَ حرف الجر فتعدَّى الفعل بنفسه فنصبه، ويجوز أيضاً أن يكون "فرخين" منصوباً بفعل مقدّر تقديره: "فقدت" مدلولاً عليه باسم الفاعل الموصوف "فاقد"^(٥).

وأما قوله: "أظنه" فمحكيٌّ بقالت "أو بفعل مقدّر تقول"، وقوله: "بعير" منصوب بفعل مقدّر أيضاً، أي: ركضت بعير حلال^(٦).

(١) البيت من البحر الطويل، وهو في ديوانه: ٩٢، وهو من شواهد: التذييل والتكميل: ٣٠٦/١٠، والمقاصد الشافية: ٢٧١/٤، ويروى "غادرته" بدل "راجعته".

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٥٩/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٦٨/٥، والمساعد: ١٩١/٢.

(٣) ينظر مذهبه في: ارتشاف الضرب: ٢٢٦٨/٥، والمساعد: ١٩١/٢، ولم أعر على رأيه في كتابه.

(٤) الكتاب: ٢٩/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣، والتذييل والتكميل: ٣٠٧/١٠، والمقاصد الشافية: ٢٧١/٤.

(٦) ينظر: المصادر السابقة: ٧٤/٣، ٣٠٧/١٠، ٢٧١/٤.

وتبعهم في ذلك ابن مالك^(١)، وابن الناظم^(٢)، وأبو حيّان^(٣)، وابن الوردي^(٤)، وابن هشام^(٥)، وابن عقيل^(٦)، والشاطبي^(٧)، والأشموني^(٨)، وخالد الأزهرى^(٩)، والسيوطي^(١٠).

وأما ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة يظهر للباحث أنّ رأي البصريين ومن تبعهم هو الأرجح؛ لأنّ الاستدلال الذي استدل به على جواز إعماله ضعيف، فقوله: "فاقد" اسم الفاعل لم يجر على فعله في التذكير والتأنيث فلا يعمل إذ لو كان جارياً عليه ل قيل: "فاقدة" فدلّ على أنّه بمعنى النسب^(١١).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٤/٣.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٠٦.

(٣) ينظر: التذليل والتكميل: ٣٠٧/١٠.

(٤) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٤٢٩/٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦٥.

(٦) ينظر: المساعد: ١٩١/٢.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٧١/٤.

(٨) ينظر: شرح الأشموني: ٢١٦/٢.

(٩) ينظر: شرح التصريح: ٤٨١/١.

(١٠) ينظر: همع الهوامع: ٧٢/٣.

(١١) ينظر: التذليل والتكميل: ٣٠٧/١٠، وشرح الأشموني: ٢١٧/٢.

رابعاً: إعمال المصدر مضمراً

اختلفت آراء النحاة في جواز إعمال المصدر مضمراً عمل فعله، فمنهم من أجاز عمله، ومنهم من منعه، وفيما يأتي تبين لهذه الآراء:

قال ابن عتقاء في حديثه عن شروط إعمال المصدر عمل فعله: ((وأجاز الكوفي إعماله مضمراً مطلقاً كـ "ضربك المسيء حسنٌ وهو المحسنٌ قبيحٌ"))^(١).

أجاز الكوفيون إعمال المصدر مضمراً عمل فعله كنحو: ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ، فـ"هو" ضمير المصدر "ضربي" فعمل عمل الفعل فنصب "عمراً"، ومُروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍ قبيحٌ، فيعلقون "بعمرٍ" بـ"هو"، والتقدير: ومروري بعمرٍ قبيحٌ^(٢).

واستدلّ لمذهبهم^(٣) بقول زهير بن أبي سلمى:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ^(٤)

إنّ علق قوله "عنها" بـ"هو" الذي يراد به الحديث عندهم، والتقدير: وما الحديث عنها بالحديث المرجم^(٥).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٩١٨/٢.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٢/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٥٧/٥، وشرح قطر الندى: ٢٦٢، ٢٦٣، والمساعد: ٢٢٦/٢، وشرح التصريح: ٥/٢، وجمع الهوامع: ٥٤/٣، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٢/٢، والتذييل والتكميل: ٥٦/١١، والمساعد: ٢٢٦/٢، وتمهيد القواعد: ٢٨٢٢/٦.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو في ديوانه: ١٠٧، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٢/٢، والتذييل والتكميل: ٥٦/١١، والمساعد: ٢٢٦/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٢/٢، والتذييل والتكميل: ٥٦/١١، وشرح قطر الندى: ٢٦٣.

وأما البصريون فمنعوا إعمال المصدر مضمراً عمل فعله فلا يجوز عندهم: ضَرْبِي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ؛ لأنَّ المصدر إنَّما يعمل عمل فعله بما فيه من حروف الفعل، وبالإضمار تزول حروف الفعل فلذلك امتنع^(١).

وبذلك علَّل أبو البركات الأنباري في قوله: ((فلو أقمَّت ضمير المصدر مقامه فقلت: "ضَرْبِي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ" لم يجز وإن كان ضمير المصدر في معناه؛ لأنَّ المصدر إنَّما عمل الفعل لتضمنه حروفه، وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل، فلا يجوز أن يعمل عمله))^(٢).

وخرجوا بيت زهير بن أبي سلمى على أن يكون قوله: "عنها" متعلّقاً بـ"المُرْجَم" وتقدّم عليه ضرورة، أو على أن يكون متعلّقاً بفعل مضمّر مقدّر كأنّه قال: "أعني عنها"، أو على أن يكون هناك محذوف وكأنّه قال: "وما هو مُرْجَمًا عنها" فحذف "مُرْجَمًا" الأول؛ لدلالة "المُرْجَم" الثاني عليه^(٣)، ومنهم من عدَّ البيت من الشذوذ والنادر^(٤).

وتابع البصريين في ذلك أبو علي الفارسي^(٥)، وابن جنّي^(٦)، وابن بابشاذ^(٧)، والعكبري^(٨)، وابن يعيش^(٩)، وابن عصفور^(١٠)، وابن مالك^(١١)، والرضي^(١٢)،

-
- (١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩/١، والتنزيل والتكميل: ٥٦/١١، والمساعد: ٢٢٦/٢، وتمهيد القواعد: ٢٨٢١/٦، وهمع الهوامع: ٥٤/٣.
- (٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩/١.
- (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٢/٢، والتنزيل والتكميل: ٥٦/١١، والمساعد: ٢٢٦/٢، وتمهيد القواعد: ٢٨٢٢/٦، وهمع الهوامع: ٥٤/٣.
- (٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٦٣، والمقاصد الشافية: ٢٢٦/٤.
- (٥) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٠١، ٢٠٠.
- (٦) ينظر: الخصائص: ٢٢/٢.
- (٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٥/٢.
- (٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٣٧/١.
- (٩) ينظر: شرح المفصل: ٤٠١/٢.
- (١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥١/١.
- (١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٦/٣.
- (١٢) ينظر: شرح الرضي: ٣٣/٣.

وأبو حَيَّان^(١)، والمرادي^(٢)، وابن هشام^(٣)، والشاطبي^(٤)، والجَوَزي^(٥)، والأشموني^(٦)، وخالد الأزهري^(٧)، والصبان^(٨).

وأمَّا ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٥٧/٥.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٨٤٢/٢.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٦٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٢٦/٤.

(٥) ينظر: شرح شذور كلام العرب للجوزي: ٦٧٦/٢.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٢٠٢/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريح: ٥/٢.

(٨) ينظر: حاشية الصبان: ٤٣٢/٢.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في المعمولات من الأسماء

وفيه اثنتا عشرة مسألة:

أولاً: التسمية بنحو "يغزو"

إنَّ المتتبع لأقوال النحويين في التسمية بالفعل المعتل الآخر بالواو يجد التباين في أقوالهم تبعاً لوجوب قلب واو الفعل إلى ياء وقلب ضمته كسرةً، أو ببقائه على شكله، وفيما يأتي بيان لأقوالهم:

فقد قال ابن عنقاء في التسمية بذلك: ((إذا سمي بنحو: يغزو، ويدعو، وجب قلب ضمته كسرةً، وواوه ياءً، فيصير كالمنقوص الممنوع، فتقول: جاء يَغْزِ، ومررت بيغزٍ، بتنوين العوض وحذف الياء، ورأيتُ يغزِي، نعم ذهب ابن الطراوة^(١) تبعاً للكوفيين إلى إبقائه بحاله، فتقول: جاء يغزو، ورأيت يغزو، ومررت بيغزو، وهو ضعيف))^(٢).

ومذهب الكوفيين من التسمية بذلك هو الإبقاء على ما كان عليه قبل التسمية، فلم يقلبوا الواو ياءً، ولا الضمة كسرةً؛ وإنما أبقوه على حاله وعلى هيأته، فتقول عندهم: جاء يغزو، ورأيتُ يغزو، ومررتُ بيغزو، فيسكنونه في حالة الرفع، ويفتحونه في حالتي النصب والجر^(٣)، وتبعهم في ذلك ابن الطراوة^(٤).

وأما البصريون -ماعداً يونس- فمذهبهم قلب الواو ياءً، والضمة كسرةً، وقد عاملوه معاملة الاسم المنقوص الممنوع من الصرف، فيعوضون عن يائه المحذوفة في حالتي الرفع والجر تنوين

(١) هو: أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المشهور بابن الطراوة، من أهل مالقة "مدينة بالأندلس"، نحوي وشاعر وأديب، وهو تلميذ الأعلام الشنتمري، من كتبه: "الترشيح" في النحو، و"المقدمات على كتاب سيبويه"، و"الإفصاح على الإيضاح"، ومقالة في الاسم والمسمى"، توفي سنة ٥٢٨هـ. ينظر: التكملة: ٩١/٩٢، والبلغة: ١٤٩، وبغية الوعاة: ٦٠٢/١، وكشف الظنون: ٣٩٩/١، والأعلام: ١٣٢/٣.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٢٤٠/١

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في: ارتشاف الضرب: ٢٩٠/٢، ٢٨٢، ٨٤٧/٢، ٨٤٨، والمساعد: ١٣٩/٤، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٩٠/٢.

عوضٍ عنها، وفي حالة النصب يبقون الياء ويفتحونها، فتقول عندهم: جاء يَغْزٍ، ومررْتُ ببيغْزٍ، ورأيتُ يَغْزِي، فأجروه مجرى جوارٍ وغواشٍ^(١).

قال سيبويه سائلاً الخليل عن ذلك: ((وسألته عن رجل يُسمَى "يَغْزُو"، فقال: رأيتُ يَغْزِي قبلُ، وهذا يَغْزٍ، وهذا يَغْزِي زيدٍ))^(٢)، وعلى هذا المبرّد^(٣)، وابن السراج^(٤)، والسيرافي^(٥).

وعلة قلب الواو ياءً والضمّة كسرة؛ أنّه لا يوجد في الأسماء المتمكنة المعربة ما آخره واوٌ قبلها ضمٌّ إلّا ووجب قلب الواو ياءً والضمّة كسرةً، فلا تقع الواو قبلها ضمةً في أواخر الأسماء المعربة^(٦)؛ وذلك ((لأنّهم أرادوا تخصيص الفعل بشيءٍ لا يوجد في الاسم، كما خصّوا الاسم بشيءٍ لا يوجد في الفعل؛ ولأنّّه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستقل في النسبة والإضافة، فلذلك رفض، وأمّا "السمندو" فاسم أعجميٍّ، وأمّا "هو" فمبنيٌّ، وأمّا الأسماء الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة))^(٧).

وقد أجاب الخليل عن سؤال ذلك إذ قال: ((وثبات الواو خطأ؛ لأنّه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنّما هذا بناء اختص به الأفعال، ألا ترى أنّك تقول: سَرَوَ الرَّجُلُ ولا ترى في الأسماء فعل على هذا البناء. ألا ترى أنّه قال: أنا أدلو حين كان فعلاً، ثم قال: أدل حين جعلها اسماً. فلا يستقيم أنّ يكون الاسم إلّا هكذا))^(٨).

ويقول المبرّد أيضاً عنها: ((لأنّ الأسماء لا يكون آخر اسم منها واواً متحرّكاً ما قبلها ويقع ذلك في حشو الاسم في مثل: عنقوان وأفحوان وغير ذلك حيث وقع ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً بعد ألا يكون طرفاً))^(٩).

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٣١٧، والمقتضب: ١/١٩٠، والأصول في النحو: ٢/١٠٩.

(٢) الكتاب: ٣/٣١٧.

(٣) ينظر: المقتضب: ١/١٩٠.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢/١٠٩.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤/٧٧.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٣١٧، والمقتضب: ١/١٩٠.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ٢/٦٣.

(٨) الكتاب: ٣/٣١٧.

(٩) المقتضب: ١/١٩٠.

وأما يونس فمذهبه قلب الواو ياءً وثابتها ساكنةً وكسر ما قبلها، فتقول عنده: هذا يغزي، ومررتُ بيغزي، فلا تتوين عنده؛ لأنه يجعله كالصحيح إذا سُمي به من هذا لم ينون نحو: "يَشْكُر" ^(١).

والخليل أشار إلى رأي يونس عندما سأله سيبويه عن ذلك ((وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزي)) ^(٢).

وقد وافق ابن عنقاء في قوله المتقدم البصريين في قلب الواو ياءً وكسر ما قبلها وجعله كالاسم المنقوص الممنوع من الصرف، وهذا ظاهر من قوله الصريح الذي ضعف فيه رأي الكوفيين في هذه المسألة.

ويظهر للباحث أن ما تقدم من آراء نحوية في هذه المسألة جميعها صحيحة، مع رجحان رأي جمهور البصريين فيها؛ وذلك لما عليه أكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين ^(٣).

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٧/٤، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٢٨/٣.

(٢) الكتاب: ٣١٧/٣.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير: ٧١٥/١، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز: ١٥٩، وارتشاف الضرب: ٢٩٠/٢، والمقاصد الشافية: ٦٨٢/٥، وحاشية الصبان: ٤٠٠/٣، وحاشية الخضري: ٤٣/٣.

ثانيًا: الإعراب أو البناء في هذين والذين

تباينت آراء النحويين في إعراب أو بناء اسمي الإشارة والموصول المثنى "هذين، وهاتين، والذين، واللتين" فمنهم من ذهب إلى بنائهما ومنهم من ذهب إلى إعرابهما على النحو الآتي:

نقل ابن عنقاء رأي الكوفيين فيهما إذ قال: ((هذان، وهاتان، والذان، واللتان، على ما زعمه كثيرون، تبعًا للكوفيين أنها مثنيات معربة، فتكون ملحقة بالمثنى لفقد الإعراب في مفرداتها، والصواب أن تغير آخرها اتفافي لا إعراب؛ لعدم المعارض لسبب البناء))^(١).

ذهب الكوفيون إلى أن اسمي الإشارة والموصول المثنى "هذين والذين" مثنيان معربان، تنثية حقيقية صناعية، وأنهما معربان بالالف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا^(٢).

وتبعهم في ذلك كثيرون منهم ابن مالك^(٣)، والمرادي^(٤)، وابن هشام^(٥)، والجوهرى^(٦)، والأشموني^(٧)، والفاكهى^(٨).

وكونهما مثنيين تنثية حقيقية معربة هو أن التنثية عارضت شبه الحرف، فلم يؤثر شبه الحرف فيهما وإن كانا مشابهيين للمبني، وأنهما أعربا مع تضمنهما لمعنى الإشارة؛ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتنثية من خصائص الأسماء، وأن مخالفتها في بعض الأحكام للمثنى لم يقتصر على كونهما جارين مجراه^(٩).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٢٦٥/١، ٢٦٦.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: سر صناعة الإعراب: ١٠٨/١، ١٠٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٤/٢، وشرح الرضي: ٨٦/١، وتمهيد القواعد: ٧٩٦/٢، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٩١/١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٠٧/١.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٥٦/١.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٧٣/١.

(٧) ينظر: شرح الأشموني: ٤٣/١.

(٨) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٦٧.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٠٧/١، وأوضح المسالك: ٥٦/١، وشرح شذور الذهب: ٢٧٣/١، ٢٧٥، وشرح

الأشموني: ٤٣/١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٦٧.

وأنهم لم يقولوا "الذين واللتين" في الذين واللتين؛ وذلك أن المفرد أخف من المثنى، فلمّا قصدوا التثنية وهي أثقل من الأفراد وأحوج إلى التخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان في الأفراد جائزاً، ويدل عليها جواز تشديد النون عوضاً عن حذفها، ولمّا كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذي والتي، وكان لحاقها لها معارضاً؛ لشبهها بالحروف أعرباً في التثنية، كما جُعِلت إضافة "أي" معارضة لشبهها بالحروف فأعربت، وأنهما أُعْرِبَا على سنن المثنيات المتمكنة لفظاً ومعنى^(١).

أمّا البصريّون فقد ذهبوا إلى أن "هذان واللذان" ليسا مثنيتين تثنية حقيقية صناعية، بل هما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى فجاءتا مجيء المعرب، فهما صيغتان موضوعتان على صورة المثنى^(٢).

وعليه أبو علي الفارسي قائلاً: ((والذي يغلبُ عليّ في "هذان" أنه ليس بتثنية "ذا")^(٣).

وعليه أيضاً ابن جنّي إذ يقول في ذلك: ((وكذلك أيضاً أسماء الإشارة نحو هذان وهاتان، والأسماء الموصولة نحو "اللذان واللتان"، لا إعراب في شيء منها، وهي بالآلف كما ترى))^(٤).

وقال أيضاً في كتابه "علل التثنية": ((فينبغي أن تعلم أن "هذان وهاتان واللذان واللتان" إنما هي أسماء موضوعة للتثنية مخترعة لها وليست بتثنية الواحد على حد زيد وزيدان))^(٥).

وكونهما ليسا مثنيتين حقيقية؛ وذلك لمّا شابها الحروف فلم يُعْرِبَا كما لم تُعْرَبِ الحروف، فألحقا عند المعرفة على حد ما ألحق به الحروف لاجتماعهما معها في الشبه، وغلبة حكمها عليهما، ولوجود علة البناء من غير معارض، فهما بمنزلة "أنثما" في أنه غير مثنى حقيقية، ولأنّ النون في "هذين" لا تسقط منه عند الإضافة، فلا يضاف؛ لاستحالة إضافته، ولأنّ من شروط التثنية تستلزم تقدير التنكير، ألا ترى أن العلم إذا نُتِيَ قُدِّرَ تنكيره فتقول: الزيدان في تثنية زيد، فتدخل الآلف واللام، وأسماء الإشارة والموصولات لا تفارق التعريف فلا تقبل التنكير، وأنهم لم

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٩١/١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٨٣/١، والمسائل البصريّات: ٨٢٧/٢، والخصائص: ١٠/٢.

(٣) المسائل البصريّات: ٨٥٢/٢.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٣٤٩/٢.

(٥) علل التثنية: ٧٦.

يقولوا في تثنية ذا والذي: ديان، والذيان كما تقول في تثنية موسى: موسيان، وفي شجي: شجيان، ولو قُدِّر "هذان" أنه مثني لبقيت الألف فيه؛ ولكنَّ الألف سَقَطَتْ منه لالتقاء الساكنين ولم تُقْلَب الألف ياءً لإيغالها في البناء، ويدلُّ عليها أنه قد عَوَّض عنها بجواز تشديد النون "هذان" فكأنَّها لم تذهب^(١).

وفي ذلك يقول سيبويه: ((واعلم أنَّ هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: هذا زيدك؛ لأنَّها لا تكون نكرةً فصارت لاتضاف، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام))^(٢).

وعَلَّ ابن جنِّي ذلك فذكر: ((أنَّها صيغٌ على صورة ما هو مثني على الحقيقة؛ لِئَلَّا تختلف التثنية، وذلك أنَّهم يُحافظون على التثنية ولا يُحافظون على الجمع، ألا ترى أنَّك تجد في الأسماء المتمكنة ألفاظ الجمع من غير ألفاظ الأحاد نحو: رجل ونفر وامرأة ونسوة وبغير وإبل وواحد وجماعة، ولا تجد في التثنية شيئاً من هذا، وإنَّما هي من لفظ الواحد لا يختلف ذلك، فهذا يدلُّك على محافظتهم على التثنية وعنايتهم بها أن تخرج على صورة واحدة، فلذلك لمَّا صيغَت للتثنية أسماء مخترعة غير مثناة على الحقيقة كانت على ألفاظ المثناة تثنية حقيقة وذلك: دان وتان والذان واللذان))^(٣).

ويعلل لنا ابن بابشاذ أيضاً عن عدم جعل اسم الموصول المثني تثنية حقيقية فيقول: ((فإن قيل لك: ولم لا تكون "الذان" و"اللذان" تثنية حقيقية وفيهما الألف واللام، ووحدتهما "الذي" والتي كالشجي والعمي؟ فقل: لو كان مثله لوجب أن تثبت الياء في التثنية كما ثبتت ياء الشجي والعمي فتقول: اللذيان واللتيان، كما قلت: الشجيان والعميان، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ "الذي" والتي اسمان مبنيان غير متمكنين، و"شج" و"عم" اسمان معربان متمكنان، والإعراب مقدر في أواخرهما، فحذفت الياء من "الذي" و"التي" في التثنية للفرق بين تثنية المعرب والمبني، والمتمكن وغير المتمكن، فلذلك كانت تثنيتهما غير حقيقية فقلت: اللذان واللتيان، بحذف يائهما))^(٤).

(١) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ٤٨٦/١، وأمالي ابن الحاجب: ٨٤/١، والكُنَاش في فني النحو والصرف: ٢٦٢/١، والتذييل والتكميل: ٢٢٤، ٢٢٥، وتمهيد القواعد: ٧٩٦/٢.

(٢) الكتاب: ٤١٢/٣.

(٣) علل التثنية: ٧٧، ٧٦/١.

(٤) شرح المقدمة المحسبة: ١٣١/١.

وبيّن لنا إعرابهما الشيخ مصطفى الغلاييني أنَّهما في حالة الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء، وليسا معربين بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا، كالمتى؛ لأنَّ أسماء الإشارة والموصولة مبنية لا معربة^(١).

وأغلب النحاة المتقدمين والمتأخرين ساروا على نهج البصريين في بنائهما فمنهم ابن بابشاذ^(٢)، والعكبري^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، والرضي^(٥)، وأبو الفداء^(٦)، وأبو حيان^(٧)، وناظر الجيش^(٨)، والأبّذي^(٩)، وخالد الأزهرى^(١٠).

وأما ابن عنقاء فقد تابع البصريين في جعل اسمي الإشارة والموصول المثنى تثنية غير حقيقية، من قوله المتقدّم الصريح الذي ذهب فيه بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون وكثير من النحاة المتأخرين.

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة يتبيّن للباحث أنَّ ما تقدم من آراء جميعها صحيحة ولكلّ رأي دليله، مع رجحان رأي البصريين فيها؛ وذلك لتعليهم في كونهما شابها الحروف فلم يُعرّبا فهما بمنزلة "أنتما"، وعدم حذف نونهما عند الإضافة، ولأنَّ من شروط التثنية توجب التكرير وهما لا يفارقان المعرفة، وغيرها من العلل^(١١).

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٢٩/١، ١٣٠.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٣٠/١، ١٣١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٩٨/١.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٤/١.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ٨٤/١.

(٦) ينظر: الكُنْاش في فني النحو والصرف: ٢٦٢/١.

(٧) ينظر: التذليل والتكميل: ٢٢٤/١، ٢٢٥.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد: ٧٩٦/٢.

(٩) ينظر: الحدود في علم النحو: ٤٦٠.

(١٠) ينظر: شرح التصريح: ٤٤/١.

(١١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٦/١، ٨٧/١، وأمالي ابن الحاجب: ٨٤/١، والكُنْاش في فني النحو

والصرف: ٢٦٢/١، والتذليل والتكميل: ٢٢٤/١، ٢٢٥، وتمهيد القواعد: ٧٩٦/٢.

ثالثاً: تأخير معمول ما قبل الفاء والواو عنهما

اختلفت أقوال النحاة في تأخير معمول ما قبل فاء السببية وواو المعية عنهما فمنهم من منع ذلك ومنهم من أجازة، وفيما يأتي تفصيل لأقوالهم:

قال ابن عنقاء في حديثه عن الفاء السببية وواو المعية: ((ولم يتأخر معمول ما قبلهما عنهما؛ لأنه مؤول بالمصدر فيجب اتصال معموله به، فيمتنع ما ضربت فأهينته أخاك، خلافاً للكوفي، ولم يفصلاً عن مدخولهما، ولم يتقدم معموله عليهما))^(١).

أجاز الكوفيون تأخير معمول ما قبل فاء السببية عنها، وهو منصوب عندهم فتقول: ما ضربت فأهنته زيداً، تريد: ما ضربت زيداً فأهنته، وما زيد يكرم فيكرمه أخانا، تريد: ما زيد يكرم أخانا فنكرمه، وما زيد فمحدثنا قائم^(٢).

وتبعهم في ذلك الرضي إذ قال: ((نم أعلم أنه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، صارت الفاء مع ما بعدها أشد اتصالاً بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله، نحو: هل تُعطي فيأتيك زيداً))^(٣).

وجوازهم لتأخيره مبني على خلاف الأصل إذ إنك لم تفصل إلا "بمعطوف" على الفعل، والفاء عندهم هنا ليست عاطفة، فلا عطف هنا ولا مصدر متوهم^(٤)، والناصب هو الفاء نفسها^(٥)،

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٣٤٥/١.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٥، ١٨٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٧٦/٤، والمساعد: ٩٠، ٨٩/٣، وتمهيد القواعد: ٤٢٠٧/٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٨٥، ٣٨٤/٢، وهمع الهوامع: ٣٩١/٢، ولم أعر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٣) شرح الرضي: ٦٨/٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٥، ١٨٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٧٦/٤، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٨٥، ٣٨٤/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٨، ٥٥٧/٢، والجنى الداني: ٧٤، ومغني اللبيب: ٢١٣/١، وارتشاف الضرب: ١٦٦٨/٤.

أو الصرف^(١) أو الخلاف^(٢)، أو أنَّ الفاء دلت على شرط وقامت مقامه ونابت عنه فشابهت "كي" فلزمت الفعل المستقبل فعملت عمل "كي" ونصبت الفعل المستقبل^(٣)، أو أنَّ الفعل الذي بعدها لم ينسق على ما قبله فلم يرفع ولم يجزم، فلمَّا لم يستقم رفعه ولا جزمه لانتقاء موجبهما من الإعراب فلم يكن سوى النصب له^(٤).

والكلام عن تأخير معمول ما قبل واو المعية مثله في الفاء السببية إذ يجوز تأخير معمول ما قبلهما عنهما عندهم.

وأما البصريون فقد منعوا تأخير معمول ما قبل فاء السببية عنها فلا تقول: ما ضربتُ فأهنته زيدًا، بل تقول: ما ضربتُ زيدًا فأهنته، وتأخيره عندهم ليس منصوبًا؛ لأنَّ العطف على المعنى لا يجوز إلَّا بعد تمام الكلام، وهنا لم يتم^(٥).

ومنعهم تأخيره هو كونه منصوبًا بإضمار "أنَّ"، وإنَّ الفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر ولهذا صح النصب، فهو معطوف على مصدر "ضربتُ" المتوهم، وكما لا يجوز أن تفصل بين المصدر وبين ما يعمل فيه فكذلك لا يجوز الفصل بين ما "ضربتُ" وما يعمل فيه؛ لأنَّه في تقدير المصدر^(٦).

(١) والصرف عرفه الفراء في قوله: (والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو، أو تُمَّ، أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد، أو استفهام، ثُمَّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أن يُكرَّر في العطف، فذلك الصرف)، والصرف والخلاف واحد عندهم، ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٣، ٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، وشرح المفصل: ٤/٢٤١.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣/٢٢٨، ٢٢٩، وشرح المفصل: ٤/٢٣٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٦٦٨، وجمع الهوامع: ٢/٣٩٦.

(٤) ينظر: المصدرين السابقين: ٤/١٦٦٩، و٢/٣٩٦.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/١٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٨٥، ١٩٥، وارتشاف الضرب: ٤/١٦٧٦، والمساعد: ٣/٨٩، ٩٠، وتمهيد القواعد: ٨/٤٢٠٧، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/٣٨٤، ٢٨٥، وجمع الهوامع: ٢/٣٩١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٨٥، وارتشاف الضرب: ٤/١٦٧٦، والمساعد: ٣/٨٩، ٩٠، وجمع الهوامع: ٢/٣٩١.

وممن تابع البصريين في ذلك ابن عصفور^(١)، وابن عقيل^(٢)، وناظر الجيش^(٣).

وقد وافق ابن عنقاء البصريين أيضًا في منعهم تأخير معمول ما قبل الفاء والواو عنهما، وذلك من خلال قوله المتقدّم الصريح بالمنع، المخالف للكوفيين.

وفيما تقدّم من عرض لآراء النحويين فإنّ الذي يميل إليه الباحث هو رأي البصريين في منعهم تأخير معمول ما قبل الفاء والواو عنهما؛ وذلك لكون الفاء والواو عاطفتين فهما يعطفان مصدرًا متوهمًا على الذي قبلهما، فلا يصح تأخير معمول ما قبلهما عنهما لأجل العطف.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٥/٢.

(٢) ينظر: المساعد: ٨٩/٣.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٢٠٧/٨.

رابعًا: نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل

إذا أنيب الجار والمجرور مناب الفاعل في الفعل المبني للمجهول فهل يكون المناب حرف الجرّ وحده، أو المجرور، أو هما معًا، أو غيرهما؟ وفيما يأتي تبين لأراء النحاة:

قال ابن علقم في حديثه عن نيابة الجار والمجرور: ((*"سِرَ بزيد"*، والمحلّ حينئذٍ للمجرور وحده على الصحيح، لكن لا يُتَّبَعُ على محلّه، خلافًا للبديع^(١) والنهية^(٢))، وقال الفراء: للحرف وحده، وابن مالك: لهما معًا، والكسائي وهشام^(٣): النائب حينئذٍ ضمير محتمل للمصدر والزمان والمكان، وابن دُرُسْتَوَيْه^(٤)، والسَّهْلِيّ^(٥)، والرُّنْدِيّ^(٦): هو ضمير مصدر عامله^(٧)).

اتفق البصريّون والكوفيّون على نيابة المجرور وحده مناب الفاعل إذا كان المجرور بحرف جر زائد، نحو: *"ما ضُرِبَ مِنْ أَحَدٍ"* ف*"أحد"* في موضع رفع نائب فاعل، والأصل: *"ما ضُرِبَ زَيْدٌ مِنْ أَحَدٍ"*، ويجوز لك أن تتبع على اللفظ وعلى الموضع، فتقول: *"ما ضُرِبَ مِنْ رَجُلٍ عَاقِلٍ"* بالجر، و*"عَاقِلٍ"* بالرفع^(٨).

(١) البديع في علم العربية، كتاب لابن الأثير.

(٢) النهاية في شرح الكفاية، كتاب لابن الخباز.

(٣) هو: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضَّرِير، النَّحْوِيّ الكُوفِيّ، أخذ النحو عن الكسائي، وكان مشهورًا بصحبته، من كتبه: *"المختصر"* و*"القياس"* و*"الحدود"* وكلها في النحو، توفي سنة ٢٠٩ هـ. ينظر: الفهرست: ٩٥، ونزهة الألباء: ١٣٠، ١٢٩، ومعجم الأدباء: ٢٧٨٢/٦، ووفيات الأعيان: ٨٥/٦.

(٤) هو: أبو محمّد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه بن المرزبان، الفارسيّ، توفي سنة ٣٤٧ هـ. ينظر: البلغة: ١٦٧، ١٦٨، وبغية الوعاة: ٣٦/٢، والأعلام: ٧٦/٤.

(٥) هو: أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السَّهْلِيّ، المالقيّ الأندلسي، توفي سنة ٥٨١ أو ٥٨٨ هـ. ينظر: التكملة: ٣٣، ٣٢/٣، والبلغة: ١٨١، ١٨٢، وبغية الوعاة: ٨١/٢، والأعلام: ٣١٢، ٣١٣/٣.

(٦) هو: أبو علي عمر بن عبد المجيد المشهور بالرُّنْدِيّ نسبة إلى مدينة رندة في الأندلس، كان أستاذًا في النحو، من تلاميذ السهيلي، قرأ عليه القراءات، من كتبه *"الفاخر"* وهو شرح على جمل الزجاجي، ورَدَّ على ابن خروف منتصرًا لشيوخه السهيلي، وهو من مقرئي كتاب سيويه، توفي سنة ٦١٠ أو ٦١٦ هـ. ينظر: البلغة: ٢٢٠، ٢٢١، وبغية الوعاة: ٢٢٠/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء: ١/ ٥٩٤، ومعجم المؤلفين: ٧/ ٢٩٥.

(٧) غرر الدرر الوسيطية: ٤٢٤، ٤٢٥/١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٣٦، والتذيل والتكميل: ٦/ ٢٢٨، والدر المصون: ٢/ ٤٦٤، وجمع الهوامع:

٦٨٧/١، وحاشية الصبان: ٩٥/٢.

واختلف النحاة في نيابة المجرور مناب الفاعل إذا كان المجرور بحرف جر غير زائد
فكانت لهم أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الكوفيين، ولهم في هذه المسألة مذهبان:

أ- مذهب الكسائي وهشام: ذهبوا إلى أنَّ النائب هو ضمير مبهم مستتر في الفعل محتمل
أنَّ يراد به ما يدلُّ على الفعل من ضمير مصدر، أو ظرف زمان، أو ظرف مكان، إذ لا دليل على
تعيين أحدها^(١).

ب- مذهب الفراء: ذهب إلى أنَّ النائب هو حرف الجر وحده، وهو الذي في موضع رفع
في نحو: مَرَّ بزيدٍ، بناءً منه على مذهبه أنَّه في موضع نصب في قولك: مَرَّ بكَرٍّ بزيدٍ^(٢).

ووافق السيرافيُّ الفراءَ إذ يقول: ((أقمت المصدر، أو الظرف، أو حرفاً من حروف الجرِّ
المتصلة بالاسم مقام الفاعل، وذلك قولك: "سِيرَ بزيدٍ السَّيْرَ الشَّدِيدَ فرسخينِ يومين"، تقيم الباء مقام
الفاعل، ... وأعلم أنَّ الفعل الذي يتعدَّى يجوز أن لا تذكر مفعوله فيما لا يسمَّى فاعله وتقام
حروف الجرِّ أو الظرف أو المصدر مقام الفاعل، كقولك: "ضَرَبَ بزيدٍ")^(٣).

الثاني: مذهب جمهور البصريين: فذهبوا إلى أنَّ النائب عن الفاعل إنَّما هو المجرور، لا
الحرف، ولا بمجموعهما، سواء أكان بحرف جر زائد أم غير زائد، نحو: "مَرَّ زيدٌ بعمروٍ" فالمجرور
عندهم "عمرو" في موضع نصب، فإذا بُني الفعل للمجهول ناب المجرور "عمرو" مناب الفاعل
"زيد" فهو في موضع رفع كالمجرور بـ"مَنْ" الزائدة سواء أكان زائداً أم غير زائدٍ، إلَّا أنَّه لا يتبع على
الموضع، كما لا يتبع إذا كان في محل نصب^(٤).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٣٦/٣، والتذييل والتكميل: ٢٢٨/٦، والدر المصون: ٤٦٥/٢، وتمهيد القواعد:
١٦٢١/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٤٦/٣، وارتشاف الضرب: ١٣٣٦/٣، والتذييل والتكميل: ٢٣١/٦، وتوضيح المقاصد:
٦٠٦/٢، والدر المصون: ٤٦٥/٢، وتمهيد القواعد: ١٦٢٠/٤.

(٣) شرح الكتاب للسيوافي: ٢٨٩/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٣٦/٣، وتوضيح المقاصد: ٦٠٦/٢، وتمهيد القواعد: ١٦٢٠/٤، وشرح
الأشْمُونِي: ٤٢١/١، وشرح التصريح: ٤٢٢/١.

وفي ذلك يقول المبرد: ((وجائز أن تقيم المجرور... مقام الفاعل فتقول: سيرَ بزيدَ فرسخًا، فلا يمنعه حرف الجرّ من أن يكون فاعلاً كما قال: ما مِنْ أحدٍ^(١)، فـ"أحد" فاعل وإن كان مجروراً بـ"مِنْ")^(٢).

وعليه ابن السراج أيضًا إذ يقول: ((ويجوز أن تقول: سيرَ بزيدٍ، فتقيم "بزيد" مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعًا ولا يمنعه حرف الجرّ من ذلك، كما قال: ما جاءني مِنْ أحدٍ، فـ"أحد" فاعل، وإن كان مجروراً بـ"مِنْ")^(٣).

وعند ابن الأثير في كتابه "البدیع" وابن الخباز في كتابه "النهاية"^(٤) الإلتباس على الموضع، فتقول عندهما: مرَّ بزيدٍ وعمرو، وذهبَ إلى خالدٍ وبكرٍ، فترفع المتبوع على المحلّ.

وفي ذلك يقول ابن الأثير: ((أن يختلّ المعنى بإسقاط الحرف، كحروف الجرّ المعدية، نحو: مررتُ بزيدٍ، وذهبتُ إلى عمرو، فموضع "زيد" و"عمرو" نصب تقول في العطف عليه: مررتُ بزيدٍ وعمراً، وذهبتُ إلى عمرو وخالدًا، وتقول: مرَّ بزيدٍ وعمرو، وذهبَ إلى خالدٍ وبكرٍ، فترفع))^(٥).

الثالث: مذهب ابن جنّي: ذهب إلى أن الجار والمجرور معًا هو المناب مناب الفاعل، إذ يقول: ((فإن أقمّت الباء وما عملت به مقام الفاعل قلت: سيرَ بزيدٍ فرسخين يومين سيرًا شديدًا، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع))^(٦)، وتبعه في ذلك ابن بابشاذ^(٧)، وابن مالك^(٨).

الرابع: مذهب ابن درستويه: ذهب إلى أن المناب هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل في نحو: سيرَ بزيدٍ، التقدير: سير هو، أي: السيرُ؛ لأنّ دلالة الفعل على مصدره قوية.

(١) كأنّه أراد: ما قام مِنْ أحدٍ.

(٢) المقتضب: ٥٢/٤.

(٣) الأصول في النحو: ٧٨/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٣٩، ولم أحصل على كتابه.

(٥) البدیع في علم العربية: ٣٨١/١.

(٦) اللمع في العربية: ٣٤.

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٧٣/٢.

(٨) ينظر: التسهيل: ٧٧، وشرحه عليه: ١٢٦/٢.

وتبعه في ذلك أبو زيد السُّهَيْلِيّ، وتلميذه أبو علي الرُّنْدِيّ، فقالوا: لا يتبع على المحل بالرفع، وذلك لتقديمه نحو قوله تعالى: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(١)، ولأنّه إذا تقدّم لم يكن مبتدأ، وكلّ شيء ينوب عن الفاعل فإنّه إذا تقدّم كان مبتدأ، وكذا الفعل لا يؤنّث له في نحو: "مَرَّ بِهِنْدٍ"^(٢).

وأما رأي ابن عنقاء فقد وافق البصريين في هذه المسألة؛ وذلك من كلامه المتقدّم الذي بيّن فيه موافقته لهم بأنّ النائب هو المجرور وحده مطلقاً.

وبعد التبيين لآراء النحاة في هذه المسألة يظهر للباحث رجحان ما ذهب إليه ابن جنّي، وابن بابشاذ، وابن مالك، وهو أنّ الجار والمجرور نابا مناب الفاعل وذلك؛ لأنّ الجار ملازمٌ للمجرور ولا ينفكُّ عنه، وبه يوصل الفعل إلى المجرور، وهذا ما هو مشهور عند الأغلب.

(١) سورة الإسراء، من الآية: ٣٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٣٦، ١٣٣٧، وأضح المسالك: ١٢١/٢، ١٢٢، وتمهيد القواعد: ١٦٢١/٤، وشرح الأشموني: ٤٢٠/١، وشرح التصريح: ٤٢٢، ٤٢٣.

خامسًا: حذف الضمير العائد على المؤكّد المتصل بـ"كلّ"

إنّ حذف الضمير العائد على المؤكّد المتصل بـ"كلّ" مختلف فيه عند النحاة، فمنهم من يمنع، ومنهم من يُجيز ذلك، وفيما يأتي تفصيل لأرائهم:

قال ابن عنقاء في كلامه عن ألفاظ التوكيد: ((ويجب في غير "أجمع" وأخواته وتوابعها إضافتها إلى ضمير مذكور، عائد للمؤكّد مطابق له، خلافًا للزمخشري والكوفيين أجازوا حذفه))^(١).

أجاز الفراء^(٢)، وتبعه الزمخشري^(٣)، وابن عطية^(٤)، والبيضاوي^(٥)، وأبو السعود^(٦) حذف الضمير العائد على المؤكّد المتصل بـ"كلّ" استغناءً بنية الإضافة عن صريح الإضافة، واستدلوا بقراءة ابن السّميّع وعيسى بن عُمر: "إِنَّا كُلًّا فِيهَا"^(٧) بنصب "كلّ" في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾^(٨)، أي أنّ "كلًّا" توكيدٌ لاسم إنّ، وهو معرفة، والتّنين عوض من المضاف إليه، يريد: إِنَّا كُلُّنَا، أو كلنا فيها.

ونُقِلَ هذا الرّأي عن الكسائي والفراء معًا^(٩)، وعن الكوفيين عامة^(١٠).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٥٨٦، ٥٨٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١٠/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٤/٣، وتوضيح المقاصد: ٩٦٩/٢، ومغني اللبيب: ٢٥٧، والمساعد: ٣٨٨/٢، وتمهيد القواعد: ٣٢٩٢/٧، والمقاصد الشافية: ٩/٥ وشرح الاشموني: ٣٣٧/٢، وشرح التصريح: ١٣٤/٢.

(٣) ينظر: الكشف: ١٧١/٤.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٦٣/٤.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٦٠/٥.

(٦) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٢٧٩/٧.

(٧) ينظر: تفسير الثعلبي: ٢٧٩/٨، والجامع لأحكام القرآن: ٣٢١/١٥، والبحر المحيط: ٢٦٣/٩، واللباب في علوم الكتاب: ٦٥/١٧.

(٨) سورة غافر، من الآية: ٤٨.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٦/٤، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: ٦٣٧/٢، والدر المصون: ٤٨٧/٩.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٥٠/٤، وهمع الهوامع: ١٦٦/٣.

ويقول الفراء: ((وقوله: ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾^(١)، رفعت "كل" بـ"فيها"، ولم تجعله نعتاً لـ"إنّا"، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر "إنّا" "فيها"، ومثله: ﴿قُلْ إِنَّا أَلَمْرُكُهُمُ لِلَّهِ﴾^(٢)، ترفع "كله لله"، وتنصبها على هذا التفسير))^(٣).

ويظهر من النص المتقدم أنّ الفراء أطلق عليه مصطلح النعت ولم يسمّه توكيداً، فالكوفيون يطلقون اسم النعت على التوكيد^(٤)، وفي ذلك يقول القرطبي: ((وأجاز الكسائي والفراء "إنّا كُلُّ فِيهَا" بالنصب على النعت والتأكيد للمضمر في "إنّا" وكذلك قرأ ابن السميع وعيسى بن عمر، والكوفيون يسمون التأكيد نعتاً))^(٥).

ويقول السمين الحلبي أيضاً: ((وهو أنّ "كلّاً" نعت لاسم "إن" وقد صرح الكسائي والفراء بذلك فقالا: هو نعت لاسم "إن"؛ لأنّ الكوفيين يُطلقون اسم النعت على التأكيد، ولا يريدون حقيقة النعت))^(٦).

وحمل النّحّاس نص الفراء على ظاهره، وأنّ مراده هو النعت المعروف لا التوكيد، إذ يقول في كتابه "إعراب القرآن": ((قال الأخفش: "كلّ" مرفوع بالابتداء، وأجاز الفراء والكسائي "إنّا كلّاً فيها" بالنصب على النعت، قال أبو جعفر: وهذا من عظيم الخطأ أنّ ينعت المضمر، وأيضاً فإنّ "كلّاً" لا تنعت ولا ينعت بها هذا قول سيبويه نصّاً))^(٧).

وحمله على ذلك أيضاً مكي القيسي في كتابه "مشكل إعراب القرآن" إذ يقول: ((قوله: "إنّا كلّ فيها" ابتداء وخبر في موضع خبر "إن"، وأجاز الكسائي والفراء نصب "كل" على النّعت للمضمر

(١) سورة غافر، من الآية: ٤٨.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٠/٣.

(٤) ينظر: النحو العربي لإبراهيم إبراهيم بركات: ٩٥/٥، وما تعدد فيه النقل عن الفراء في ضوء معاني القرآن، للدكتور حمدي الجبالي: ١١، والمصطلح الكوفي في تفاسير القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه) لعبدان أمين: ١٦٠.

(٥) الجامع لأحكام القرآن: ٣٢١/١٥.

(٦) الدر المصون: ٤٩١/٩، وينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم: ٢٥٦/٣٤.

(٧) إعراب القرآن للنحاس: ٣٦/٤.

المنصوب بـ"إنَّ" ولا يجوز ذلك عند البصريين؛ لأنَّ المضمَر لا ينعت، ولأنَّ "كلًّا" نكرة في اللفظ و"كلٌّ" وإنَّ كان لفظه نكرة فهو معرفة عند سيبويه على تقدير الإضافة والحذف^(١).

ولعلَّ النحَّاس والقيسي حملاً نص الفراء على ظاهره إذ إنَّ الفراء أطلق مصطلح النعت أيضًا على لفظة "كل" في موضع آخر إذ يقول: ((وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(٢)، فمن رفع جعل "كل" اسمًا فرفعه باللام في "لله" كقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٣)، ومن نصب "كله" جعله من نعت الأمر^(٤).

أمَّا مذهب البصريين فقد منعوا ذلك وأنَّ "كلَّ" لابدَّ لها أن تكون مضافة إلى ضمير عائد على الموكِّد مصرح بإضافته أو منوي الإضافة^(٥).

وفي ذلك يقول الأخفش: ((وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾^(٦)، لأنَّ "كل" قد يضمَر فيها كما قال: ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾^(٧) يريد: كلنا فيها، ولا تكون "كل" مضمراً فيها وهي صفة إنَّما تكون مضمراً فيها إذا جعلتها اسمًا فلو كان "إنَّا كلًّا فيها" على الصفة لم يجز؛ لأنَّ الإضمار فيها ضعيف لا يتمكن في كل مكان^(٨)، وقال أيضًا متحدِّثًا عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾: ((فجعل "كُلُّ" اسمًا مبتدأً كما تقول: "إنَّا كُلُّنا فيها")^(٩).

ويقول ابن السراج في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(١٠): ((فالنصب على التوكيد للأمر، والرفع على قولك: إنَّ الأمر جميعه لله)^(١١).

(١) مشكل إعراب القرآن: ٦٣٧/٢.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(٣) سورة الزمر، من الآية: ٦٠.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٢٤٣/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٠٩/١، والأصول في النحو: ٢١/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٦/٤.

(٦) سورة آل عمران، من الآية: ٧.

(٧) سورة غافر، الآية: ٤٨.

(٨) معاني القرآن للأخفش: ٢٠٩/١.

(٩) المصدر السابق: ٥/٤.

(١٠) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٤.

(١١) الأصول في النحو: ٢٣/٢.

وُخْرِجَتْ قراءة النّصب "إِنَّا كَلَّا فِيهَا" على الحال والعامل "فيها"^(١)، أو على البذل من الضمير في "إِنَّا"^(٢).

وتابع البصريين في هذه المسألة الكرمانى^(٣)، وابن مالك^(٤)، وأبو حيان^(٥)، والمرادي^(٦)، وابن هشام^(٧)، وابن عقيل^(٨)، والأشموني^(٩)، وخالد الأزهرى^(١٠).

وأما رأي ابن عنقاء فقد تابع البصريين أيضًا في هذه المسألة؛ من كلامه المتقدّم الذي صرح فيه بمخالفته للكوفيين وللزمخشري.

ويظهر ممّا تقدّم أنّ منع حذف الضمير من "كل" المتصل العائد على المؤكّد أقرب إلى نفسي؛ لأنّ القراءة المتواترة جاءت بالرفع، وأنّ أغلب النحاة المتأخرين قد منعوا ذلك.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٤/٣، وتوضيح المقاصد: ٩٦٩/٢، والمساعد: ٣٨٨/٢، وشرح الأشموني: ٣٣٧/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٥٠/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٦٩/٢، ومغني اللبيب: ٦٦٢، والمساعد: ٣٨٨/٢، وشرح الأشموني: ٣٣٧/٢، وشرح التصريح: ١٣٤/٢.

(٣) ينظر: غرائب التفسير وحقائق التأويل: ١٠٣١/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٢/٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٥٠/٤.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٩٦٩/٢.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٦٦٢.

(٨) ينظر: المساعد: ٣٨٨/٢.

(٩) ينظر: شرح الأشموني: ٣٣٧/٢.

(١٠) ينظر: شرح التصريح: ١٣٤/٢.

سادساً: التقديم والتأخير في مفعولي "أعطى"

إذا وجد مفعولان لـ"أعطى" وكان أحدهما فاعلاً في المعنى والآخر مفعولاً في المعنى أيضاً فللنحاة في هذه المسألة خلاف بين جواز التقديم والتأخير بينهما وبين عدم الجواز، وفيما يأتي توضيح لهذه المسألة:

ذكر ابن عنقاء في حديثه عن مفعولي "أعطى": ((أَنَّ عامله إذا تعدَّى لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى أو مُقَيَّد بالحرف فالأصل تقديم الفاعل والمسَّرَح^(١)؛ لَأَنَّهُ أَوَّلُ مَفْعُولِيهِ وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا فَتَقُولُ: أَعْطَيْتُ دَرَهْمَهُ زَيْدًا، وَدَرَهْمَهُ أَعْطَيْتُ زَيْدًا، لِعُودِ الضَّمِيرِ إِلَى مَقْدَمِ الرِّتْبَةِ، وَمَنْعِهِمَا هِشَامٌ، وَكَذَا: أَعْطَيْتُ مَا أَرَادَ زَيْدًا، وَمَا أَرَادَ أَعْطَيْتُ زَيْدًا، وَمَنْعُهُمَا الْكُوفِيُّونَ))^(٢).

الْكُوفِيُّونَ لَمْ يَجُوزُوا "أَعْطَيْتُ مَا أَرَادَ زَيْدًا" و"مَا أَرَادَ أَعْطَيْتُ زَيْدًا"؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ ضَمِيرَ رَفْعٍ^(٣).

ومنع هِشَامٌ^(٤) من الْكُوفِيِّينَ "أَعْطَيْتُ دَرَهْمَهُ زَيْدًا" وكذلك "دَرَهْمَهُ أَعْطَيْتُ زَيْدًا" وهي محال عنده كـ"أَعْطَيْتُ ثَوْبَهُ زَيْدًا"؛ لِتَقْدِمِ الْمَكْنِيِّ قَبْلَ زَيْدٍ؛ وَلِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الثَّوْبِ غَيْرَ وَصْفِ زَيْدٍ، ثُمَّ بَنَى مَنَعَهُ عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ فِي رَتْبَةٍ وَاحِدَةٍ مَرْتَبَتُهُمَا أَنْ يَكُونَا بَعْدَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فَأَيُّهُمَا تَقْدَمُ فَذَلِكَ مَكَانُهُ^(٥).

وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى جَوَازِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ بِشَرْطِ عَدَمِ اللَّبْسِ فِي بَابِ "أَعْطَى" فَإِذَا وَجَدَ مَفْعُولَانِ لـ"أَعْطَى" وَأَحَدُهُمَا مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى فَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى فَتَقُولُ: "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمَهُ"؛ لِأَنَّ "زَيْدًا" فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ الْآخِذُ وَالْقَابِلُ لِلدَّرْهِمِ، وَلِأَنَّ "دَرَهْمَهُ" النِّيةَ بِهِ

(١) أي: ((مطلقاً، لم يتقيد بجار لفظاً أو تقديرًا)). شرح التصريح: ٤٧٠/١.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٦٣٤/٢.

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في: ارتشاف الضرب: ١٤٦٧/٣، والتنزيل والتكميل: ٣٢٠، ٢٢/٧، ولم أعر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٤) سبقت ترجمته في: ٣٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣، والتنزيل والتكميل: ٣٣، ٣٢/٧، وشرح التسهيل للمرادي: ٤٤٠، وجمع الهوامع: ١٥/٢.

التأخير؛ لأنه مفعول ثانٍ، فهو نظير: "ضربَ غلامه زيدًا" إذ الأصل: "ضربَ زيدَ غلامه"، وجاز أن تقول: أعطيتُ درهمه زيدًا^(١).

وفي ذلك يقول ابن السراج: ((فإذا قلت: "أعطيتُ زيدًا درهمًا" جاز التقديم والتأخير فقلت: "أعطيتُ درهمًا زيدًا" لأنه غير ملبس، والدرهم لا يكون إلا مأخوذًا))^(٢).
واسْتَشْهَدْ لَهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

فَدَعْ ذَا، وَلَكِنْ مَا يِنَالُكَ خَيْرُهُ وَمَنْ كَانَ يُعْطَى حَقَّهُنَّ الْقَصَائِدَا

إذ أراد الشاعر: يُعْطَى الْقَصَائِدَ حَقَّهُنَّ، ثُمَّ قَدَّمَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي "حَقَّهُنَّ" عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ "الْقَصَائِدَ"؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ "الْقَصَائِدَ" هُنَا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَهِيَ الْآخِذَةُ.

وتبعهم في جواز ذلك ابن يعيش^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن مالك^(٦)، والرضي^(٧)، وابن عقيل^(٨)، وابن فَرْخُون^(٩)، وخالد الأزهرى^(١٠).

وقيل: منع ذلك بعض البصريين^(١١)، وقال ابن كيسان: هي قبيحة^(١٢).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣، والتذيل والتكميل: ٣٣، ٣٢/٧، وجمع الهوامع: ١٥/٢.

(٢) الأصول في النحو: ٢٤٦/٢.

(٣) البيت من البحر الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد المحتسب: ٢٥٤/١، والبدیع في علم العربية: ١٠٠/١، وارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣، ويروى: ما ينالك نفعه.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٩٨/٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٧٦/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٢/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضي: ١٨٩/١.

(٨) ينظر: المساعد: ٤٣٢/١.

(٩) ينظر: العدة في اعراب العمدة: ٤١٨/٣، وهو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن فَرْخُون اليعمرى المالكي، أصله من تونس، كان فقيهاً وعالمًا من علماء الحديث، من كتبه: "الدر المخلص من التقصي والملخص" في الحديث، و"كشف المغطى في شرح مختصر الموطأ" و"العدة في إعراب عمدة الأحكام"، توفي سنة ٧٦٩ هـ. ينظر: كشف الظنون: ٣٠٤/١، والأعلام: ١٢٦/٤.

(١٠) ينظر: شرح التصريح: ٤٧٠/١.

(١١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣، والتذيل والتكميل: ٣٣، ٣٢/٧، وشرح التسهيل للمرادي: ٤٤٠، وجمع الهوامع: ١٥/٢.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣، والتذيل والتكميل: ٣٣، ٣٢/٧، وشرح التسهيل للمرادي: ٤٤٠.

ولو قَدِّمَتِ المفعول الثاني على الفعل "أعطى" وكان المفعول الثاني متصلًا به ضمير الأول نحو: درهمه أعطيتُ زيدًا، جاز ذلك عند أكثر البصريين؛ لعود الضمير على متقدم في الرتبة وإن تأخر في اللفظ، وتبعهم الفرّاء، وثعلب، ومنع هشام ذلك وقال: هي محال ولا تجوز، وقال ابن كيسان: "درهمه أعطيتُ زيدًا" أجود من "أعطيتُ درهمه زيدًا"^(١).

وجوّز البصريّون أيضًا: "أعطيتُ ما أرادَ زيدًا" -إلا من منع منهم- "أعطيتُ درهمه زيدًا" و"ما أرادَ أعطيتُ زيدًا"^(٢).

وأما عن رأي ابن عنقاء فقد تابع البصريين في جواز ذلك؛ وذلك من قوله المتقدّم الذي صرّح فيه بالجواز لهذه المسألة.

ويظهر ممّا تقدّم أنّ مذهب البصريين أرجح من غيره في جواز التقديم والتأخير في مفعولي "أعطى"؛ وذلك لأنّ أحد مفعوليهما هو فاعل في المعنى فلذلك جاز تقديم المفعول على الفاعل تشبيهًا بـ "حرس الوطن الجندي".

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣، والتنزيل والتكميل: ٣٣/٧، وشرح التسهيل للمراي: ٤٤٠، وهمع الهوامع: ١٥/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٦٦/٣، والتنزيل والتكميل: ٣٣، ٣٢/٧.

سابعًا: النداء في "اثنا عشر واثننا عشرة"

اختلف النحويّون في نداء "اثنا عشر واثننا عشرة" فمنهم من ذهب إلى ندائهما نداء المثنى والجمع المذكر السالم، فهما مبنيان على ما يرفع بهما، ومنهم من ذهب إلى ندائهما نداء المضاف إليه المنصوب على اعتبار "اثنا واثننا" مضاف و"عشر وعشرة" مضاف إليه، وفيما يأتي تبيين لأرائهم:

قال ابن عنقاء: ((وكذا تقول: يا اثنا عشر ويا اثنا عشرة؛ لأنَّ الجزء الثاني منهما مُنْزَلٌ منزلة نون المثنى ولهذا بُني، وشبَّهُما الكوفيّون بالمضاف فنادوهما بالياء))^(١).

أجرى الكوفيّون "اثنا عشر واثننا عشرة" مجرى المنادى المضاف في ندائهما، فتقول: يا اثني عشر، ويا اثنتي عشرة، فنادوهما بالياء؛ تشبيهاً لهما بالمنادى المضاف، على اعتبار "اثنا واثننا" بمنزلة المضاف و"عشر وعشرة" بمنزلة المضاف إليه في الصورة، والمنادى المضاف منصوب^(٢).

وأما البصريّون فقد عاملوهما معاملة المثنى والجمع المذكر السالم في ندائهما، فهما مبنيان على ما يرفعان بهما وهو الألف، فتقول: يا اثنا عشر، ويا اثنا عشرة، ونادوهما بالألف؛ لأنَّ "عشر وعشرة" بمنزلة النون من المثنى كـ"زيدين"، وبمنزلة النون أيضًا من الجمع المذكر السالم كـ"مسلمين"، فكما يبنى المثنى والجمع المذكر السالم في النداء على ما يرفعان بهما وهما "الألف والواو" بنيت كذلك "اثنا واثننا" على ما يرفعان بهما وهو "الألف"، فلذا تقول في نداء المثنى والجمع المذكر السالم: يا زيدان ويا زيدون^(٣).

والى ذلك أشار سيبويه أنَّ "عشر" بمنزلة النون من الجمع المذكر السالم إذ يقول: ((وأما اثنا عشر فإذا رخمته حذفت "عشر" مع الألف؛ لأنَّ "عشر" بمنزلة نون مسلمين، والألف بمنزلة الواو))^(٤).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٧٩٥/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٣/٤، وتوضيح المقاصد: ١٠٦٠/٢، والمساعد: ٤٨٩/٢، وتمهيد القواعد:

٣٥٤٣/٧، وشرح الأشموني: ٢٢/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٣/٤، والمساعد: ٤٨٩/٢.

(٤) الكتاب: ٢٦٩/٢.

ويقول سيبويه أيضًا في كون أنَّها لا تضاف ولا يضاف إليها: ((وَأَمَّا اثنا عشر التي للعدد فلا تضاف ولا يضاف إليها))^(١).

ويعلل أبو علي الفارسي سبب عدم إضافتها: ((وَأَمَّا اثنا عشر التي للعدد فَإِنَّمَا لَمْ تُصَفَّ، فيقال: اثنا عشر زيد، من حيث لَمْ يَجْزُ رجلان زيد، حتى تحذف النون؛ لأنَّ "عشر" بمنزلة النون وعَوَضَ منه، فَإِنْ حذفته كما تحذف النون زال معنى العدد، فلهذا لَمْ تَجْزُ إضافته))^(٢).

وممن تابع البصريين في هذه المسألة أبو حيَّان^(٣)، والمرادي^(٤)، وناظر الجيش^(٥)، والأشْمُوني^(٦).

وتابع ابن عنقاء البصريين أيضًا فيها، وذلك من كلامه المتقدم الذي بيَّن فيه نهجه الموافق للبصريين المخالف للكوفيين.

ويظهر ممَّا تقدَّم رجحان ما ذهب إليه البصريون في نداء "اثنا واثنتا" نداء المثنى والجمع المذكر السالم، فهما مبنيان على ما يرفع بهما وهو الألف؛ وذلك لأنَّهما لا يضافان فيستحيل أن يُقال: اثنا عشر زيد.

(١) الكتاب: ٣/٣٧٥، وينظر: الاصول في النحو: ٦٩/٣.

(٢) التعليقة على الكتاب: ٣/٢١٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢١٨٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/١٠٦٠.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد: ٧/٥٣٤٣.

(٦) ينظر: شرح الأشْمُوني: ٣/٢٢.

ثامناً: جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة

تباينت آراء النحاة في جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة بين مانع لذلك مطلقاً، وبين مجوّز له مطلقاً، وبين مقتصر عليه في الشعر، وفيما يأتي تبين لهذه الآراء:

قال ابن عنقاء في أثناء حديثه عن أحوال الصفة المشبهة: ((حسنٌ وجهه، أو وجه أبيه بإضافتها إليه، وهو^(١) قال الجمهور: ضرورة، والمبرّد: ممنوع، والكوفي: قليل، وهو الأصح))^(٢).

منع الفراء جواز جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة إذ قال: ((ولا يجوز أن تخفض على مثل قولك: مررتُ على رجلٍ حسنٍ وجهه؛ لأنّ هذا لا يصلح حتّى تسقط راجع ذكر الأول فتقول: حسنٍ الوجه، وخطأ أن تقول: مررتُ على امرأةٍ حسنةٍ وجهها، وحسنة الوجه صواب))^(٣).

ونقل كثير من النحاة أنّ الكوفيين أجازوا في السعة جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة مطلقاً كـ"حسنٌ وجهه، وحسنٌ وجه أبيه"^(٤).

فقد قال ابن مالك ناقلاً رأي الكوفيين في ذلك: ((وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كلّه))^(٥)، وقال أبو حيان في ذلك أيضاً: ((وأجازه الكوفيون مطلقاً))^(٦)، وقال الأشموني في ذلك أيضاً: ((وأجازه الكوفيون في السعة))^(٧)، واستدلوا لمذهبهم بقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم - من حديث أمّ زرع: «وَصَفُرُ رِدَائِهَا»^(٨)، وبقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً في حديثه عن الدجال: «أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى»^(٩).

(١) أي: بجرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٩٣٠/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٣٤٧/٢.

(٤) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح التسهيل لابن مالك: ٩٦/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٢٢، والتذييل والتكميل:

٢٣/١١، وتمهيد القواعد: ٢٨٠٠/٦، وشرح الأشموني: ٢٥٤/٢، وشرح التصريح: ٥٣/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية: ١٠٦٩/١.

(٦) التذييل والتكميل: ٢٣/١١.

(٧) شرح الأشموني: ٢٥٤/٢.

(٨) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، في باب ذكر حيث أم زرع، برقم: ٩٢، ١٩٠٢/٤، وفي كتب النحاة "وشاحها" بدل "ردائها"، ولا يختلف التوجيه النحوي فيهما.

(٩) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب أحاديث الأنبياء، برقم: ٣٤٤١، ١٦٧/٤.

وبوصفه عليه الصلاة والسلام في الحديث: «شَتْنُ الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَّيْنِ»^(١).

ويقول الشماخ:

أقامت على رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًّا كُمَيْنَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٢)

ويقول الأعشى:

فَقُلْنَا لَهُ هَذِهِ هَاتِيهَا إِلَيْنَا بِأَدْمَاءٍ مُقْتَادِيهَا^(٣)

ويقول الشاعر^(٤):

على أَنَّنِي مَطْرُوفٌ عَيْنِيهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنَ الْبَيْضِ الْحِسَانِ قَبِيلُ

ويقول الشاعر^(٥):

تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوْنَ مَغْرُورٌ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَأَى ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَزْدًا

فقد أضاف الصفة المشبهة في قوله: "جَوْنَتَا، وبأَدْمَاءٍ، وَمَطْرُوفٌ، وَمَغْرُورٌ" إلى معمولها وهو اسم ظاهر مضاف إلى ضمير في قوله: "مُصْطَلَاهُمَا، ومُقْتَادِيهَا، وعَيْنِيهِ، ونَفْسِهِ" كما في "حسن وجهه".

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب اللباس، في باب الجعد، برقم: ٥٩١٠، ١٦٢/٧، وفي كتب النحاة: "شَتْنُ أَصَابِعِهِ".

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو في ديوانه: ٣٠٨، وهو من شواهد الكتاب: ١٩٩/١.

(٣) البيت من البحر المتقارب، وهو في ديوانه: ٦٩، وروايته فيه: "بأدماء في جبل مقتادها" وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤/٢، والتذييل والتكميل: ٢٣/١١.

(٤) البيت من البحر الطويل، وينسب إلى أبي حية النميري، وهو من شواهد التذييل والتكميل: ٢٣/١١، والمساعد: ٢١٧/٢، وتمهيد القواعد: ٦/ ٢٨٠١.

(٥) البيت من البحر الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٥/٣، والتذييل والتكميل: ٢٣/١١، وتمهيد القواعد: ٦/ ٢٨٠٢.

وتبعهم في جواز ذلك ابن مالك^(١)، وابن الناظم^(٢)، وأبو حيّان^(٣)، وابن عقيل^(٤)، والعيني^(٥)، والأشموني^(٦)، وخالد الأزهرى^(٧).

ونقل ابن عنقاء عن الكوفيين أنّ جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة قليل عندهم.

ذهب سيبويه إلى أنّ جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة هنا من الضرورات في الشعر، ومنع جوازه في غير الشعر^(٨).

وفي ذلك يقول سيبويه: ((وقد جاء في الشعر: "حَسَنَةٌ وَجْهًا"، شَبَّهُوهُ بِ"حَسَنَةِ الْوَجْهِ"، وذلك رديء؛ لأنّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنّه من سببه بالألف واللام))^(٩).

وتبعه في ذلك السيرافي^(١٠)، وأبو علي الفارسي^(١١)، وابن يعيش^(١٢)، وابن عصفور^(١٣).

ومنع المبرّد جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة مطلقاً؛ لأنّه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه^(١٤).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٠٦٩/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٢٢.

(٣) ينظر: التذيل والتكميل: ٢٣/١١.

(٤) ينظر: المساعد: ٢١٨/٢.

(٥) ينظر: المقاصد النحوية: ١٤٥٤/٣.

(٦) ينظر: شرح الأشموني: ٢٥٤/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريح: ٥٣/٢.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٩٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٦/٣، وشرح ابن

الناظم: ٣٢١، والتذيل والتكميل: ٢٣/١١.

(٩) الكتاب: ١٩٩/١.

(١٠) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٥٦/٢.

(١١) ينظر: التعليقة على الكتاب: ١٤٢/١.

(١٢) ينظر: شرح المفصل: ١١٥/٤.

(١٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١/٢.

(١٤) ينظر مذهبه في: شرح الكافية الشافية: ١٠٦٨/٢، والمساعد: ٢١٨/٢، وشرح الأشموني: ٢٥٤/٢، ولم

أعثر على رأيه في كتبه.

وتأول المبرّد بيت الشّمّاح على أنّ "هما" من قوله: "مُصْطَلَاهُمَا" عائد على "الأعالي"؛ لأنّها
مثناة في المعنى "أعليان"^(١).

وأما رأي ابن عنقاء في هذه المسألة فقد تابع مذهب الكوفيين الذي نقله عنهم وهو أنّ جرّ
معمول الصفة المشبهة بالإضافة قليل، إذ قال: ((وهو الأصح)).

وممّا تقدّم يظهر أنّ جواز جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة المنسوب إلى الكوفيين عامة
ليس على إطلاقه فالفرّاء الكوفي صرّح بالمنع في قوله الأنف الذكر، وبهذا يتّفق المبرّد معه في
هذا المنع.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٠٦٩/٢.

تاسعاً: مطابقة الضمير المجرور بـ"رُبَّ" لتمييزه

الضمير المجرور بـ"رُبَّ" مختلفٌ فيه من حيث مطابقتها لتمييزه من عدمها بين النحاة، فمنهم من ألزم الأفراد والتذكير للضمير وذهب إلى عدم المطابقة مع تمييزه، ومنهم من جَوَزَ مطابقة الضمير لتمييزه في التذكير والتأنيث والتنثية والجمع، وفيما يأتي عرض لأرائهم:

قال ابن عنقاء في حديثه عن "رُبَّ": ((وَرُبَّمَا جَرَتْ ضمير غائب ملازمًا -عند غير الكوفيين- للأفراد والتذكير عائداً إلى تمييز مطابقاً للمعنى، كـ رُبُّهُ رجلاً أو امرأة أو رجلين أو امرأتين، أو رجالاً أو نسوةً لَقِيْتُ))^(١).

جَوَزَ الكوفيون مطابقة الضمير المجرور بـ"رُبَّ" للتمييز لفظاً في التذكير وفي التأنيث وفي التنثية والجمع، فحكوا: رُبُّهُ رجلاً قَدْ رَأَيْتُ، ورُبُّهَا امرأة، ورُبُّهُمَا رجلين، ورُبُّهُم رجالاً، ورُبُّهُ رجالاً، ورُبُّهُنَّ نساءً، ورُبُّهُ نساءً^(٢).

ويوضّح ابن السراج علّة جواز الكوفيين مطابقتها للتمييز إذ يقول: ((مَنْ وَحَدَّ فَلأنَّه كناية عن مجهول، وَمَنْ لَمْ يَوْحَدْ فَلأنَّه ردّ كلام، كأنَّه قال له: ما لك جوارٍ؟ فقال: رُبُّهُنَّ جوارٍ قَدْ ملكْتُ))^(٣).

فالضمير عند الكوفيين هنا راجع إلى مذكور تقديرًا، كأنَّ قائلًا قال: هل مِنْ رجالٍ كرماء؟ فقل: رُبُّهُم رجالاً.

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم مطابقتها للتمييز، فالضمير عندهم يلتزم الأفراد والتذكير على كلّ حالٍ استغناءً بتنثية التمييز وجمعه عن ذلك، فلا يثنى هذا الضمير ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنَّه ضمير مبهم مجهول غير عائد إلى مذكور، يعتمد فيه على التفسير، فيغنى تفسيره عن تنثيته وجمعه، فتقول: رُبُّهُ رجلاً، ورُبُّهُ امرأة، ورُبُّهُ رجلين، ورُبُّهُ رجالاً، ورُبُّهُ نساءً، فلا يختلف الضمير "الهاء" باختلاف التمييز بل يلزمه الأفراد والتذكير^(٤).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٨٧٧/٢.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: الأصول في النحو: ٤٢٢/١، وأما ابن الشجري: ٤٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٨٤/٣، وشرح الرضي: ٢٤٨/٤.

(٣) الأصول في النحو: ٤٢٢/١.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤٧/٣، والبديع في علم العربية: ٢٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٦/٣، وشرح الرضي: ٢٤٨/٤.

وفي ذلك يقول ابن السراج: ((قلنت: رَبُّهُ رجلاً، وهذه الهاء على لفظ واحد وإنّ وليها المذكر أو المؤنث أو الإثنين أو الجماعة موحدة على كلّ حال))^(١).

ومما جاء فيه الضمير مخالفاً لتمييزه غير مطابق له قول الشاعر^(٢):

رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

إذ أتى بالضمير مفرداً مذكراً غير مطابق لتمييزه المجموع وهو فتية جمع فتى.

وتبعهم في هذه المسألة ابن جني^(٣)، والعكبري^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، وابن عصفور^(٦)، وابن مالك^(٧)، وابن الناظم^(٨)، والمرادي^(٩)، وابن هشام^(١٠)، والشاطبي^(١١)، والعيني^(١٢)، والجوّري^(١٣)، والأشْموني^(١٤).

وتابع البصريين ابن عنقاء أيضاً في هذه المسألة؛ وذلك من قوله المتقدّم الذي بيّن فيه موافقته لهم.

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة يظهر للباحث أنّ رأي البصريين أرجح؛ لورود السماع في الأفراد ولم يرد غير ذلك.

(١) الأصول في النحو: ٤١٩/١.

(٢) البيت من البحر الخفيف، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٤/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٤٧/٤، ومغني اللبيب: ٦٣٨، والمقاصد النحوية: ١٢٠٦/٣، وشرح التصريح: ٦٥٣/١.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢٢/٢.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٧٣/١.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٠٢/١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٦/٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٤/٣.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٥٨.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٤٤٩.

(١٠) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٤١٣.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٨٠/٣.

(١٢) ينظر: المقاصد النحوية: ١٢٠٧/٣.

(١٣) ينظر: شرح شذور الذهب للجوّري: ٥٥٦/٢.

(١٤) ينظر: شرح الأشْموني: ٦٦/٢.

عاشراً: نداء النكرة غير المقصودة

إنَّ الحديث في نداء النكرة غير المقصودة مختلف فيه بين آراء النحاة، فمنهم من جَوَّز نداءها مطلقاً دون شرط، ومنهم من جَوَّزه بشرط، ومنهم من منعه مطلقاً، ومنهم من أنكر وجود هذا القسم من النداء، وفيما يأتي تبين لأرائهم:

قال ابن عنقاء: ((وهو النكرة المراد بها فرد مبهم من أفرادها، كقول الأعمى والغريق: يا رجلاً خذ بيدي، يا إنساناً أنقذني، وأنكر المازني: وجود هذا القسم، ومنع الكوفيون نداءه إلا موصوفاً، كـ"يا رجلاً كريماً أقبِل"، أو خلفاً لموصوف كـ"يا كريماً أقبِل" ^(١))).

اشتراط الكوفيون في جواز نداء النكرة غير المقصودة أن تكون موصوفة، أو خلفاً من الموصوف، فنقول: "يا رجلاً كريماً أقبِل"، و"يا كريماً أقبِل"، ولا يجوز عندهم: "يا رجلاً" ^(٢).

ويقول الفراء في ذلك متحدثاً عن قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَةُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ ^(٣): ((المعنى: يا لها حسرة على العباد، وقرأ بعضهم ^(٤): "يا حسرة العباد" والمعنى في العربية واحد، والله أعلم، والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبِل، ويا راكباً على البعير أقبِل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون) ^(٥))).

وكذا قال ابن سعدان في ذلك أيضاً: ((وإذا دعوت نكرة مفردة فارفعها ولا تنون، تقول: يا رجل أقبِل، رفعته؛ لأنه مفرد، فإذا نعت النكرة فانصبها ونونها وانصب نعتها، تقول: يا رجلاً ظريفاً أقبِل، نصبت "رجلاً" ونونته؛ لأنه نكرة منعوتة) ^(٦))).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٧٩٣/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٦٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٨، ٣٥٧/١، وارتشاف الضرب:

٢١٨٤/٤، وتمهيد القواعد: ٣٥٤٤، ٣٥٤٥، ٧/٧، وهمع الهوامع: ٣٧/٢.

(٣) سورة يس، من الآية: ٣٠.

(٤) وهي قراءة: ابن عباس والضحاك وعلى بن حسين ومجاهد وأبي ابن كعب والحسن، وهي على الإضافة،

ينظر: المحتسب: ٢٠٨/٣، والمحزر الوجيز: ٤٥٢/٤، والبحر المحيط: ٦٠/٩.

(٥) معاني القرآن للفراء: ٣٧٥/٢.

(٦) مختصر النحو: ٦٨.

والكوفيون ينصبون النكرة المناداة غير المقصودة هي وموصوفها؛ لأنَّهما شبيهان بالمضاف، وفي ذلك يقول ابن الأنباري: ((تقول: يا باقلاء حارًّا، فتتصبها على مثل قول العرب: يا رجلًا ظريفًا أقبل، وكل نكرة منعوته إذا نوديت هي ونعتها؛ لأنَّهما يُشَبَّهان بالمضاف))^(١).

وأما البصريون فجوزوا نداء النكرة غير المقصودة مطلقًا ولم يقيّدوه بشرط، فتقول: يا رجلًا اقبل، ويا رجلًا كريمًا اقبل^(٢)، جاء في "الكتاب" عن الخليل قول في نداء النكرة غير المقصودة: ((وقال الخليل -رحمه الله-: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة))^(٣).

ويقول ابن السراج في ذلك أيضًا: ((وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب، تقول: يا رجلًا أقبل، ويا غلامًا تعالى، وكذلك إن قلت: يا رجلًا عاقلًا تعالى، فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها، ومعنى هذا أنك لم تدع رجلًا بعينه، فمن أجابك فقد أطاعك))^(٤).

والبصريون ينصبون نداءها؛ لأنَّه طال فيه الكلام فهو بمنزلة المضاف أيضًا، فقد جاء في "الكتاب" عن الخليل رأي في ذلك: ((وزعم الخليل -رحمه الله- أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلًا صالحًا، حين طال الكلام))^(٥)، وجاء عنه أيضًا: ((إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأنَّ التتوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورُدَّ إلى الأصل))^(٦).

وذهب الأصمعيّ إلى منع نداء النكرة غير المقصودة مطلقًا^(٧).

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس: ١١/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٦٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٨/١، وارتشاف الضرب: ٢١٨٣/٤، وتمهيد القواعد: ٣٥٤٤/٧.

(٣) الكتاب: ١٩٩/٢.

(٤) الأصول في النحو: ٣٣١/١.

(٥) الكتاب: ١٨٢/٢.

(٦) المصدر السابق: ١٩٩/٢.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٥٤٨/٧، وهمع الهوامع: ٣٧/٢.

وذهب المازنيّ إلى إنكار هذا النوع من النداء، وأنّه لا يتصوّر وجود للنكرة غير المقصودة، وما جاء منوّثاً فيه فهو ضرورة أو شاذ^(١).

وأكثر النحاة تابعوا البصريين في جواز نداء النكرة غير المقصودة ولم يقيدوه بقيد، فمنهم أبو علي الفارسي^(٢)، وابن بابشاذ^(٣)، وابن الخشاب^(٤)، وابن الأثير^(٥)، وابن الخباز^(٦)، وابن يعيش^(٧)، وابن الحاجب^(٨)، وابن عصفور^(٩)، وغيرهم^(١٠).

وأما رأي ابن عنقاء فقد تابع البصريين أيضاً في جواز ندائها مطلقاً؛ وذلك من حديثه المتقدّم الذي بيّن فيه عدم ممانعته لها بخلاف الكوفيّين ومن أنكرها.

-
- (١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٣/٤، وتوضيح المقاصد: ١٠٦٣/٢، وأوضح المسالك: ١٥/٤، وشرح الأشموني: ٢٣/٣، وشرح التصريح: ٢١٣/٢.
- (٢) ينظر: التعليقة على شرح الكتاب: ٣٢٨/١، والإيضاح العضدي: ٢٢٨.
- (٣) ينظر: شرح المقدمة: المحسبة: ٢٧٥/١.
- (٤) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٩٢.
- (٥) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٩٢/١.
- (٦) ينظر: توجيه اللع: ٣١٩.
- (٧) ينظر: شرح المفصل: ٣١٨/١.
- (٨) ينظر: الكافية في علم النحو: ١٩.
- (٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٣٥/٢.
- (١٠) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٠٣، والكناش: ١٦٢/١، وتوضيح المقاصد: ١٠٦١/٢، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٥٤٠/٢، وأوضح المسالك: ١٣/٤، والمقاصد الشافية: ٢٦٣/٥، وشرح المكودي: ٢٣٨، وشرح الأشموني: ٢٢/٣، وشرح التصريح: ٢١٣/٢.

حادي عشر: الخبر في نحو: "كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ"

اختلفت آراء النحاة في الخبر نحو: "كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ" فمنهم من ذهب إلى أَنَّ الخبر محذوف وجوبًا بعد "واو المعية" الدالة عليها نصًا فالخبر عندهم محذوف مقدر، ومنهم من ذهب إلى أَنَّ الخبر ليس محذوفًا ولا يحتاج إلى تقديره هنا، وفيما يأتي تبين لأرائهم:

قال ابن عنقاء في حديثه عن ذلك: ((والكوفي وابن خروف: "كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ" لاغتنائهم بواو "مع")^(١).

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ الخبر في نحو: "كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ" لا يحتاج إلى تقدير؛ لأنَّ معناه: كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ، فهو مستغن عن تقدير الخبر؛ لاغتنائهم بواو "مع"، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير^(٢)، وتبعهم في ذلك الأخفش^(٣)، وابن خروف^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن أبي الربيع^(٦).

يقول الفراء معلقًا على بيت أحد الشعراء: ((فإن قلت: فما تقول في قول الشاعر:

الآن بعدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونِي هَلَّا التَّقْدُمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ^(٧)

بِمَ رفعَ التَّقدم؟ قلتُ: بمعنى الواو في قوله: "وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ" كأنَّه قال: العظة والقلوب فارغة، والرطب والحر شديد))^(٨).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٤٣٨/١.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٢٨٢/١، وارتشاف الضرب: ١٠٩٠/٣، وأوضح المسالك: ٢٢١/١، وشرح الأشموني: ٢٠٩/١، وشرح التصريح: ٢٢٨/١، وجمع الهوامع: ٣٩٤/١.

(٣) ينظر رأيه في: أوضح المسالك: ٢٢١/١، والمقاصد الشافية: ١١١/٢، وشرح الأشموني: ٢٠٩/١، وشرح التصريح: ٢٢٨/١، ولم أعثر على رأيه في كتبه.

(٤) ينظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٥/١، وارتشاف الضرب: ١٠٩٠، والمساعد: ٢١٣/١، وجمع الهوامع: ٣٩٤/١، ولم أقف على رأيه في كتبه.

(٥) ينظر رأيه في: شرح ابن عقيل: ٢٥٣/١، والمساعد: ٢١٣/١، وتعليق الفرائد: ٣٦/٣، ولم أعثر على رأيه في كتبه.

(٦) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ٥٥٤.

(٧) البيت من البحر الكامل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية: ١٦٥٣/٣، وشرح ابن عقيل: ٥٧/٤، والمقاصد الشافية: ٢٠٣/٦، والمقاصد النحوية: ١٩٧٦/٤.

(٨) معاني القرآن للفراء: ١٩٨/١.

فالفراء في هذا النص يوضح لنا أنَّ المبتدأ وهو قوله: "التَقَدُّمُ" ارتفع بمعنى الواو ومعناها الصلبة والاقتران، فالواو بمعناها هي الخبر؛ لأنَّها أغنت بمعناها عن الخبر، وعلى هذا المعنى فالخبر عنده لم يحذف؛ لأنَّه رفع المبتدأ قوله: "التقدّم" وهم عندهم المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، أو بعبارة أخرى كلاهما يرفع الآخر.

ويعلق عليه ثعلب بقوله: ((وَمَنْ رَفَعَ "التَقَدُّمُ" رَفَعَهُ بِمَوْضِعِ الْوَائِ))^(١).

وأما جمهور البصريين فقد ذهبوا إلى أنَّ الخبر محذوف وجوباً في نحو "كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ" والتقدير: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ أو مَقْتَرَنَانِ، فَحُذِفَ الْخَبَرُ هُنَا وَجُوباً؛ لِذِلَالَةِ الْوَائِ الَّتِي بِمَعْنَى "مَعَ" عَلَيْهِ فَأَغْنَتْ الْوَائِ وَمَا بَعْدَهَا عَنْهُ^(٢).

ويقول سيبويه في ذلك: ((وَلَوْ قُلْتَ: أَنْتَ وَشَأْنُكَ، كُنْتَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَنْتَ وَشَأْنُكَ مَقْرُونَانِ، وَكُلُّ امْرِئٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ؛ لِأَنَّ الْوَائِ فِي مَعْنَى "مَعَ" هُنَا يَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا مَا عَمِلَ فِيهَا قَبْلَهَا مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْمَبْتَدَأِ))^(٣).

ويقول السيرافي موضحاً إضمار الخبر في ذلك: ((وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَنْتَ وَشَأْنُكَ، وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ، وَكُلُّ امْرِئٍ وَصَنِيعَتُهُ، فَيَكْتَفُونَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْوَائِ مَعْنَى "مَعَ"، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضِيعَتِهِ، وَأَنْتَ مَعَ شَأْنِكَ، وَهَذَا كَلَامٌ مَكْتَفٍ، فَإِذَا قَالُوا: أَنْتَ وَشَأْنُكَ، اكْتَفَوْا بِهَذَا اللَّفْظِ وَأَضْمَرُوا الْخَبَرَ، وَتَقْدِيرُهُ: أَنْتَ وَشَأْنُكَ مَقْرُونَانِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى "الْوَائِ" إِذَا ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبٌ "مَعَ" قَدْ دَلَّتْ عَلَى مَقْرُونَيْنِ))^(٤).

وجوز أبو علي الفارسيّ الأمرين، تقدير الخبر المحذوف وعدم التقدير له، إذ يقول في جواز كلا الأمرين: ((فَلَا تَحْتَاجُ مَعَ ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ، كَمَا لَمْ تَحْتَاجْ إِلَيْهِ فِي قَوْلِكَ: "أَقَانِمُ الزَّيْدَانِ" وَمِثْلَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: "الرِّجَالُ وَأَعْضَادُهَا، وَالنِّسَاءُ وَأَعْجَازُهَا" لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى: الرِّجَالُ مَعَ أَعْضَادِهَا، وَالنِّسَاءُ مَعَ أَعْجَازِهَا، اسْتَغْنَيْتَ عَنْ خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ بِذَلِكَ، فَكَمَا اسْتَغْنَيْتَ عَنْ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ بِمَا كَانَ مَعْطُوفاً عَلَيْهِ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى "مَعَ"، كَذَلِكَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ "إِنَّ" عَلَى هَذَا الْحَدِّ، وَمِثْلَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ:

(١) مجالس ثعلب: ١٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ٢٨٢/١، وارتشاف الضرب: ١٠٩٠/٣، والمساعد: ٢١٣/١، وجمع الهوامع: ٣٩٤/١.

(٣) الكتاب: ٣٠٠/١.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ١٩٨/٢.

"كلُّ رجلٍ وضيعتهُ" ... وقد يجوز أن تضمّر لهذا النحو خبرًا، فيكون التقدير: "كلُّ رجلٍ وضيعتهُ مقرونان" ^(١).

وتابع البصريين في ذلك الزمخشري ^(٢)، وابن الأثير ^(٣)، والعكبري ^(٤)، وابن يعيش ^(٥)، وابن الحاجب ^(٦)، وابن مالك ^(٧)، وابن الناظم ^(٨)، وأبو الفداء ^(٩)، والمرادي ^(١٠)، وابن هشام ^(١١)، وابن عقيل ^(١٢)، وابن فرحون ^(١٣)، والشاطبي ^(١٤)، والأشموني ^(١٥)، وخالد الأزهرى ^(١٦).

وأما ابن عنقاء فلم يصرّح برأيه في هذه المسألة.

وبعد التبيين لآراء النحاة في هذه المسألة يظهر للباحث رجحان رأي الجمهور في أن الخبر في نحو: "كلُّ رجلٍ وضيعتهُ" محذوف وجوبًا وأن الخبر مقدّر هنا؛ وذلك لأنّ الواو هنا عاطفة فلا يصح أن تسد مسد الخبر.

(١) المسائل الحليّات: ١٤٩، ١٥٠.

(٢) ينظر: المفصل: ٤٦.

(٣) ينظر: البديع: ٩١/١.

(٤) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ١٤٦/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢٤٦/١.

(٦) ينظر: الكافية في علم النحو: ١٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٥٦، ٣٥٧/١.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم: ٨٨.

(٩) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٥١/١.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٨٨/١.

(١١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٠/١.

(١٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٥٣/١، والمساعد: ٢١٣/١.

(١٣) ينظر: العدة في إعراب العمدة: ١٦٩/١.

(١٤) ينظر: المقاصد الشافية: ١١١/٢.

(١٥) ينظر: شرح الأشموني: ٢٠٧/١.

(١٦) ينظر: شرح التصريح: ٢٢٧، ٢٢٨/١.

ثاني عشر: استعمال "أَجْمَعُ وَجَمَعَاءُ" حالاً

استعمال لفظي التوكيد "أَجْمَعُ وَجَمَعَاءُ" حالاً مختلف بين آراء النحاة فيه، فمنهم من أجاز استعمالهما حالاً، ومنهم من لم يُجِز ذلك، وفيما يأتي تبين لتلك الآراء:

في حديثه عن ألفاظ التوكيد ذكر ابن عنقاء رأي الفراء في ذلك إذ قال: ((ولا استعمال شيء من "أَجْمَعُ" وأخواته في غير التأكيد، وأجاز الفراء حالية "أَجْمَعُ وَجَمَعَاءُ" لقولهم: أعجبنى القصرُ أجمع، والدارُ جمعاء، بالنصب))^(١).

أجاز الكوفيون استعمال "أَجْمَعُ وَجَمَعَاءُ" حالاً، فنقول: أعجبنى القصرُ أجمع، وأعجبنى الدارُ جمعاء، بالنصب على الحال^(٢).

حكى ثعلب عن الفراء ذلك في قوله: ((قال الفراء: أجمعون معدولٌ عن أجمع وجمعاء؛ لأنّ هذا أصل النعوت، فعدل إلى التوكيد وما لا يكون نعياً؛ لأنّك لا تقول: مررتُ بأجمعين، وأنتَ تقول: مررتُ بأجمع وجمعاء، فلماً أنْ عدِل صار في موضع واحد، فلماً أنْ جاء بصورة النعت عامله معاملتين: معاملة النعت، ومعاملة التوكيد. فيقول: أعجبنى القصرُ أجمعُ وأجمع، وأعجبنى الدارُ جمعاءُ وجمعاء، فأجمع معدولة عن جمعاء))^(٣).

وأما البصريون فلم يجوّزوا استعمالهما حالاً وأنّهما معرفتان فلا يجوز أن يكونا حالاً إذ الحال لا يكون معرفة^(٤).

وتابع البصريين ابن عنقاء في هذه المسألة؛ وذلك من قوله المتقدم الذي نفى فيه استعمالهما في غير التوكيد.

والذي يميل إليه الباحث هو رأي البصريين؛ لأنّ ألفاظ التوكيد معارف، والحال لابدّ أن تكون نكرة أو مؤوَّلاً بها.

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٥٨٩/٢.

(٢) ينظر: المسائل البصريات: ٤٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٥/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٥٢/٤، والمساعد: ٣٩١/٢.

(٣) مجالس ثعلب: ٩٨/٣.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٢٠٦، والتنزيل والتكميل: ٢٩٩/٢، وارتشاف الضرب: ١٩٥٢/٤.

الفصل الثاني: آراء الكوفيين في الأفعال

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: آراء الكوفيين في الفعل الماضي.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في الفعل المضارع.

المبحث الأول: آراء الكوفيين في الفعل الماضي

وفيه ست مسائل:

أولاً: صيغة الفعل المبني للمجهول بين أصالتها وفرعيتها

اختلفت آراء النحاة في صيغة الفعل المبني للمجهول-فُعِلَ- بين أصالتها أو فرعيتها، فمنهم من ذهب إلى عدم أصالتها وأنها مغيّرة ومعدولة عن الصيغة الأصلية التي هي "فَعَلَ" المبني للمعلوم، ومنهم من ذهب إلى أصالتها كأصالة صيغة الفعل المبني للمعلوم، وأنّ كلتا الصيغتين وضعتا وضعاً، وفيما يأتي تبيين لآرائهم:

قال ابن عنقاء في حديثه عن الفرق بين صيغتي الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول: ((فرق بينهما بإبقاء العامل على أصل وضعه مع الفاعل، وبتغيّره عنه مع نائبه، خلافاً لمن زعم -كالكوفيين، والمبرد، وابن الطراوة^(١)، ونسبه لسيبويه- أنّ فعله وضع كذلك وليس مُعَيَّرًا))^(٢).

ذهب الكوفيون إلى أنّ صيغة الفعل المبني للمجهول ليست مغيّرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم بل إنّها وضعت كما وضعت صيغة الفعل المبني للمعلوم، فهما أصليتان على حدّهما، وتبعهم في ذلك المبرد وابن الطراوة^(٣).

واستدلوا على أنّها ليست مغيّرة بأنّه قد يوجد الفعل المبني للمجهول لم يُبَيّن في موضع الفاعل نحو: "جُنَّ، وُعُمَّ"، ولا يقال: "جَنَّ الله زيداً"، ولا "عَمَّ الله الهلال" وكذلك نحو: "رُهِيَ، وُعِيَّ"؛ للزومهما فلم ينطق لهما بفاعل فلو كان فرعاً للزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل، فهذا استدلال

(١) هو: أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المشهور بابن الطراوة، من أهل "مالقة" مدينة بالأندلس، وهو نحوي وشاعر وأديب، وتلميذ الأعلام الشنتمري، من كتبه: "الترشيح" في النحو، و"المقدمات على كتاب سيبويه"، و"الإفصاح على الإيضاح"، و"مقالة في الاسم والمسمى"، توفي سنة ٥٢٨هـ. ينظر: التكملة: ٩٢، ٩١/٤، والبلغة: ١٤٩، وبغية الوعاة: ٦٠٢/١، وكشف الظنون: ٣٩٩/١، والأعلام: ١٣٢/٣.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٤٢١/١.

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في: ارتشاف الضرب: ١٣٤٠/٣، وهمع الهوامع: ٣١٢/٣، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

على أنّها غير مغيّرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم، إذ لم يسمع من كلام العرب ما يمكن أن يكون "جُنَّ، وُغْمٌ" مغيّرةً منها^(١).

وأما جمهور البصريين - ما عدا المبرّد - فقد ذهبوا إلى أنّ صيغة الفعل المبني للمجهول مغيّرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم الأصلية بذاتها، فهي ليست بأصل وإنّما فرع عليها، ونابت صيغة المبني للمجهول منابها عند حذف الفاعل، وتغيّرت حركاتها للدلالة على حذف الفاعل^(٢).

وفي ذلك يقول السيرافي: ((غير أنّ النحويين يسمّون هذا الفعل: فعل مفعول به؛ لأنّه قد كان له فاعل حذف وغيّر لفظ الفعل بالحركات، والعمل فيها واحد))^(٣).

وقال الزمخشري متحدثاً عن المبني للمجهول: ((هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ، ويسمّى فعل ما لم يسم فاعله))^(٤).

وردّوا على مَنْ قال بأصالتها بأنّ العرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصل، بدليل استعمال الفعل بدلاً عن الاسم نحو: "كَادَ زيدٌ يَقُومُ"، ألا ترى أنّ "يقوم" في موضع "قائم" إلّا أنّ العرب لم تأت بالاسم إلّا في الضرورة نحو قول الشاعر^(٥):

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

ولولا الضرورة لكان: وما كدْتُ أُوْبُ، وإنّه وردت جموع لا مفرد لها كـ"مذاكير" ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات^(٦).

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٦/٢، ١٧، وجمع الهوامع: ٣١٢/٣.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٦١/١، وارتشاف الضرب: ١٣٤٠/٣، وجمع الهوامع: ٣١٢/٣.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٢٦١/١.

(٤) المفصل: ٣٤٣.

(٥) البيت من البحر الطويل، لثابت بن جابر المعروف بتأبط شراً في ديوانه: ١٧، والأغاني: ١٥٢/١٠، والاختيارين للأخفش الأصغر: ٢٩٦/١، وخزانة الأدب: ٥٠٣/٧.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٦/٢، ١٧، وجمع الهوامع: ٣١٢/٣.

وأكثر النحاة وافقوا الجمهور في كونها فرعاً من صيغة المبني للمعلوم، فمنهم الزمخشري^(١)، وابن يعيش^(٢)، وابن عصفور^(٣)، والسيوطي^(٤)، وبخرق^(٥)، والصبان^(٦).

وأما رأي ابن عنقاء فقد وافق البصريين في هذه المسألة؛ وذلك من كلامه المتقدم الذي بين فيه مخالفته لمن قال بأصالة صيغة المبني للمجهول.

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة يظهر أنَّ ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الأرجح؛ وذلك لما استدلوا به من دليل مثبت وما ردوا به، ولموافقة أكثر النحاة لهم.

(١) ينظر: المفصل ٣٤٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٦/٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧/٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٣١٢/٣.

(٥) ينظر: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير: ١٥٦.

(٦) ينظر: حاشية الصبان: ٨٢/٢.

ثانيًا: بناء الفعل الناقص للمجهول

إنَّ الخلاف النحوي في بناء الفعل الناقص كـ"كان" للمجهول مبني على خلافين، خلاف في جوازه من منعه، وخلاف في النائب له عند من يجوز بناءه للمجهول، وعلى النحو الآتي:

قال ابن عنقاء في حديثه عن بناء "كان" للمجهول: ((وأجاز سيبويه والكوفيون وجماعة بناء ما تصرف من هذه الأفعال للمجهول، ونُسبَ لجمهور البصريين ... وقال الكسائي في كان زيد يقوم: كين يقام، وفيهما ضميران نائبان، والفرّاء: لا ضمير فيها، وهشام كين يقام أو كان يقام، وفيهما ضميران لا يرجع أحدهما للآخر، والأصح أنه لا يجوز بناء شيء منها للمفعول))^(١).

اختلف النحاة في جواز بناء الفعل الناقص للمجهول فكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: أجاز سيبويه^(٢)، والكوفيون^(٣)، والسيرافي^(٤)، وتبعهم ابن خروف^(٥)، وابن عصفور^(٦)، وناظر الجيش^(٧) بناء الفعل الناقص للمجهول، فنقول: "كين" في "كان"، و"مكون" في "كائن"، وفي ذلك يقول سيبويه: ((فهو كائنٌ ومكونٌ، كما نقول: ضاربٌ ومضروبٌ))^(٨)، ويفسر لنا السيرافي قول سيبويه إذ يقول: ((وأما "مكون" فهو لما لم يسم فاعله))^(٩)، وفي الارتشاف: ((قال النحاس^(١٠): والبصريون يجيزون: كين قائمٌ، على أن تريد: كين رجلٌ قائمٌ))^(١١).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٤٨٤/١، ٤٨٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٦/١، وارتشاف الضرب: ١٣٢٥/١، والتذليل والتكميل: ٢٥٤/٦.

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في: ارتشاف الضرب: ١٣٢٥/١، والتذليل والتكميل: ٢٥٤/٦، وتمهيد القواعد: ١٦٣٩/٤، والموفي في النحو الكوفي: ٥٦٢، ٥٦٣، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٠١/١.

(٥) ينظر مذهبه في: ارتشاف الضرب: ١٣٢٦/١، وهمع الهوامع: ٥٨٩/١، ولم أقف على رأيه في كتبه.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٣/٢.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد: ١٦٣٩/٤.

(٨) الكتاب: ٤٦/١.

(٩) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٠١/١.

(١٠) لم أعثر على قوله في كتبه.

(١١) ارتشاف الضرب: ١٣٢٧/٣، وينظر: التذليل والتكميل: ٢٥٨/٦.

المذهب الثاني: منع ابن السراج^(١)، وأبو علي الفارسي^(٢)، وتبعهم ابن الحاجب^(٣)، وأبو حيان^(٤)، والشاطبي^(٥) بناء الفعل الناقص للمجهول، وأنَّ المنع نُسِبَ لجمهور البصريين^(٦)، وذكر الصِّمَرِيُّ^(٧) مذهب البصريين أنَّهم منعوا ذلك فقال: ((وَأَمَّا "كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ" فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ رَدُّهَا إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ))^(٨).

وفي ذلك يقول ابن السراج: ((وهذا عندي لا يجوز من قبل أنَّ "كان" فعل غير حقيقي، وإنَّما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة، فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل))^(٩)، ويقول أبو علي الفارسي أيضًا: ((ومن الأفعال التي لا تبنى للمفعول به الأفعال الدالة على الزمان وحده نحو "كان" وبابها))^(١٠).

وعلة المنع لديهم: قالوا: إنَّ أصل الكلام بها الابتداء والاختبار، وإنَّ قولك: "كَيْنَ قائمٌ"، أو "كَيْنَ أخوك" لا فائدة له، وما لا فائدة له لا تكلَّم به العرب، ولأنَّ السماع معدومٌ في المسألة، وهو العمدة في القول بالجواز، فإذا عُدِمَ السماع انهدَّ ركنُ القياس، ولا حُجَّةَ لمن تعلق بقول سيبويه: ((فهو كائن ومكون))؛ لأنَّ مقصده أمرٌ آخر وراء ما يظهر منه لبديء الرأي، وأنَّ أبا علي الفارسي تأمل قصد سيبويه، فأراد فيه تبين أنَّ هذا الفعل متصرف، فـ"مكون" لم يُمنع من حيث عدم التصرف، بل امتنع لأمر آخر^(١١).

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٨١/١.

(٢) ينظر: المسائل البصريات: ٢٣٢/١.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٢٣، ٧٢٢/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٢٥/٣.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٧/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٢٦/٣، والمساعد: ٤٠٠/١، والمقاصد الشافية: ٧/٣، وجمع الهوامع: ٥٨٩/١.

(٧) هو: أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصِّمَرِيُّ النَّحْوِيُّ، من كتبه: "التبصرة والتذكرة" في النحو، توفي سنة ٥٤١ هـ. ينظر: البلغة: ١٧٢، وبغية الوعاة: ٤٩/٢، ومعجم المؤلفين: ٨٧/٦.

(٨) التبصرة والتذكرة: ١٢٥.

(٩) الأصول في النحو: ٨١/١.

(١٠) المسائل البصريات: ٢٣٢/١.

(١١) ينظر: التذيل والتكميل: ٢٥٦/٦، وتمهيد القواعد: ١٦٤٠/٤، والمقاصد الشافية: ٧/٣.

وبيّن أبو علي الفارسي علّة المنع إذ يقول: ((وإنّما لم يَقم معها مقام الفاعل؛ لأنّ أصل الكلام بها الابتداء والخبر... ألا ترى أنّ الفعل هنا دال على الزمان وحده فالكلام لا يوازي "ضُرِبَ زيدٌ"؛ لأنّه يُنقص منه دلالة الحدث، ولو قلت: كانَ شأنُكَ القتالَ، فبنيت الفعل للمفعول لم يجر أيضًا "كينَ القتالُ" لانتقاصه عن إحداث القتال))^(١).

وقد اختلف النحاة الذين أجازوا بناء الفعل الناقص للمجهول في مرفوع الفعل الناقص المبني للمجهول، وهم على خمسة مذاهب:

الأول: مذهب الكسائي: فذهب إلى أنّ النائب في "كين يقام" ضميران نائبان مجهولان، والأصل: كان زيد يقوم^(٢).

الثاني: مذهب الفراء: فذهب إلى أنّ النائب هو الخبر على القياس فتقول: "كين أخوك" في "كان زيد أخاك"، كما يقام المفعول مقام الفاعل قياسًا بـ"ضُرِبَ عمروٌ"؛ لأنّ المرفوع كالفاعل والمنصوب في هذا الباب كالمفعول، فعامل الفعل في هذا الباب معاملة قياسية^(٣).

الثالث: مذهب هشام^(٤): فذهب إلى أنّ النائب في "كين يقام"، و"كان يقام" إنّ شئت ألزمت الأول ما يلزم الثاني، وتجعل منهما جميعًا مجهولًا، وليس واحد من المجاهيل يرجع إلى صاحبه، وإنّ شئت تركت الأول على حاله^(٥).

الرابع: مذهب السيرافي وتبعه ابن خروف: فذهبا إلى أنّ النائب مصدر كان -كون- ينوب مناب الاسم والخبر بعد حذفهما، ويكون الاسم والخبر تفسيرًا للمصدر فتقول: كينَ الكونَ زيدٌ منطلقٌ، فـ"الكون" اسم لـ"كين" المبني للمجهول، و"زيد منطلق" جملة هي تفسير الكون^(٦).

(١) المسائل البصريّة: ٢٣٢/١، ٢٣٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٣٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٢٦/٣، والمساعد: ٤٠٠/١، والمقاصد الشافية: ٨/٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٠٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٣/٢، و٢٣١، ٢٣٠/٣، وشرح التصريح: ٤٢٨/١.

(٤) سبقت ترجمته في: ٣٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٢٦/٣، والتذيل والتكميل: ٢٥٨/٦.

(٦) ينظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣٠٢، ٣٠١/١، وارتشاف الضرب: ١٣٢٦/٣، والتذيل والتكميل: ٢٥٥/٦.

الخامس: مذهب ابن عصفور: ذهب إلى أنَّ النائب ظرف أو مجرور إنَّ كانا في الكلام فيقام أحدهما مقام المحذوف، فنقول: كينَ في الدار، والأصل: "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ"^(١).
وأما رأي ابن عنقاء فقد وافق المانعين لبناء الفعل الناقص للمجهول في هذه المسألة؛ وذلك من قوله المتقدِّم الذي بيَّن فيه ممانعته لبنائه.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٣/٢، و٢٣٠/٣، ٢٣١.

ثالثاً: ناصب المفعول له

إنَّ القول في ناصب المفعول له مختلف فيه بين النحاة، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ الناصب فيه هو الفعل الذي قبله بعد أنْ حُذِفَت "اللام" عنه فاتصل الفعل به فنصبه، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّه منصوب؛ لأنَّه مفعول مطلق، فهو عندهم من قبيل المصدر المعنوي وناصبه الفعل المذكور نفسه، فلم يترجموا له هذا المصطلح بل جعلوه من باب المصادر، ومنهم مَنْ تعدد رأيه فيه إلى رأيين فهو منصوب عنده إمَّا على تقدير "اللام" المحذوفة فاتصل به الفعل المذكور فنصبه أو منصوب على أنَّه مفعول مطلق وناصبه فعل مشتقٌّ منه محذوف مقدَّر، وفيما يأتي تبين لأرائهم:

قال ابن علقم: ((والصحيح أنَّ ناصبه ما في الجملة من فعل أو شبهه: كـ"قصدي لك محبة"، وأنا زائرُك ابتغاءُ نفعك"... والكوفيون: مصدر معنوي بتضمين عامله معناه، فكأنَّه قال: ابتغِ عليًّا ابتغاءَ بره))^(١).

مذهب الكوفيين لم يترجموا لهذا المصطلح بالمفعول له ولم يفرّدوا له باباً وإنما جعلوه من باب المصادر، وهو كأنَّه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، فهو منصوب على أنَّه مفعول مطلق الفعل، نصبه الفعل المتقدِّم عليه؛ لأنَّه ملاقٍ له في المعنى، وإنْ خالفه في الاشتقاق، مثل: "قعدتُ جلوساً" وليس على إسقاط حرف الجرّ، فإذا قلتُ: صرَّبتُ زيداً تأديباً، فكأنَّك قلتُ: أدبته تأديباً^(٢).

والفراء يقول في ذلك معلقاً على قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْدِبَهُمْ فِيءًا إِذْ أَنَّهُمْ مِنَ الصَّوْعِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٣): ((فنصب "حذر" على غير وقوعٍ من الفعل عليه، لم تُرد: يجعلونها حذراً، إنما هو كقولك: أعطيتُكَ خوفاً وفرقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: ﴿وَيَدْعُونَآرْعَبًا وَرَهَبًا﴾^(٤)، وكقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٨١٨/٢، ٨١٩.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: أسرار العربية: ١٤٩، وارتشاف الضرب: ١٣٨٤/٣، وتمهيد القواعد: ١٨٨٨/٤، وشرح التصريح: ٥١٤/١، وهمع الهوامع: ١٣٣/٢، وحاشية الصبان: ١٧٩/٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٩.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية: ٩٠.

وَحُفِيَّةٌ^(١) والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح "من"، وهو ممّا قد يستدل به المبتدئ المتعلّم^(٢).

ويقول ابن الأنباري في هذا الموضع نفسه: ((والوقف على: "آذانهم" غير تام؛ لأنّ "حذر الموت" منصوب على التفسير وهو متعلق بـ"يجعلون")^(٣).

وأما جمهور البصريين فقد ذهبوا إلى أنّ الناصب في المفعول له هو الفعل الذي قبله، وكان الأصل مجرورًا بحرف الجرّ، فلمّا سقط حرف الجرّ عنه اتصل الفعل به، فعمل فيه، فنصبه، فـ"صُرِبْتُ زيدا تأديبًا" إذ الأصل: "صُرِبْتُ زيدا لتأديبه" فحُذِفَت "اللام" فعمل الفعل فيه^(٤).

وفي ذلك يقول سيبويه: ((وفعلتُ ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كلّه ينتصب؛ لأنّه مفعول له، كأنّه قيل له: لِمَ فعلتُ كذا وكذا فقال: لكذا وكذا، ولكنّه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله))^(٥).

ويقول ابن السراج في ذلك أيضًا: ((اعلم أنّ المفعول له لا يكون إلّا مصدرًا، ولكنّ العامل فيه فعل غير مشتقّ منه، وإنّما يذكر؛ لأنّه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلتُ ذاك حذارَ الشرّ، وجئتُكَ مخافةَ فلانٍ "فجئتُكَ" غير مشتقّ من "مخافة" فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتقّ منه نحو "خفتُكَ" مأخوذة من مخافة، و"جئتُكَ" ليست مأخوذة من مخافة، فلمّا كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب))^(٦).

ويتساءل أبو البركات الأنباري عن العامل فيه إذ يقول: ((إنّ قال قائل: ما العامل في المفعول له النّصب؟ قيل: العامل في المفعول له الفعل الذي قبله، نحو: "جئتُكَ طمعًا في برك، وقصدتُكَ ابتغاءَ معروفك" وكان الأصل فيه: "جئتُكَ للطمع في برك، وقصدتُكَ للابتغاء في معروفك"، إلّا أنّه حذف اللام، فاتصل الفعل به، فنصبه))^(٧).

(١) سورة الأعراف، من الآية: ٥٥.

(٢) معاني القرآن للقرّاء: ١٧/١، وله قول ثانٍ مثله، ينظر المصدر نفسه: ٥/٢.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء: ٥٠١/١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٥٦/٢، والمقدمة الجزولية: ٢٦١، وارتشاف الضرب: ١٣٨٤، ١٣٨٣/٣.

والمساعد: ٤٨٤، ٤٨٥.

(٥) الكتاب: ٣٦٩/١.

(٦) الأصول في النحو: ٢٠٦/١.

(٧) أسرار العربية: ١٤٧.

وأما الزجّاج من البصريين فتعدد الرأي عنده في عامل المفعول له إلى رأيين، وهذا ليس بغريب أن يتعدد الرأي عند النحاة في المسألة الواحدة، فقد ذهب الزجّاج في أحد رأييه متبعاً أصحابه البصريين مُقدِّراً "اللام" في الأصل للمفعول له إذ يقول معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^(١): ((ونصب "ابتغاء مرضات الله" على معنى المفعول له، المعنى: يشريها لابتغاء مرضاة الله))^(٢)، ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا﴾^(٣): (("ابتغاء" منصوب؛ لأنه مفعول له، المعنى: وإن اغرضت عنهم لابتغاء رحمة من ربك))^(٤)، ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾^(٥): ((... والنصب على معنى: فعلنا ذلك للرحمة، كما تقول: فعلت ذلك ابتغاء الخير، أي: فعلته لابتغاء الخير، فهو مفعول له))^(٦)، وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَيْتِيهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٧): (("خَوْفًا وَطَمَعًا" منصوبان على المفعول له، المعنى: يريكم البرق للخوف والطمع))^(٨).

ففي هذه المواضع المتقدمة بين فيها الزجّاج تقديره "اللام" في الأصل، وغيرها من المواضع التي علق عليها^(٩).

وأما رأيه الثاني فذهب إلى أن المفعول له انتصب انتصاب المصادر ولكن بفعل مشتق منه محذوف مقدر، فهو يوافق الكوفيين من جهة المصدرية، ويخالفهم من جهة أخرى وهي أن ناصبه فعل مشتق منه محذوف مقدر، فيقول الزجّاج معلقاً في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبَعَهُمْ فِيءِ أَذَانِهِمْ

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٧٩/١.

(٣) سورة الإسراء، من الآية: ٢٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٣٥/٣.

(٥) سورة القصص، من الآية: ٤٦.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٤٧/٤.

(٧) سورة الروم، من الآية: ٢٤.

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٨٢/٤.

(٩) ينظر: المصدر السابق: ٢٧٤/٤، و٣٥/٥، و٩٠/٥، و١١١/٥.

مِنْ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴿١﴾: ((وإنما نصب "حذر الموت"؛ لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال: يحذرون حذراً؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت))^(١)، ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٢): ((ونصب "ابتغاء مرضات الله"؛ لأنه مفعول له، المعنى: ومن يفعل ذلك لابتغاء مرضاة الله، وهو راجع إلى تأويل المصدر، كأنه قال: ومن يبتغ ابتغاء مرضاة الله))^(٣)، ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٤): ((وانتصاب "خَوْفًا وَطَمَعًا"؛ لأنه مفعول له، كما تقول: فعلت ذلك حذراً الشر، أي: لحذر الشر، وحقيقته أنه في موضع المصدر؛ لأن "يَدْعُونَ رَبَّهُمْ" في هذا الموضع يدل على أنهم يخافون عذابه ويرجون رحمته، فهو في تأويل: يخافون خَوْفًا ويطمعون طمَعًا))^(٥).

ففي هذه المواضع بين فيها أنه انتصب انتصاب المصدر، وأن ناصبه فعل مشتق منه محذوف مقدّر، وليس بإسقاط اللام نصب.

ثم يبين لنا الزجاج في موضع آخر رأيه السابقين مجوّزاً نصبه على تقدير إسقاط "اللام" وكذلك على المصدرية إذ يقول معقّباً على قوله تعالى: ﴿الْمُرْتَدَّ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٦): ((ونصب "حذر الموت" على أنه مفعول له، والمعنى: خرجوا لحذر الموت، فلما سقطت اللام نصب على أنه مفعول له، وجاز أن يكون نصبه على المصدر؛ لأن خروجهم يدل على حذر الموت حذراً))^(٧).

(١) سورة البقرة، من الآية: ١٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٤٧/٤.

(٣) سورة النساء، من الآية: ١١٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٠٦/٢.

(٥) سورة السجدة، من الآية: ١٦.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠٧/٤.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٤٣.

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٢٢/١.

وأغلب النحاة المتقدمين والمتأخرين تابعوا جمهور البصريين في ناصب المفعول له، فمنهم أبو علي الفارسي^(١)، وابن جني^(٢)، وابن بابشاذ^(٣)، وأبو محمد الحريري^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن الأثير^(٦)، والعكبري^(٧)، وغيرهم^(٨).

وقد تابع ابن عنقاء أيضًا البصريين في عامل المفعول له، وذلك من قوله المتقدم الذي صرح فيه بقوله: ((والصحيح أن ناصبه...)).

وبعد تبين آراء النحاة في هذه المسألة يظهر للباحث رجحان رأي البصريين في ناصب المفعول له؛ وذلك بدليل دخول "اللام" عليه، وكذلك لا يجوز أن ينتصب المصدر إلا بفعل من لفظه أو بمرادف له، نصبه على المصدر، ولو أنه انتصب انتصاب المصدر لجاز أن يقام مقام الفاعل^(٩).

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٩٧.

(٢) ينظر: اللمع في العربية: ٥٨.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٨/٢.

(٤) ينظر: ملحة الإعراب: ٣٦.

(٥) ينظر: المفصل: ٨٧.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ١٧٠/١.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٧/١.

(٨) ينظر: توجيه اللمع: ١٩٨، وشرح المفصل: ٤٤٩/١، والكافية في علم النحو: ٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك:

١٩٦/٢، والكناش في فني النحو والصرف: ١٧٩/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٩٥، وشرح ابن عقيل:

١٨٦/٢، والعدة في إعراب العمدة: ٥٣٥/٢، وارشاد السالك: ٣٦٤/١، وتمهيد القواعد: ١٨٧٩/٤، والمقاصد

الشافعية: ٢٦٧/٣، وشرح المكودي: ١١٧، وهمع الهوامع: ١٣٣/٢.

(٩) ينظر: المساعد: ٤٨٥/١، وتمهيد القواعد: ١٨٨٨/٤، والمقاصد الشافعية: ٢٦٧/٣.

رابعًا: "أَسَحَرَ، وَأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ" أفعال ناقصة

اختلفت آراء النحاة في عدِّ "أَسَحَرَ، وَأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ" من أخوات "كان" الناقصة، فمنهم من ألحقها بباب "كان" وأخواتها، ومنهم مَنْ لَمْ يَعدّها منهنَّ، وفيما يأتي إيضاح لهذه الآراء:

ذكر ابن عنقاء أنَّه ليس من أفعال باب "كان" وأخواتها ((أَسَحَرَ، وَأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ" خلافاً للفراء))^(١).

ألحق الفراء "أَسَحَرَ، وَأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ" بأخوات "كان" الناقصة، وأنَّهنَّ مساويات لـ"أصبح، وأمسى، وأضحى"^(٢).

وينقل لنا أبو حيان مذهب الفراء في هذه الأفعال بقوله: ((والفراء: أَسَحَرَ، وَأَفْجَرَ، وَأَظْهَرَ، ولم يذكر على ذلك شاهداً))^(٣).

وعدَّ ابن سعدان "أَظْهَرَ" من أخوات "كان" الناقصة عند حديثه في باب "كان" إذ قال: ((واعلم أنَّ: كَانَ وَلَمْ يَكُنْ وَلَيْسَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَلَمْ يَصْبَحْ وَظَلَّ وَلَمْ يَظْلُكْ وَبَاتَ وَلَمْ يَزَلْ وَمَا زَالَ وَصَارَ وَأَضْحَى وَمَا أَضْحَى وَأَمْسَى وَمَا أَمْسَى وَأَظْهَرَ وَلَمْ يُظْهِرْ وَطَفِقَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا بَرِحَ، وَمَا اشْتَقَّ مِنْ هَذِهِ يَرْفَعْنَ الْأَسْمَاءَ وَنَعَوَّتَهَا وَيَنْصِبْنَ الْأَخْبَارَ))^(٤).

فابن سعدان في هذا النص يعدُّ "أَظْهَرَ" من أخوات "كان" الناقصة، ولعلَّ هذا يؤيِّد ما نُقلَ عن الفراء فيهنَّ، إلَّا أنَّه لَمْ يذكر "أَسَحَرَ وَأَفْجَرَ".

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٤٨٣/١.

(٢) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل: ١٦٧/٤، والمساعد: ٢٦٠/١، وتمهيد القواعد: ١١٠٨/٣، وتعليق الفرائد:

٢٠١/٣، وهمع الهوامع: ٤٠٨/١.

(٣) ارتشاف الضرب: ١١٤٨/٣، ولم أعتز على مذهبه في كتابه "معاني القرآن"، وحكى أبو حيان وناظر الجيش: أنَّ الفراء حكى ذلك في كتابه "الحدود" ولم يتوفر لديَّ هذا الكتاب كي أطلع على مذهبه في هذه المسألة.

(٤) مختصر النحو: ٦٤.

وأما البصريون فلم يذكروا هذه الأفعال في أبواب الأفعال الناقصة^(١).

وتابعهم جمهور النحاة المتأخرين فلم يعدّوهنّ من أخوات "كان" الناقصة، وإنما أفعال تامة، إذ يقول ابن مالك فيهنّ: ((والأصحّ ألاّ يلحق بها "آل" ولا "قعد" مطلقاً وألاً يجعل من هذا الباب "غدا" و"راح" ولا أسحر، وأفجر، وأظهر))^(٢).

وهذا ما عليه النحاة فيمنّ وقفنّ عليهم إلاّ الفراء وابن سعدان^(٣).

وتابعهم ابن عنقاء أيضاً في عدم عدّهنّ من أخوات "كان" الناقصة، في كلامه المتقدّم الذي صرّح فيه بمخالفته للفراء.

(١) ينظر: الكتاب: ٤٥/١، والمقتضب: ٩٧، ٨٦/٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٩٦/١، ٢٩٩.

(٢) التسهيل: ٥٤.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٤٦٥، والتذييل والتكميل: ١٦٧/٤، والمساعد: ٢٦٠/١، والعدة في إعراب العمد: ١١٥/٢، وتمهيد القواعد: ١١٠٨/٣، والمقاصد الشافية: ١٤٩/٢، وتعليق الفرائد: ٢٠١/٣، وهمع الهوامع: ٤١٥، ٤٠٨/١.

خامسًا: الحكاية في الأفعال التي بمعنى القول

إنَّ الحديث عن الحكاية في الأفعال التي بمعنى القول مختلف فيه بين النحاة حول تقدير فعل القول بعد هذه الأفعال التي بمعناه من عدمه، وفيما يأتي توضيح لآراء النحاة في هذا الشأن:

ذكر ابن عنقاء رأي الكوفيين في الحكاية أنَّهم ((وَأَلْحَقَ ابْنُ عَصْفُورٍ -كَالْكُوفِيِّينَ- بِالْقَوْلِ مَا رَادَفَهُ كَالدَّعَاءِ وَالنِّدَاءِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالْإِلْهَامِ))^(١).

أَلْحَقَ الكُوفِيُّونَ في الحكاية الأفعال التي بمعنى القول كالدعاء والنداء والوصية والقراءة والوحي ونحوها، فإذا وقعت الجملة بعد هذه الأفعال "دعا، أو نادى، أو وصى، أو قرأ، أو أوحى" فهي محكية بهذه الأفعال المذكورة إجراءً لها مجرى القول في الحكاية فلا يضمرون معها قولاً، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَمْلِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٢)، وبقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾^(٣)، وبقوله تعالى: ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أُجِيتْنَا مِنْ هَٰذَا وَهَلْ نَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾^(٤)، وب"قرأت": ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥)، فالجمل بعد هذا الأفعال "نادوا، فأوحى، دعوا، قرأت" منصوبة على الحكاية للفعل المذكور نفسه لا على إضمار قول مقدّر إذ إنّ هذه الأفعال متضمنة معنى القول فعملت عمله فلا يحتاج إلى تقديره^(٦).

ويقول الفراء في ذلك معلقاً على بيت أحد الشعراء: ((وَأُنْشَدَنِي بَعْضُ بَنِي عُقَيْلٍ:

فَقُلْنَا السَّلَامُ فَاتَّقَتْ مِنْ أَمِيرِهَا فَمَا كَانَ إِلَّا وَمُؤَهَا بِالْحَوَاجِبِ

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٥٢٧/١.

(٢) سورة الزخرف، من الآية: ٧٧.

(٣) سورة إبراهيم، من الآية: ١٣.

(٤) سورة يونس، من الآية: ٢٢.

(٥) سورة الفاتحة، الآية: ٢.

(٦) ينظر: المحتسب: ١٠٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٧، ٩٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٢٩/٤، ومغني

اللبيب: ٥٣٩، والمساعد: ٣٧٧/١، وهمع الهوامع: ٥٦٤/١.

فرغ السلام؛ لأنه أراد: سلمنا عليها فانثقت أن ترد علينا، ويجوز أن تنصب السلام على مثل قولك: قلنا الكلام، قلنا السلام، ومثله: قرأت الحمد وقرأت الحمد إذا قلت: قرأت الحمد أوقعت عليه الفعل، وإذا رفعت جعلته حكاية على قرأت الحمد لله^(١).

ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾^(٢): ((تقرأ بالكسر، والنصب فيها أجود في العربية، فمن فتح "أَنَّ" أوقع النداء عليها كأنه قال: نادوه بذلك أَنَّ الله يبشرك، ومن كسر قال: النداء في مذهب القول، والقول حكاية، فاكسر "إِنَّ" بمعنى الحكاية... ومما يقوى مذهب من أجاز "إِنَّ الله يبشرك" بالكسر على الحكاية قوله: ﴿وَنَادَاؤُا يَمْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْهِمَا رَبُّكَ﴾ ولم يقل: أن ليقض علينا ربك، فهذا مذهب الحكاية^(٣).

ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٤): ((وفي إحدى القراءتين قراءة عبد الله أو قراءة أبي: "أَنْ يا بني إِنَّ الله اصطفى لكم الدين"^(٥) يوقع "وصى" على "أَنْ"، يريد: وصاهم "بأن"، وليس في قراءتنا "أَنْ"، وكل صواب، فمن ألفاها قال: الوصية قول، وكل كلام رجع إلى القول جاز فيه دخول "أَنْ"، وجاز إلقاء "أَنْ" كما قال الله عز وجل في النساء: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(٦)؛ لأن الوصية كالقول، وأنشدني الكسائي:

إني سأبدي لك فيما أبدي لي شجنان شجن بنجد

وشجن لي ببلاد السند^(٧)

(١) معاني القرآن للقرآء: ٤٠/١.

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ٣٩.

(٣) معاني القرآن للقرآء: ٢١٠، ٢١١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

(٥) وهي قراءة أبي وعبد الله بن مسعود والضحاك، ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣٦/٢، والبحر المحيط: ٦٣٧/١.

(٦) سورة النساء، من الآية: ١١.

(٧) البيت من البحر الرجز، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٩١/٢، والتذييل والتكميل: ١٤٤/٦، وتمهيد القواعد: ١٥٥٠/٣، ويروى "في بلاد الهند" بدل "بلاد السند".

لأنَّ الإبداء في المعنى بلسانه))^(١).

فالفراء في هذه النصوص صرّح بجعل الأفعال التي بمعنى القول عاملة عمله في الحكاية إذ
إنَّه ذكر في الموضع الأول الفعل "قرأت" وجعل الجملة "الحمدُ لله" محكية له، وكذلك في الموضع
الثاني والثالث جعل الفعلين "نادى" و"وصى" بمعنى القول فعلاً عمله، وله مواضع أخرى في هذا
الشأن^(٢).

وتابع الكوفيين في ذلك ابن عصفور^(٣)، وابن الضائع^(٤)، وأبو حيان أيضاً إذ يرجّح رأيهم
بقوله: ((والذى يظهر أنَّ قول الكوفيين أرجح؛ لأنَّه ليس فيه إضمار، ولأنَّه يكون في الفعل تكرار؛
لأنَّه يؤدي إلى صدور نداء وقول، ووحى وقول، ونفس النداء والدعاء والوحى هو معني القول، فقد
حصل التكرار وإن لم يكن تكرار، فيلزم ما نودي به وما دعي به وما أوحى محذوفا))^(٥).

وأما البصريون فقد اقتصروا الحكاية على فعل القول فقط، ولم يلحقوا بها الأفعال التي فيها
معنى القول، وأنَّ الجمل الواقعة بعد هذه الأفعال منصوبة على إضمار فعل القول^(٦).

فسيبويه عند حديثه عن الحكاية بالقول اقتصر كلامه على فعل القول ولم يتطرّق إلى
الأفعال التي بمعناه إذ يقول: ((واعلم أنَّ "قلت" إنَّما وقعت في كلام العرب على أنَّ يحكى بها،
وإنَّما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنَّه يَحْسُنُ أن تقول: زيدٌ
منطلقٌ، ولا تدخل "قلت"، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول: قال زيدٌ إنَّ عمراً خيرُ النَّاسِ،
وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾^(٧)، ولولا ذلك لقال:
"أَنَّ الله"، وكذلك جميع ما تصرف من فعله))^(٨).

(١) معاني القرآن للفراء: ٨٠/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١٨٠/١، ١٨١، ٢١١، و٤١/٢، ٤٢.

(٣) ينظر: المقرب: ٢٩٣/١.

(٤) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل: ١٤٦/٦، وجمع الهوامع: ٥٦٤/١، ولم أقف على رأيه في كتبه.

(٥) التذييل والتكميل: ١٤٥/٦.

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢٦٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٢٩/٤، ومغني

اللبيب: ٥٣٩، والمساعد: ٣٧٧/١.

(٧) سورة آل عمران، من الآية: ٤٢.

(٨) الكتاب: ١٢٢/١.

ويقول الأخفش معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ

يُبَشِّرُكَ﴾: ((كأنه قال: "نادته الملائكة" فقالت: "إن الله يبشرك" وما بعد القول حكاية))^(١).

ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَكَبِّي﴾: ((فهو -والله أعلم- "وقال يعقوب يا بني؛ لأنه حين قال: "ووصى بها" قد أخبر أنه قال لهم شيئاً فأجرى الأخير على معنى الأول، وإن شئت قلت "ويعقوب" معطوف كأنك قلت: "ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب" ثم فسر ما قال يعقوب، قال: "يا بني")^(٢).

فالأخفش في هذين النصين يقدِّر فعل القول بعد فعل النداء والوصية، وكذا قدراً الزجاج^(٣) والنحاس^(٤) لهذين الموضعين.

وتابع البصريين ابن جني^(٥)، وابن مالك أيضاً إذ صرح بأن مذهبهم هو الصحيح^(٦)، واستدلَّ لهم بمجيء فعل القول مصرحاً به بعد هذه الأفعال من ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رَجُلًا لَا يَعْرِفُ لَهُمْ سِمَةً لَهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ وَنِدَاءٌ خَفِيًّا﴾^(٩) قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي^(١٠).

فهذه المواطن جاء فعل القول مصرحاً به بعد هذه الأفعال ممَّا يدلُّ على صحة تقدير فعل القول بعدها.

(١) معاني القرآن للأخفش: ٢١٧/١.

(٢) المصدر السابق: ١٥٨/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٠٥، ٢١١/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٨٠/١، ١٥٦، والقطع والائتلاف: ٨٠.

(٥) ينظر: المحتسب: ١٠٩، ١٠٨/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٩٧، ٩٦/٢.

(٧) سورة الأعراف، من الآية: ٤٨.

(٨) سورة هود، من الآية: ٤٥.

(٩) سورة مريم، من الآية: ٤، ٣.

وأما ابن عنقاء فلم يبيّن لنا رأيه في هذه المسألة.

ويظهر للباحث أنّ رأي البصريين أرجح في هذه المسألة؛ وذلك لأنّ المواطن التي استشهد لهم بها ابن مالك من مجيء فعل القول بعد هذه الأفعال دليل على صحة التقدير عند عدم ذكره.

سادساً: العامل في معمولي "كان وأخواتها"

تدخل "كان وأخواتها" على المبتدأ والخبر، فترفع الأول اسماً لها، وتتصب الثاني خبراً لها، ونقل قسم من النحاة أنَّ ثَمَّةَ خلافاً بين البصريين والكوفيين في الرفع للأول، والناصب للثاني، وفيما يأتي توضيح لذلك:

قال ابن عنقاء في حديثه عن "كان" الناسخة: ((كَانَ زَيْدٌ ذَا بَصَرٍ "فكان" فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر و"زيد" اسمها مرفوع بها، لا بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بشبهه بالفاعل، خلافاً للفرّاء، و"ذا" بمعنى صاحب خبرها منصوب بها على التشبيه بالمفعول به، لا على التشبيه بالحال خلافاً للفرّاء، ولا على الحال خلافاً لباقي الكوفيين))^(١).

عزا طائفة من النحاة، ومنهم ابن عنقاء إلى أنَّ الكوفيين يرون أنَّ الاسم الأول الواقع بعد "كان" الناسخة باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخولها، فلم تؤثر "كان" فيه، فهو مرفوع بما كان عليه في الابتداء^(٢)، وقيل: إنَّه فاعل عندهم^(٣).

ونسب قسم منهم إلى أنَّ الفرّاء ذهب إلى أنَّ "كان" عملت في الاسم الأول فارترع؛ لشبهه بالفاعل^(٤).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ١/ ٤٧٦، ٤٧٧.

(٢) ينظر: البيان في شرح اللمع: ١٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٨/٣، وارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣، والتذييل والتكميل: ١١٥/٤، وتوضيح المقاصد: ٤٩٢/١، والمساعد: ٢٤٨/١، وشرح الأشموني: ٢١٩/١، وشرح التصريح: ٢٣٣/١، وهمع الهوامع: ٤٠٨/١، وحاشية الصبان: ٣٣٢/١.

(٣) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٥٦٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣، والتذييل والتكميل: ١١٦/٤، وشرح التصريح: ٢٣٣/١، وهمع الهوامع: ٤٠٩/١.

وأما عن خبرها فعزوا إليهم أيضًا أنهم ذهبوا إلى أن الاسم الثاني منصوب على الحال^(١)، وأن الفراء ذهب إلى أنه منصوب؛ لشبهه بالحال^(٢).

والحقيقة: إن الناظر في كتب الكوفيين يجدُ خلافًا لما نُقِلَ عنهم في هذه المسألة، فقد أورد ابن الأنباري عن الكسائي قوله في ذلك إذ يقول: ((إذا كان خبر "كان" مؤنثًا واسمها مذكرًا وأوليتها الخبر فمن العرب من يؤنث "كان" ويتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثًا))^(٣).

ففي هذا النص نجدُ الكسائي قد صرَّح باسم "كان" وخبرها.

والفراء في حديثه عن التقريب ذكر أن "كان" عملت في معموليها، فرفعت الأول ونصبت الثاني فقال: ((ومثله ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(٤) فإذا أدخلت عليه "كان" ارتفع بها والخبر منتظر يتم به الكلام فنصبته لخلوته))^(٥).

وقال عن إضمار اسم "كان": ((وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في "كان" مع المنصوب؛ لأنَّ بنية "كان" على أن يكون لها مرفوعٌ ومنصوبٌ، فوجدوا "كان" يحتمل صاحبًا مرفوعًا فأضمروه مجهولًا))^(٦).

وقال في موضع آخر: ((فإن قلت: إنَّ العرب إنما تجعل العماد في الظن؛ لأنَّه ناصب، وفي "كان" وليس؛ لأنَّهما يرفعان، وفي "إنَّ وأخواتها"؛ لأنَّهنَّ ينصبن))^(٧).

(١) ينظر: البيان في شرح اللمع: ١٣٩، والانصاف في مسائل الخلاف: ٦٧٦/٢، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٩٥، وارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣، والتذيل والتكميل: ١١٥/٤، والمقاصد الشافية: ١٣٧/٢، وانتلاف النصر: ١٢١، وشرح التصريح: ٢٣٣/١، وهمع الهوامع: ٤٠٩/١، وحاشية الصبان: ٣٣٣، ٣٣٢/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣، والتذيل والتكميل: ١١٦/٤، وشرح التصريح: ٢٣٣/١، وهمع الهوامع: ٤٠٩/١، وحاشية الصبان: ٣٣٢/١.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٥٥١، ونقل ابن الأنباري له قولًا أيضًا شبيهًا بقوله هذا، ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٠٣/٢.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢١٨.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١٣/١.

(٦) المصدر السابق: ١٨٦/١.

(٧) المصدر السابق: ٥١/١.

وقال أيضًا: ((وقد يجوز أن تحول باللام ومثلها بين الرفع وما رفع ... وفي الرفع: قد كان لأخيك مال))^(١).

فاللام في "أخيك" حالت بين الرفع وهو "كان" وبين ما رفع وهو "مال".

وقال أيضًا إن "كان وأظن" ينصبن وهنّ نواقص: ((وكلّ موضع صلحت فيه "فعل ويفعل" من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة كما تنصب "كان وأظن"؛ لأنّهنّ نواقص في المعنى، وإنّ ظننت أنّهنّ تامات))^(٢).

وقال في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ﴾^(٣): ((الدعوى: في موضع نصب لـ"كان"، ومرفوع "كان" قوله: "إِلَّا أَنْ قَالُوا"، فـ"أَنْ" في موضع رفع))^(٤).

وقال في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(٥): ((نصبت "عجبًا" بـ"كان"، ومرفوعها "أَنْ أَوْحَيْنَا")^(٦).

وقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٧): ((نصبت القول بـ"كان"، وجعلت "أَنْ" في موضع رفع))^(٨).

وقال في قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ﴾^(٩): ((يجوز نصب الميثقال ورفعها، فمن رفع رفعه بـ"تكن" واحتملت النكرة ألا يكون لها فعل في "كان وليس وأخواتها"، ومن نصب جعل في "تكن" اسمًا مضمّرًا مجهولًا))^(١٠).

(١) معاني القرآن للقرّاء: ١/١٩٦.

(٢) المصدر السابق: ١/٢١٨.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ٥.

(٤) معاني القرآن للقرّاء: ١/٣٧٢.

(٥) سورة يونس، من الآية: ٢.

(٦) معاني القرآن للقرّاء: ١/٤٥٧.

(٧) سورة آل عمران، من الآية: ١٤٧.

(٨) معاني القرآن للقرّاء: ١/٢٣٧.

(٩) سورة لقمان، من الآية: ١٦.

(١٠) معاني القرآن للقرّاء: ٢/٣٢٨.

وقال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَتْ عِقَبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوَّى﴾^(١): ((تنصب العاقبة بـ"كان"، وتجعل مرفوع "كان" في "السُّوَّى"))^(٢).

ونقل ابن الأنباري عن الفراء قوله في ذلك أيضًا إذ يقول: ((ما برح وما زال وما فتى بمنزلة ما كان، يرفعن الأسماء وينصبن الأخبار))^(٣).

وكذا ابن سعدان أيضًا قد صرح بعمل "كان وأخواتها" في اسمها وخبرها إذ يقول: ((واغلم أن: كَانَ وَلَمْ يَكُنْ وَلَيْسَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَلَمْ يَصْبَحْ وَظَلَّ وَلَمْ يَظْلِكْ وَبَاتَ وَلَمْ يَزَلْ وَمَا زَالَ وَصَارَ وَأُضْحَى وَمَا أُضْحَى وَأَمْسَى وَمَا أَمْسَى وَأُظْهِرَ وَلَمْ يُظْهِرْ وَطَفِقَ وَمَا انْفَكَ وَمَا بَرِحَ، وَمَا اسْتَقَى مِنْ هَذِهِ يَرْفَعْنَ الْأَسْمَاءَ وَنَعَوَّتْهَا وَيَنْصِبْنَ الْأَخْبَارَ، تقول: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ الظَّرِيفُ قَائِمًا، رَفَعْتَ "عَبْدُ اللَّهِ"؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لـ"كَانَ"، وَنَصَبْتَ "قَائِمًا"؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ لـ"كَانَ"))^(٤).

وقد صرح ابن الأنباري أيضًا باسم "كان" وخبرها في كتابه "المذكر والمؤنث" إذ قال: ((اغلم أن اسم "كان" إذا كان مذكرًا والخبر مؤنثًا مقدمًا عليه كان لك في "كان" وجهان: التذكير والتأنيث، تقول من ذلك: كَانَ رَحْمَةُ الْمَطَرِ الَّذِي أَصَابَنَا الْبَارِحَةَ، وَكَانَتْ رَحْمَةً))^(٥)، وقال أيضًا مكملًا لقوله: ((فإن أنكر عليك التأنيث في المسألتين الأوليين منكر فاحتج عليه بقول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٦)، قرأ أهل المدينة وعاصم وأبو عمرو بتأنيث "تكن" وهي لأن "وأن" مذكر؛ لأن خبر "كان" قد تقدم على اسمها وهو مؤنث، فقدر بتأنيث الخبر أن الاسم مؤنث))^(٧).

(١) سورة الروم، من الآية: ١٠.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٣٢٢/٢.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣١٥.

(٤) مختصر النحو: ٦٤.

(٥) المذكر والمؤنث: ٢٠٢/٢.

(٦) سورة الأنعام، من الآية: ٢٣.

(٧) المذكر والمؤنث: ٢٠٢/٢.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(١): ((الوقف على "كان" قبيح؛ لأنَّ "الله" تعالى مرتفع بها، والوقف على "الله" قبيح؛ لأنَّ "غفورًا" خبر "كان")^(٢).

وقال في قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾^(٣): ((الوقف على "ليسوا" قبيح؛ لأنَّ "سواء" خبرها، واسمها مضمَر فيها من ذكر الفاسقين))^(٤).

وبعد عرض لأقوال مذهب الكوفيين يتَّضح للباحث أنَّه لا خلاف بينهم وبين مذهب البصريين.

فمذهب البصريين أنَّ "كان وأخواتها" يدخلنَّ على المبتدأ والخبر، وهُنَّ العاملات في الاسم الأول والثاني، فيرفعنَّ الأول اسمًا لهُنَّ وينصبنَّ الثاني خبرًا لهُنَّ^(٥).

وذكر الشريف عمر الكوفي في كتابه "البيان في شرح اللمع" مذهب البصريين في "كان وأخواتها": ((ولمَّا كانت هذه الأفعال داخلةً على المبتدأ والخبر اُرتفع المبتدأ بعدها تشبيهًا بالفاعل مِنْ حيثُ إِنَّه واقعٌ بعد فعلٍ وإنَّ لم يكن فاعلاً في الحقيقة فهو مشبَّه بالفاعل، وانتصب الخبرُ تشبيهًا بالمفعول به وإنَّ لم يكن مفعولاً مِنْ حيثُ إِنَّه واقعٌ بعد فعلٍ واسمٌ كقولك: ضربَ زيدٌ عَمراً ، هذا مذهب البصريين))^(٦).

(١) سورة النساء، من الآية: ٩٦.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ١/١٢٦.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١١٣.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء: ١/١٢٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٥/١، والمقتضب: ١٨٩/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/٢٩٦،

(٦) البيان في شرح اللمع: ١٣٩.

فالبصريّون والكوفيّون متفقون في جعل "كان وأخواتها" عاملات في الاسمين معاً، يرفعن الأول اسماً لهنّ وينصبن الثاني خبراً لهنّ.

ومن الجدير بالذّكر أنّ هذه الحقيقة قد توصّل إليها الأستاذ الدكتور الفاضل فاضل السامرائي في كتابه "تحقيقات نحوية"^(١)، وأيد ذلك الباحث د. عمر ثابت الجبوري في أطروحته للدكتوراه "الآراء النحوية المنسوبة إلى الكوفيين خطأ"^(٢).

(١) ينظر: تحقيقات نحوية: ٦٥، ٧٥.

(٢) ينظر: الآراء النحوية المنسوبة إلى الكوفيين خطأ دراسة وتوثيق (أطروحة دكتوراه): ٨٤، ٩١.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في الفعل المضارع

وفيه ثلاث مسائل:

أولاً: اقتران اللام مع النون في توكيد الفعل المضارع

اختلف النحاة في توكيد الفعل المضارع المثبت الدال على الاستقبال الواقع جواباً لقسم متصلاً بلامه بين وجوب توكيده باللام والنون معاً أو بأحدهما، وفيما يأتي تفصيل لأرائهم:

قال ابن عنقاء في توكيد الفعل المضارع: ((لا تلحقه النون إلا إذا كان قسمًا مثبتًا مستقبلاً متصلاً بلامه، وهي لازمة حينئذٍ خلافاً للكوفيين نحو: ﴿لَتَصَدَّقَنَّ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١))).^(٢)

ذهب الكوفيون إلى جواز التعاقب بين اللام والنون، فتؤكد بأحدهما - وهو التعاقب -، أو بكليهما، فنقول عندهم: والله لأفعلن، ليقومن، وليقوم، ويقومن^(٣).

وقد استدل لمذهب الكوفيين بقراءة عبد الله بن مسعود "لَيَبْيُثُونَهُ"^(٤) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾^(٥)، إذ أكد باللام دون النون^(٦)، ويقول النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - من حديث سهل بن سعد: «لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي»^(٧)، فورد قوله - صلى الله عليه وسلم - "لَيَرِدُ" شاهداً على وقوع الفعل المضارع مثبتاً مستقبلاً واقعاً جواباً لقسم غير مؤكد بالنون^(٨).

(١) سورة التوبة، من الآية: ٧٥.

(٢) غرر الدر الوسيطية: ١٥٨/١.

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في: ارتشاف الضرب: ٦٥٥/٢، والجنى الداني: ١٢٧، والمساعد: ٦٦٤/٢، وشرح الأشموني: ١١٥/٣، والموفي في النحو الكوفي: ٢٢١، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٥١/١، والجامع لأحكام القرآن: ٣٠٥/٤، والبحر المحيط: ٤٦٥/٣، والدر المصون: ٥٢٤/٣.

(٥) سورة آل عمران، من الآية: ١٨٧.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٥١/١، والجامع لأحكام القرآن: ٣٠٥/٤.

(٧) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب الفتن، برقم: ٧٠٥٠، ٤٦/٩.

(٨) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٢٢١.

ويقول الشاعر^(١):

وَعَيْنُكَ يَا سَلَمَى لأَوْقِنِ أَنَّنِي لِمَا شِئْتَ مُسْتَحِلٌّ وَلَوْ أَنَّهُ الْقَتْلُ

ومثله قول الشاعر^(٢):

يَمِينًا لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يَرْخُرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

ويقول الشاعر أيضًا^(٣):

لَعَمْرِي لَيُجْزَى الْفَاعِلُونَ بِفِعْلِهِمْ فَإِيَّاكَ أَنْ تُعْنَى بِغَيْرِ جَمِيلٍ

إذْ أَكَّدَ بِاللَّامِ وَحدها في قوله: "لأَوْقِنِ"، وفي قوله: "لأُبْغِضُ"، وفي قوله: "لَيُجْزَى" دون النون اكتفاءً بالللام.

والكوفيون يجيزون مثل ذلك في سعة الكلام، ولا يقتصرون عليه في الشعر^(٤).

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى وجوب اقتران اللام والنون معًا في تأكيد الفعل المضارع إذا كان مُتَبَتِّأً، مستقبلاً، واقعًا جوابَ قسمٍ، غير مفعولٍ عن لامه بفواصل، وذلك نحو: واللّه لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ غَدًا، وأشهدُ لأَفْعَلَنَّ، وأقسمتُ عليك بالله لَتَفْعَلَنَّ، واللّه لأَضْرِبَنَّ زَيْدًا، ولا يجوز عندهم: واللّه لأَضْرِبُ زَيْدًا؛ فهذه النون ملازمة لللام، وهي تبني الفعل الذي كان معربًا على الفتح^(٥).

(١) البيت من البحر الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل: ٣٨١/١١، وتمهيد القواعد: ٣١٠٠/٦، والمقاصد الشافية: ٥٤١/٥.

(٢) البيت من البحر المتقارب، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل: ٣٨١/١١، وأوضح المسالك: ٩٥/٤، والمقاصد النحوية: ١٨١٤/٤، وشرح الأشموني: ١١٤/٣، وشرح التصريح: ٣٠١/٢.

(٣) البيت من البحر الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٢٢١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤٦٥/٣، والدر المصون: ٥٢٤/٣، واللباب في علوم الكتاب: ١٠٣/٦.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٠٤، ٥٠٩، ٥١٨، والمقتضب: ٣٣٣/٢، ٣٣٤، والأصول في النحو: ١٩٩/٢، ٢٠٠.

وفي ذلك يقول سيبويه: ((اعلم أنَّ القسمَ توكيدٌ لكلامك، فإذا حُلِّقَتْ على فعلٍ غير منفِيٍّ لم يقع، لَزِمَتْهُ اللَّامُ وَلَزِمَتْ اللَّامُ النُّونَ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلن^(١))).

ويقول أيضًا: ((وزعم الخليل: أنَّ النونَ تلزمُ اللَّامَ كلزوم اللَّام في قولك: إِنْ كَانَ لصالِحًا، فإنَّ" بمنزلة اللَّام، واللَّام بمنزلة النون في آخر الكلمة، واعلم أنَّ مِنَ الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك والله، وذلك قولك: أقسمُ لأفعلن، وأشهدُ لأفعلن، وأقسمتُ بالله عليك لتفعلن^(٢)))، وتابعه المبرد في هذا الرأي^(٣).

وقد سأل سيبويه الخليل عن سبب لزوم النون لهذا الفعل قائلًا: ((قلت: فَلِمَ أَلَزِمْتَ النونَ آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يشبه قوله إنَّه ليفعل؛ لأنَّ الرجل إذا قال هذا فإنَّما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل، كما أَلَزَمُوا اللَّام: إِنْ كَانَ ليقول، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك؛ لأنَّ "إِنْ" تكون بمنزلة ما^(٤)))، ويفسر لنا هذا القول المبرد بقوله: ((فإنَّما ذلك؛ لأنَّ القسم لا يقع إلَّا على ما لم يقع من الأفعال فكرهوا أن يلتبس بما يقع في الحال^(٥))).

ويذكر لنا السيرافي علَّة لزوم النون أيضًا: إنَّما لَزِمَتْهُ النون؛ لِئَلَّا يتوهم أنَّها اللَّامُ التي في خبر "إِنْ" لغير قسم، فيزول اللبسُ بدخول النون تقول: إِنْ زِيدًا ليقوم، ولينطلق، فيكون قيامُهُ وانطلاقُهُ محتملًا أن يكون للحال، ومحتملًا أن يكون للمستقبل بمنزلة الفعل الذي لا "لام" فيه، كقولك: زِيدٌ يقوم، وينطلق، فإذا قلت: إِنْ زِيدًا ليقومَ ولينطلقَ، كان هذا جوابًا لليمين ولم يكن إلَّا للمستقبل؛ إذ لا يجوز أن تقول: إِنْ زِيدًا لينطلقَ الآن، كما جاز أن تقول: إِنْ زِيدًا لينطلقَ الآن، فكان دخول النون لازمًا مع اللَّام للفصل^(٦).

(١) الكتاب: ١٠٤/٣، ويمثل هذا القول له قولان أيضًا ينظر المصدر نفسه: ٥١٨، ٥٠٩/٣.

(٢) المصدر السابق: ١٠٤/٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٣٣/٢.

(٤) الكتاب: ١٠٦، ١٠٧/٣.

(٥) المقتضب: ٣٣٤/٢.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٤٨/٤، وشرح المفصل: ١٦٦/٥.

وأما لزوم اللام فقال عنها المبرد: ((فأما اللام فهي وصلة للقسم؛ لأنَّ للقسم أدوات تصله بالمقسم به ولا يتصل إلا ببعضها، فمن ذلك اللام تقول: والله لأقومنَّ، والله لزيدُ أفضلُ من عمرو، ولولا اللام لم تتصل))^(١).

فالتعاقب بين اللام والنون عند البصريين شاذ، أو ضرورة، أو أن يكون الفعل المضارع مؤولاً بالحال^(٢)، وقد نسب أبو عليّ الفارسي^(٣)، وابنُ عطية^(٤) قولاً إلى سيبويه في عدم لزوم النون، وما عليه سيبويه في كتابه وجوب اقتران اللام والنون معاً في الفعل المضارع المستوفي للشروط وهو ما فصّله آنفاً.

وتابع البصريين في ذلك ابن يعيش^(٥)، وابن الحاجب^(٦)، وابن الناظم^(٧)، وابن هشام^(٨)، وابن عقيل^(٩)، والأشموني^(١٠)، وخالد الأزهري^(١١).

وقد وافق ابن عنقاء في قوله المتقدم البصريين أيضاً في وجوب اقتران اللام والنون معاً في توكيد الفعل المضارع المستوفي للشروط المذكورة آنفاً، وذلك من قوله الظاهر الصريح وقد استدلَّ للفعل المضارع المؤكّد بمجيئه مقترناً بهما بقوله تعالى: ﴿لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١٢).

ومما تقدّم من عرض للآراء النحوية يظهر للباحث أنّ مذهب البصريين أرجح في هذه المسألة؛ وذلك لورود الفعل المضارع المستوفي الشروط مؤكّداً باللام والنون معاً في مواضع كثيرة

(١) المقتضب: ٣٣٤/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٥٥/٢، والمقاصد الشاقية: ٥٤٣/٥، وشذا العرف: ٤٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٦٧/٥، ١٧١، والمساعد: ٦٦٤/٢، ولم أعثّر على نسبته للسيبويه في كتابه.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٥٥١/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٦٧/٥.

(٦) ينظر: الكافية في علم النحو: ٥٦.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٤١.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٤.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٠٩/٣.

(١٠) ينظر: شرح الأشموني: ١١٣/٣.

(١١) ينظر: شرح التصريح: ٣٠٠/٢.

(١٢) سورة التوبة، من الآية: ٧٥.

من آيات القرآن الكريم جاءت في القراءات السبع والعشر ومنها قوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾^(٣)، ومما ورد في الكلام العربي الفصيح من شعر ونثر موافقاً لما ذكر.

وما ورد من شواهد للكوفيين من شعر فيُحمل على الضرورة، أو الشذوذ، أو تقول دلالة الفعل على الحال في القرآن الكريم^(٤).

(١) سورة الأنبياء، من الآية: ٥٧.

(٢) سورة سبأ، من الآية: ٣.

(٣) سورة التغابن، من الآية: ٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٨/٣، والتذيل والتكميل: ٣٨١/١١، والجنى الداني: ١٢٧، وتمهيد

القواعد: ٣١٠٠/٦، والمقاصد الشافية: ٥٤٣/٥، والمقاصد النحوية: ١٨١٤/٤، وشرح التصريح: ٣٠١/٢.

ثانيًا: نصب الفعل المضارع بعد "ثُمَّ"

إذا وقع الفعل المضارع بين الشرط والجزاء وكان مسبقًا بـ"ثُمَّ" فمن النحاة من أجاز نصبه، ومنهم من لم يُجِزْ ذلك، وفيما يأتي توضيح لآرائهم:

ذكر ابن علقم أن من الأدوات التي ينتصب بها الفعل المضارع "ثُمَّ" عند الكوفيين فقال: ((وَبِثُمَّ" والفاء والواو بين الشرط والجزاء أو بعدهما عند الكوفي))^(١).

أجاز الكوفيون نصب الفعل المضارع بـ"ثُمَّ" إذا وقع بين الشرط وجزائه نحو: إِنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثَنِي أَكْرَمَكَ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثَنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ، حيث أجروا "ثُمَّ" مجرى الفاء والواو في ذلك^(٢).

واستشهد لمذهبهم بقراءة الحسن وقتادة ونبيح والجراح بنصب "يُذْرِكُهُ"^(٣) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾^(٤)، إذ نصبوا "يُذْرِكُهُ" لوقوعه بعد "ثُمَّ"؛ لأنه توسط بين الشرط وجزائه^(٥).

وأما البصريون فلم يجوزوا نصب الفعل المضارع الواقع بين الشرط والجزاء بـ"ثُمَّ"، وهذه القراءة لم يثبتوا بها حكمًا؛ لندورها^(٦).

ويقول سيبويه سائلًا الخليل عن جواز النصب بعد الفاء والواو في ذلك: ((وسألت الخليل عن قوله: إِنْ تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثُكَ، وَإِنْ تَأْتِيَنِي وَتُحَدِّثَنِي أُحَدِّثُكَ، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه))^(٧).

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٣٨٠/١.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح الكافية الشافية: ١٦٠٧/٣، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٦/٣، ومغني اللبيب:

١٦١، وشرح التصريح: ٤٠٩/٢، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٣) ينظر: المحتسب: ١٩٥/١، والمحذر الوجيز: ٢، ١٠٢، والبحر المحيط: ٤٥/٤.

(٤) سورة النساء، من الآية: ١٠٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٥/٤، والبحر المحيط: ٤٥/٤، والمساعد: ١٠١/٣، وشرح شذور الذهب

للجوزي: ٦٢٧/٢، وهمع الهوامع: ٤٠٠/٢.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٩٤/٣، والمقاصد الشافية: ١٦٠/٦، وشرح التصريح: ٤٠٩/٢.

(٧) الكتاب: ٨٨/٣.

ثم يعلّق سيبويه على جواز وجه النصب إذ يقول: ((ووجه نصبه على أنّه حمل الآخر على الاسم، كأنّه أراد: إنّ يكنّ إتيانَ فحديثٌ أحدثك، فلمّا قَبِحَ أن يرد الفعل على الاسم نوى أن؛ لأنّ الفعل معها اسم))^(١).

فالخليل وسيبويه في هذا النص ذكر جواز النصب بعد الفاء والواو ولم يذكر بعد "ثمّ".

ويقول سيبويه أيضًا في عدم جواز جعل "ثمّ" كالفاء والواو في النصب بعدهما: ((واعلم أنّ "ثمّ" لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها ممّا يضمّر بعده "أنّ"، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تشترك ويبتدأ بها، واعلم أنّ "ثمّ" إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكنّ إلّا جزمًا؛ لأنّه ليس ممّا ينصب))^(٢).

ويعلّل لنا السيرافي عدم جعل "ثمّ" كالفاء والواو في جواز النصب بعدهما إذ يقول: ((وإنّما جاز في الفاء والواو ما لم يجز في "ثمّ"؛ لأنّهما جعلتا جوابًا بالمعنى يختص به كل واحدة منهما ليس في "ثمّ"، فالفاء تكون جوابًا؛ لأنّ فيها معنى اتصال ما بعدها بما قبلها، والواو فيها معنى الاجتماع، وليس في "ثمّ" معنى الاتصال، ولا معنى اجتماع))^(٣).

وأما ابن عنقاء فلم يصرّح برأيه في هذه المسألة.

(١) الكتاب: ٨٨/٣.

(٢) المصدر السابق: ٨٩/٣.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٢٩٤/٣.

ثالثاً: نصب الفعل المضارع الواقع في جواب الشك بـ"كأن"

إذا وقع الفعل المضارع بعد فاء السبب في جواب الشك بـ"كأن" فمن النحاة من أجاز نصبه حملاً على معنى النفي، ومنهم من لم يُجِز ذلك، وفيما يأتي توضيح لأرائهم:

ذكر ابن عنقاء في حديثه عن نواصب الفعل المضارع رأي الكوفيين في ذلك إذ يقول: ((وابن مالك الكوفيون في جواب الشك بـ"كأن"، نحو: كأنك وإل علينا فتشتمنا))^(١).

أجاز الكوفيون نصب الفعل المضارع بعد فاء السبب الواقع في جواب الشك بـ"كأن" نحو: كأنك وإل علينا فتشتمنا، أي: لست وإلّا علينا فتشتمنا، أو ما أنت وإل علينا فتشتمنا، وكقولك أيضاً: كأنّي بزيد يأتيك فتكرمه، أي: ما هو إلا يأتي فتكرمه، والسبب أن "كأن" خرجت من معنى التشبيه إلى معنى النفي^(٢)، وتبعهم ابن مالك^(٣)، والشاطبي^(٤)، والصبان^(٥).

وأما البصريون فلم يجوزوا نصبه في جواب الشك بـ"كأن" ولم يحفظ ذلك عنهم وهو غير وجيه^(٦) كما عبّر عنه ابن السراج في قوله: ((وقالوا: "كأن" ينصب الجواب معها وليس بالوجه، وذلك إذا كانت في غير معنى التشبيه، نحو قولك: كأنك وإل علينا فتشتمنا، والمعنى: لست وإلّا علينا فتشتمنا))^(٧).

وتبعهم في ذلك الرضي^(٨).

وأما ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٣٤٧/١، ٣٤٨.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: الأصول في النحو: ١٨٥/٢، والبدیع في علم العربية: ٦٠٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥/٤، وارتشاف الضرب: ٤/١٦٧٤، والمساعد: ٩٠/٣، ولم أعثّر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥، ٣٤/٤، وكذا رأيه في: ارتشاف الضرب: ٤/١٦٧٤.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٥/٦.

(٥) ينظر: حاشية الصبان: ٤٤٧/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥/٤، وارتشاف الضرب: ٤/١٦٧٤، والمساعد: ٩٠/٣، وهمع الهوامع: ٣٩١، ٣٩٠/٢.

(٧) الأصول في النحو: ١٨٥/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضي: ٦٥، ٦٤/٤.

الفصل الثالث: آراء الكوفيين في الحروف

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: آراء الكوفيين في الحروف الأحادية والثنائية.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في الحروف الثلاثية والرباعية.

المبحث الأول: آراء الكوفيين في الحروف الأحادية والثنائية

وفيه ست مسائل:

أولاً: تقديم فاء السبب وواو المعية بمدخولهما على السبب والمصاحب

اختلفت آراء النحاة في تقديم فاء السبب وواو المعية بمدخولهما على السبب والمصاحب بين مانع له ومجوز، وفيما يأتي بيان لأرائهم:

قال ابن عنقاء في حديثه عن واو المعية وفاء السببية: ((وإنما ينصب بعدهما إذا وقعا في جواب من الأجوبة الآتية^(١)، والصحيح أنهما عاطفتان، والنصب بعدهما لا بهما، ولا بالخلاف، ولا بانتفاء موجب الرفع والجزم، بل بـ"أن" مضمرة وجوباً، مؤولة مع الفعل بمصدر معطوف على مصدر مفهوم ممّا قبلهما، ولهذا لم يتقدما بمدخولهما على السبب والمصاحب، فيمتنع-خلافاً للكوفي-: ما زيدٌ فنُكِرِمَهُ يَأْتِينَا، ومَتَى وأَسِيرَ تَسِيرُ، لامتناع تقديم التابع))^(٢).

جَوَزَ الكوفيون تقديم فاء السببية بمدخولها على السبب، فأجازوا: ما زيدٌ فنُكِرِمَهُ يَأْتِينَا، ومتى فأتيتك تخرجُ، ولم فأسيرَ تسرُ^(٣).

وتبعهم في ذلك الرضي إذ قال: ((ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ مَبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ وَجُوبًا، صَارَتْ الْفَاءُ مَعَ مَا بَعْدَهَا أَشَدَّ اتِّصَالًا بِمَا قَبْلَهَا مِنَ الْجُمْلَةِ الْجَزَائِيَّةِ بِالْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ، فَجَازَ فِي هَذَا الْجَوَابِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْجُمْلَةِ الْجَزَائِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقْصِلُ بِهِ بَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَ الْفَاءِ وَمَفْعُولِهِ، نَحْوُ: هَلْ تُعْطِي فَيَأْتِيكَ زَيْدًا، وَبِتَوْسُطِ أَيْضًا بَيْنَ أَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ الَّتِي هِيَ "هَلْ"، أَوْ الظَّرْفِ، أَوْ كَيْفٍ، أَوْ لِمَ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ، نَحْوُ: هَلْ فَأْتِيكَ تَخْرُجُ، وَمَتَى فَأَكْرِمَكَ تَزُورَنِي، وَكَيْفَ فَاسْتَقْبَلَكَ تَجِئَنِي، وَلَمْ فَاسِيرَ تَسِيرُ))^(٤).

(١) وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والغرض، والدعاء، والتحضيض، والترجي.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٣٤٤/١، ٣٤٥.

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في: الأصول في النحو: ١٨٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩٥/٢، وشرح التسهيل

لابن مالك: ٣٤/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٧٦/٤، والمساعد: ٩٠، ٨٩/٣، والأشباه والنظائر في النحو: ٣٨٤/٢،

ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٦٩، ٦٨/٤.

وعلة جواز التقديم عندهم مبنية على خلاف أصل الناصب للفعل، إذ الناصب عندهم إمّا أن يكون الفاء نفسها^(١)، أو الصرف^(٢)، أو الخلاف^(٣)، أو أنّ الفاء دلت على شرط وقامت مقامه ونابت عنه فشابهت "كي" فلزمت الفعل المستقبل فعملت عمل "كي" ونصبت الفعل المستقبل^(٤)، أو أنّ الفعل الذي بعدها لم ينسق على ما قبله فلم يرفع ولم يجزم، فلمّا لم يستقم رفعه ولا جزمه لانتفاء موجبهما من الإعراب فلم يكن سوى النصب له^(٥).

وعليه فالفاء عندهم ليست عاطفة، ولا معطوف هنا؛ وإنّما هو جواب تقدّم على سببه، مع تقدّم بعض الجملة فلم يتقدّم على كلّ الجملة، ومن مذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط بكماله، قيل: وإذا جوّزوا ذلك في الشرط فلا يُنْجِزُوه هنا مع بقاء بعض الجملة صدرًا أولى وأحرى^(٦).

والقول في واو المعية مثله في الفاء السببية إذ يجوز تقديم كل واحد منهما مع مدخولهما عندهم.

وأما البصريّون فمنعوا تقديم فاء السببية بمدخولها على السبب، فمنعوا: ما زيدٌ فيُحدّثنا يأتينا، ومتى فأتيتك تخرج، ولم فأسير تسرّ^(٧).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٧/٢، ٥٥٨، والجنى الداني: ٧٤، ومغني اللبيب: ٢١٣/١، وارتشاف الضرب: ١٦٦٨/٤.

(٢) والصرف عرفه الفراء في قوله: (والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو، أو تُمّ، أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد، أو استقهام، تُمّ ترى ذلك الجحد أو الاستقهام ممتنعًا أن يُكرّر في العطف، فذلك الصرف)، والصرف والخلاف واحد عندهم، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣/١، ٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، وشرح المفصل: ٢٤١/٤.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٨/٣، ٢٢٩، وشرح المفصل: ٢٣٢/٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٦٨/٤، وهمع الهوامع: ٣٩٦/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٦٩/٤، وهمع الهوامع: ٣٩٦/٢.

(٦) ينظر: المساعد: ٨٩/٣، ٩٠، وتمهيد القواعد: ٤٢٢٠/٨، وهمع الهوامع: ٣٩١/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٣٨٤/٢، وحاشية الصبان: ٤٤٧/٣.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٦/٢، ١٩٥، والمساعد: ٨٩/٣، وهمع الهوامع: ٣٩١/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٣٨٤/٢، وحاشية الصبان: ٤٤٧/٣.

وعلة منع التقديم أنَّ الناصب عند البصريين - ماعدا الجرمي^(١) - للفعل المستقبل هنا هو "أَنْ" مضمر^(٢)، وأنَّ الفاء عاطفة^(٣)، فلا يتقدّم السبب على المعطوف عليه؛ لأنَّه معطوف، والفاء العاطفة عطفت المصدر المقدّر من "أَنْ" المضمر والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه، فإذا قلت: ما زيدٌ يَأْتِينَا فَيُحَدِّثُنَا، فالتقدير يكون: ما زيدٌ يكونُ منه إتيانٌ فحديثٌ، وعلى هذا يمتنع التقديم عندهم: ما زيدٌ فَيُحَدِّثُنَا يَأْتِينَا؛ لأنَّ المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه، وإذا كانت الفاء لا تتقدّم في العطف على الصريح نحو: زيدٌ قامَ فضرَبَ، فإنَّ لا تتقدم في هذا أولى^(٤).

والذي ذهب إليه أبو عُمر الجرمي هو أنَّ الفاء، والواو، وأو هي الناصبة بأنفسها للفعل، وهي بمنزلة "أَنْ"^(٥)، وهو بهذا يوافق مَنْ قال من الكوفيين بأنَّ الفاء، وبقية الحروف هي الناصبة نفسها.

وأغلب النحاة وافقوا البصريين في هذه المسألة، فمنهم ابن مالك^(٦)، وأبو حيان^(٧)، وابن عقيل^(٨)، وناظر الجيش^(٩)، والصبان^(١٠).

(١) خالف أصحابه البصريين في الناصب للفعل.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٨/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٦٥/١، والمقتضب: ١٤/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٦٦/١، والمقتضب: ١٤/٢، والتعليقة على الكتاب: ١٥٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٤/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٧٦/٤، والمساعد: ٨٩/٣، وتمهيد القواعد: ٤٢٢٠/٨، وهمع الهوامع: ٣٩١/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٢١٤/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٨/٢، والتعليقة على الكتاب: ١٥٩/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٤/٢.

(٦) ينظر: التسهيل: ٢٣١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٧٦/٤.

(٨) ينظر: المساعد: ٨٩/٣.

(٩) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٢٢٠/٨.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان: ٤٤٧/٣.

وأما رأي ابن عنقاء فقد وافق البصريين أيضاً في منع تقديم فاء السببية بمدخولها على السبب؛ وذلك من قوله الصريح المتقدّم الذي صرّح فيه بمخالفته للكوفيين.

ويظهر للباحث رجحان رأي البصريين في منعهم تقديم فاء السببية بمدخولها على السبب؛ وذلك أنّ الناصب كما استقر عند أكثر النحاة هو "أنّ" وأنّ الفاء عاطفة فلا يجوز تقديم المعطوف -وهو المصدر المقدر من أنّ والفعل- على المعطوف عليه.

ثانيًا: حذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة

إنَّ حذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة مختلف فيه بين النحاة، فمنهم مَنْ ذهب إلى منع حذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة، وأنَّ ما جاء محذوفًا منه نظمًا أو نثرًا فهو ضرورة أو شاذ ولا يقاس عليه، ومنهم مَنْ ذهب إلى جواز حذفه مُستدلاً بكثرة وروده نظمًا ونثرًا، وفيما يأتي عرض لأرائهم:

قال ابن عنقاء في حديثه عن حذف حرف النداء "يا" مع: ((النَّكْرَةُ الْمَعْيَنَةُ كـ"يا رجل"، خلافًا للكوفيين فيهما محتجَّين بما قصره البصريُّون في السماع، والحقُّ جوازه مع النكرة لكثرة نظمًا ونثرًا))^(١).

جَوَزَ الكوفيُّون حذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة، فتقول: رجلُ أَفْعَلْ كذا، أي: يا رجلُ أَفْعَلْ كذا، وهو عندهم قياس مطرد^(٢).

وَاسْتَدِلَّ لمذهبهم بقول النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- حكايةً عن موسى -عليه السلام-: «تُؤَيِّي حَجْرُ»^(٣)، أي: يا حجرُ، ويقولُه -صلى الله عليه وسلم- أيضًا: «اشْتَدِّي أَرْمَهُ تَنْفَرِجِي»^(٤)، أي: يا أَرْمَهُ.

وبقول العجاج:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَغِيي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي^(٥)

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٨٠٩/٢، ٨١٠.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح الكافية الشافية: ١٢٩١/٣، وشرح ابن الناطم: ٤٠٣، وتوضيح المقاصد: ١٠٥٢/٢، وأوضح المسالك: ١٠/٤، وشرح الأشموني: ١٩، ٢٠/٣، وشرح التصريح: ٢٠٨/٢.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب أحاديث الأنبياء، في باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام، برقم: ٣٤٠٤، ١٥٦/٤، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب الحيض، في باب جواز الاغتسال عريانًا في الخلوة، برقم: ٧٥، ٢٦٧/١.

(٤) الحديث في مسند الشهاب القضاعي: ١١/٤، ومرواة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٣٣٢٥/٨، وفيض القدير شرح الجامع الصغير: ٦٥٩/١.

(٥) البيت من البحر الرجز، وهو في ديوانه: ٢٢٧، وهو من شواهد الكتاب: ٢٣٠، ٢٣١، والمقتضب: ٢٦٠/٤.

إِذْ حَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ "يَا" مَعَ النُّكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ وَرَخَّمَهُ بِحَذْفِ آخِرِهِ فِي قَوْلِهِ: "جَارِي"، وَأَصْلُهُ: "يَا جَارِيَّةً".

وَبِقَوْلِ الْأَعَشَى:

وَحَتَّى يَبِيَّتَ الْقَوْمُ فِي الصَّفِّ لَيْلَةً يَقُولُونَ نَوَزَ صَبِيحٌ، وَاللَّيْلُ عَاتِمٌ^(١)

إِذْ حَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ "يَا" مَعَ النُّكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: "صَبِيحٌ" وَهُوَ يَرِيدُ: "يَا صَبِيحٌ".

وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بَدَهْنِ الْخَزَامِي أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجٍ

إِذْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: "عَطَّارُ" "يَا عَطَّارُ" فَحَذَفَ حَرْفَ النَّدَاءِ "يَا" مِنْهُ مَعَ النُّكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ أَيْضًا.

وَاسْتَشْهَدَ لَهُمْ أَيْضًا بِقَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: "أَطْرَقَ كَرًا"^(٣)، وَ"افْتَدٍ مَخْنُوقٌ"^(٤)، وَ"أَصْبَحَ لَيْلٌ"^(٥)،

وَالْأَصْلُ فِيهَا: "أَطْرَقَ يَا كِرَوَانُ"، فَرَخَّمَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ، فَقَلَبْتَ الْوَائِ أَلْفًا، وَ"افْتَدٍ يَا مَخْنُوقٌ"، وَ"أَصْبَحَ يَا لَيْلٌ".

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ: ١٢٧، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ تَوْجِيهِ الْمَعَ: ٣٢٢، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنَ عَصْفُورٍ: ١٣٨/٢، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ: ٢٠٩/٢.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، وَلَمْ أَعَثِّرْ عَلَى قَائِلِهِ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْبَدِيعِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ: ٣٩٤/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٤/ ٢١٨١.

(٣) هَذَا جُزْءٌ مِنْ مَثَلٍ، وَتَكْمِلَتُهُ: "إِنْ النِّعَامُ فِي الْقَرْيِ"، وَهُوَ مِثْلُ يَضْرِبُ لِمَنْ تَكْبَرُ وَقَدْ تَوَاضَعَ مِنْ هُوَ أَشْرَفُ مِنْهُ، أَيْ: اخْفِضْ يَا كِرَا عُنُقَكَ لِلصَّيْدِ فَإِنَّ مِنْ هُوَ أَكْبَرُ وَأَطْوَلُ عُنُقًا مِنْكَ هِيَ النِّعَامُ قَدْ صِيدَ وَجِيءَ بِهِ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى الْقَرْيِ، وَأَصْلُهُ: يَا كِرَوَانُ، فَرَخَّمَ بِحَذْفِ النُّونِ وَالْأَلْفِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْوَائِ أَلْفًا؛ لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا. وَالْمَثَلُ مِنْ مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ الْمِيدَانِي: ١/ ٤٣١.

(٤) مِثْلُ يَضْرِبُ لِكُلِّ مُضْطَرٍّ وَقَعَ فِي شِدَّةٍ وَضِيقٍ؛ وَهُوَ يَبْخُلُ بِإِفْتِدَاءِ نَفْسِهِ بِمَالِهِ، أَيْ: افْتَدِ نَفْسَكَ يَا مَخْنُوقٌ، وَالْمَثَلُ مِنْ مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ الْمِيدَانِي: ٢/ ٧٨.

(٥) مِثْلُ يَضْرِبُ لِمَنْ يَظْهَرُ الْكَرَاهَةُ وَالْبَغْضُ لِلشَّيْءِ، أَيْ: أَنْتَ بِالصَّبْحِ يَا لَيْلُ، وَ الْمَثَلُ مِنْ مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ الْمِيدَانِي: ١/ ٤٠٣.

ويقول ابن الأنباري معْلَقًا على المثل: "أَطْرُقُ كَرًا": ((والألف في "الكر" هي الواو التي في "الكروان" جعلت ألفًا عند سقوط الألف والنون؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، والعرب تقول: يا مروء أقبل، ويا مروء أقبل، يريدون: يا مروء، ويا فُلُّ أقبل، ويا فُلُّ أقبل، يريدون: يا فلان))^(١).

فالكوفيون يقيسون على هذه الشواهد ويجعلون حذفه مطردًا هنا^(٢).

وتبعمهم في ذلك ابن مالك^(٣)، والمرادي^(٤)، وابن قيم الجوزية^(٥)، وناظر الجيش^(٦)، والأشموني^(٧).

وأما البصريون فلم يجوزوا حذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة، فلا يجوز عندهم أن نقول: رجلٌ أقبل، وأنت تريد: يا رجلٌ أقبل؛ لأنَّ حرف النداء في النكرة المقصودة كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يُحذف، كما لم تُحذف الأداة^(٨).

وفي ذلك يقول سيبويه: ((ولا يُحسن أن تقول: هذا، ولا رجلٌ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلٌ))^(٩).

وكذا قال المبرّد في ذلك أيضًا: ((وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: رجلٌ أقبل، ولا غلامٌ تعال، ولا هذا هلمّ وأنت تريد النداء))^(١٠).

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٦٣/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية الكافية: ١٢٩١/٣، وشرح الناظم: ٤٠٣، وشرح الأشموني: ٢٠، ١٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٩١/٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ١٠٥٢/٢.

(٥) ينظر: ارشاد السالك: ٦٥٩/٢.

(٦) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٥٢٦/٧.

(٧) ينظر: شرح الأشموني: ٢٠/٣.

(٨) ينظر: الأصول في النحو: ٣٢٩/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٩١/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٦٢٨/٢.

(٩) الكتاب: ٢٣٠/٢.

(١٠) المقتضب: ٢٥٨/٤.

وحملوا ما ورد من الشواهد نثرًا ونظمًا في حذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة على النادر أو الضرورة أو الشذوذ، ولا يقاس عليه، وهو مقصور على السماع^(١).

وفي ذلك يقول سيبويه: ((وقد يجوز حذف "يا" من النكرة في الشعر، وقال العجاج: "جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي" يريد: "يا جارية"، وقال في مثل: "افتدِ مَخْنُوقٌ"، و"أَصْبَحْ لَيْلٌ"، و"أَطْرُقُ كَرًا"، وليس هذا بكثير ولا بقوي))^(٢).

وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي^(٣)، والرماني^(٤)، وابن جنّي^(٥)، والزمخشري^(٦)، وابن الأثير^(٧)، وابن الخبّاز^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، وابن عصفور^(١٠)، وابن الناظم^(١١)، والرضي^(١٢)، وابن الصائغ^(١٣)، وأبو الفداء^(١٤)، وابن هشام^(١٥)، والعيني^(١٦).

(١) ينظر: المفصل: ٦٨، ٦٩، وشرح الكافية الشافية: ١٢٩١/٣، وشرح ابن الناظم: ٤٠٣، وأوضح المسالك: ١٢/٤.

(٢) الكتاب: ٢٣٠، ٢٣١.

(٣) ينظر: التعليقة على الكتاب: ٣٧٣/١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للرماني: ٢١٦، ٢١٧.

(٥) ينظر: اللمع: ١٠٩.

(٦) ينظر: المفصل: ٦٨.

(٧) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٩٣/١.

(٨) ينظر: توجيه اللمع: ٣٢٢.

(٩) ينظر: الكافية في علم النحو: ٢١.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٣٧/٢.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم: ٤٠٢.

(١٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٢٥/١.

(١٣) ينظر: اللحة في شرح الملحّة: ٦٢٧/٢.

(١٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٣٦/١.

(١٥) ينظر: أوضح المسالك: ١٠٧، ٤.

(١٦) ينظر: المقاصد النحوية: ١٧٥٥/٤.

وأما عن رأي ابن عنقاء في هذه المسألة فقد تابع الكوفيين في جواز حذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة؛ وذلك من كلامه المتقدّم الذي صرح فيه بقوله: (والحقّ جوازه مع النكرة لكثرتة نظماً ونثراً).

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة يظهر للباحث أنّ رأي الكوفيين راجح في جوازهم لحذف حرف النداء "يا" مع النكرة المقصودة؛ وذلك لكثرة الشواهد نظماً ونثراً.

ثالثاً: "لا" النافية المعترضة بين الجار والمجرور

إذا وقعت "لا" النافية بين الجار ومجروره فللنحاة فيها اختلاف، فمنهم من جعلها حرف نفي زائد، ولذا لا تعمل في الاسم الذي بعدها، ومنهم من جعلها اسماً بمعنى "غير" فعملت في الاسم الذي بعدها فجزّتها بالإضافة، وفيما يأتي توضيح لأرائهم:

قال ابن عنقاء: ((المعترضة: بين الجار ومجروره، في نحو: "جِئْتُ بِلا زَادٍ، وَغَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ" وتسمى من حيث إنّ العامل تخطاها - زائدة، وإنّ اختلّ المعنى بإسقاطها، والكوفي يراها اسماً بمعنى "غير" مضافاً لما بعدها))^(١).

ذهب الكوفيون إلى أنّ "لا" النافية المعترضة بين الجار ومجروره هي اسم بمعنى "غير" وأنّ الجار دخل عليها نفسها، وأنّ ما بعدها جُرَّ بالإضافة، كنحو: جِئْتُ بِلا زَادٍ، وَغَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ، فـ"لا" في المثالين عندهم: اسم بمعنى "غير" مجرور بحرف الجر "الباء"، ومن "وهو مضاف و"زادٍ، وشيءٍ" مضاف إليه مجرور بالإضافة^(٢).

وإنّما جُعِلَتْ "لا" اسماً بمعنى "غير"؛ لدخول حرف الجرّ عليها، كما جُعِلَتْ "عن، وعلى" اسمين؛ إذا دخل حرف الجرّ عليهما^(٣).

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أنّها حرف نفي، ولم تعمل "لا" في الاسم الذي بعدها، ولم تمنع تعدّي الجار إلى مجروره؛ لأنّها زائدة في اللفظ فقط -إعراباً- دون المعنى؛ لأنّها تفيد معنى النفي، ولذا لا تعني زيادتها هنا أنّ وجودها كعدمها؛ إذ لا يصح إسقاطها لأنّها متضمنة معنى النفي^(٤).

فـ"لا" المذكورة آنفاً في المثالين عندهم: حرف نفي ملغاة، وهي زائدة لفظاً -إعراباً- لا معنى، و"زادٍ، وشيءٍ" مجروران بحرف الجر "الباء، من"، و"لا" لم تمنعهما من التعدّي إلى معموليهما.

(١) عرر الدرر الوسيطية: ٧٧٠/٢.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٦/١، وارتشاف الضرب: ١٢١٤/٣، والجنى الداني: ٣٠١، ومغني اللبيب: ٣٢٢، وشرح التصريح: ٣٣٨/١، وحاشية الصبان: ٦/٢، ولم أعر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٣٠١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٧٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٤٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٤٥/١، وارتشاف الضرب: ١٢١٤/٣.

وفي ذلك يقول السيرافي: ((فإذا قلت: أخذته بلا ذنب، وغضبتُ من لا شيءٍ فمعناه: أخذتهُ بغيرِ ذنبٍ، وغضبتُ من غيرِ شيءٍ، "فغير" مخفوض بحرف الخفض الذي دخل، فإذا جعلت مكان "غير" "لا" ف"لا" حرف لا يقع عليه حرف الخفض، فوقع حرف الخفض على ما بعد "لا")^(١).

وردّوا على الكوفيين لجعلهم "لا" اسمًا قياسًا باسمية "عن وعلى" بأنَّ "عن وعلى" لم تثبت لهما الزيادة؛ فلذلك حكم باسميتهما، بخلاف "لا" فإنّها قد تثبت لها الزيادة^(٢).

وأكثر النحاة قد تابعوا البصريين في جعلهم "لا" النافية المعترضة بين الجار ومجروره حرفًا، فمنهم ابن جني^(٣)، وابن عصفور^(٤)، والرضي^(٥)، وأبو حيان^(٦)، والمرادي^(٧)، وناظر الجيش^(٨)، والأشموني^(٩)، وخالد الأزهري^(١٠).

وقد تابع ابن عنقاء البصريين أيضًا في هذه المسألة؛ وذلك من كلامه المتقدّم الذي صرح فيه بجعل "لا" حرفًا زائدًا وأنّها لم تعمل في الاسم الذي بعدها.

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٤٥/٣.

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٣٠١.

(٣) بنظر: سر صناعة الإعراب: ٦٨١/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٧/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي: ١٥٨/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢١٤/٣.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٣٠٠.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٠٤٧/٦.

(٩) ينظر: شرح الأشموني: ٣٣٠/١.

(١٠) ينظر: شرح التصريح: ٣٣٨/١.

رابعًا: الجزم بـ"لا" النافية

إنَّ القول في جزم الفعل المضارع بـ"لا" النافية مختلف فيه بين النحاة، فمنهم من أجاز جزمه بها، ومنهم من لم يُجِزْ ذلك إلا في الضرورة، وفيما يأتي عرض لأرائهم:

ذكر ابن عنقاء أنَّ الفراء حكى الجزم بـ"لا" النافية عن العرب فقال: ((بـ"لا" النافية، إنَّ كان علة عند قوم: كالتَّقَاتَانِي^(١)، كـ"رَبَطْتُ الْفَرَسَ لَا يَنْفَلْتُ"، و"أَوْثَقْتُ الْعَبْدَ لَا يَهْرُبُ" وحكى الفراء عن العرب جُزْمَهُ ملاحظة لمعنى الشرط، أي: إنَّ لم أربطه انفلت))^(٢).

جَوَزَ الكوفيون جزم الفعل المضارع بـ"لا" النافية الصالح قبلها "كي" نحو: رَبَطْتُ الْفَرَسَ لَا يَنْفَلْتُ، وَأَوْثَقْتُ الْعَبْدَ لَا يَهْرُبُ، وَإِنَّمَا جَزَمَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: إنَّ لم أربطه انفلتَ وَفَرَّ^(٣).

وحكى ذلك الفراء عن العرب في قوله: ((وإنَّ كان موقع "كي" في مثل هذا "لا" وأنَّ جميعًا صلح الجزم في "لا" والرفع، والعربُ تقولُ: رَبَطْتُ الْفَرَسَ لَا يَنْفَلْتُ، جَزَمًا وَرَفْعًا، وَأَوْثَقْتُ الْعَبْدَ لَا يَفْرُزُ، جَزَمًا وَرَفْعًا، وَإِنَّمَا جَزَمَ؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ: إنَّ لَمْ أَرْبُطْهُ فَرَّ، فَجَزَمَ عَلَى التَّأْوِيلِ))^(٤).

واستدلَّ الفراء على جواز جزمه^(٥) بقول بعض بني عقيل:

وَحَتَّى رَأَيْنَا أَحْسَنَ الْوُدِّ بَيْنَنَا مَسَاكِنَهُ لَا يَقْرِفُ الشَّرُّ قَارِفُ^(٦)

(١) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله الشَّيْخُ سعد الدِّين التَّقَاتَانِي، وَلِدَ بـ"تَقَاتَان" من "بلاد خراسان"، وهو من أئمة النحو والتصريف والمعاني والبيان والأصلين والمنطق وغيرها، من كتبه: "الإرشاد في النحو" و"شرح التصريف العزي" و"شرح العضد" و"المطول" في البلاغة، توفي سنة ٧٩١هـ. ينظر: الدرر الكامنة: ١١٢/٦، ١١٣، وبغية الوعاة: ٢٨٥/٢، والأعلام: ٢١٩/٧.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٣٨١/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨٣، ٣٨٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٨/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٨٨/٤.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٢٨٣/٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٨٣.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية: ١٥٥٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٨/٤.

ويقول الآخر^(١):

لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا أو جئتنا ماشيًا لا يُعرفِ الفرسُ

إذ جزم بـ"لا" النافية قوله: "يقرف، يعرف" ويروى برفعهما^(٢).

وتبعهم في ذلك ابن مالك^(٣)، والنَّقَّازَانِي^(٤).

وأما البصريون فلم يجوزوا جزم الفعل المضاع بـ"لا" النافية إلا أن يضطرَّ شاعر في ذلك،
وإنما هو مرفوع^(٥).

فسيبويه عندما سأل الخليل عن ذلك لم يُجِزه، إذ قال: ((وسألته عن آتي الأمير لا يقطعُ
اللص، فقال: الجزاء هاهنا خطأ، لا يكون الجزاء أبدًا حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أن
يضطرَّ شاعر، ولا نعلم هذا جاء في شعر البتّة))^(٦).

وأما ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

(١) البيت من البحر البسيط، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية: ١٥٥٦/٣، وشرح

التسهيل لابن مالك: ٤٨/٤، والمساعد: ١٠٥/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٥٥٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٨/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٤/٤.

(٤) ينظر رأيه في: غرر الدرر الوسيطية: ٣٦٠/١.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٠٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٢/٣، وارتشاف الضرب: ١٦٦٨/٤،

والمساعد: ١٠٦/٣.

(٦) الكتاب: ١٠١/٣.

خامساً: نيابة "أل" عن الضمير

إنَّ الحديث عن نيابة "أل" عن الضمير المضاف إليه مختلف فيه بين آراء النحاة، فمنهم من جَوَّز نيابتها عنه، ومنهم من لم يُجْزِ نيابتها عنه، وأنَّ الضمير محذوف مقدَّر، وفيما يأتي تبيين لأرائهم:

قال ابن عنقاء في حديثه عن أقسام "أل": ((النائب عن المضاف إليه ضميراً غائباً عند أكثر المتأخرين تبعاً للكوفيين وجمع، نحو: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(١) أي: مأواه، والمانعون يقدِّرون المأوى له))^(٢).

أجاز الكوفيون أن تتوب "أل" مناب الضمير المضاف إليه نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه، والتقدير: وجهه فـ"أل" هنا نابت مناب الضمير المضاف وهو "الهاء" في "الوجه"، وعليه قدَّروا قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٣) أي: أبوابها، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٤) وقوله: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٥) أي: مأواه في كلا الآيتين، فـ"أل" هنا نابت عن الضمير المضاف وهو "الهاء"^(٦).

ويقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾: ((ترفع "الأبواب"؛ لأنَّ المعنى: مَفْتَحَةً لَهُمُ أَبْوَابُهَا، والعربُ تجعل الألف واللام خَلْفاً من الإضافة فيقولون: "مررتُ على رجلٍ حَسَنَةٍ العينُ قَبِيحِ الأنفِ" والمعنى: حَسَنَةٍ عَيْنُهُ قَبِيحِ أنْفُهُ، ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ فالمعنى - والله أعلم -: مأواه))^(٧).

(١) سورة النازعات، الآية: ٤١.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٣١٦/١، ٣١٧.

(٣) سورة ص، الآية: ٥٠.

(٤) سورة النازعات، الآية: ٣٩.

(٥) سورة النازعات، الآية: ٤١.

(٦) ينظر مذهب الكوفيين في: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٣١٤، و٥/٩٣، وإعراب القرآن للباقولي: ١/٣٤٦، واللباب

في علل البناء والإعراب: ١/٤٤٥، وشرح المفصل: ٤/١١٧.

(٧) معاني القرآن للفراء: ٢/٤٠٨.

وقد مثّل لها الفراء بقول الشاعر^(١):

وما ولدتكم حيّة ابنه مالِكٍ سِفاحًا وما كانت أحاديث كاذبٍ

ولكن نرى أقدامنا في نعالكم وأنفنا بين اللّحي والحواجِبِ

فعلّق عليه الفراء بقوله: ((ومعناه: ونرى أنفنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه))^(٢)، وكذا علّق عليه ابن الأنباري^(٣).

وأما ثعلب فنقل لنا ابن الأنباري رأيه في ذلك معلقًا على قول امرئ القيس:

كَبُكِرَ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاها نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ مُحَلِّلٍ^(٤)

((قال أبو بكر: سألت أبا العباس أحمد بن يحيى عن إعراب البياض، فقال: يجوز الخفض والنصب والرفع... ومن رفع "البياض" جعل الألف واللام بدلًا من الهاء بفعل مضمر، والتقدير: كبكر المقناة قوني بياضها بصفرة))^(٥).

ويعلق ابن الأنباري على قوله تعالى: ﴿وَنَحَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٦): ((معناه: عن هواها، فأقام الألف واللام مقام الإضافة، وقال: ﴿يُضْمَرُ بِهِ مَعْنَى بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾^(٧) أراد: وجلودهم))^(٨)، ثم أعقب ابن الأنباري هذا التعليق ببعض من الشواهد يقدّر فيها التقدير الذي قدّره أنفًا ليدلّ على جواز ذلك^(٩).

(١) البيتان من البحر الطويل، ينسب إلى بغثر بن لقيط، وهو شاعر جاهلي، ينظر: البرصان والعرجان: ٣٦٢، وينسب إلى بعض بني عبس، ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ١٢١/١، ومحاضرات الأدباء: ٣٩٦/١.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٤٠٨/٢.

(٣) ينظر: شرح القصائد السبع: ٧٠، ٧١.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو في ديوانه: ٤١، وهو من شواهد شرح القصائد السبع: ٧٠، وشرح المفصل: ١١٨/٤.

(٥) شرح القصائد السبع: ٧٠، ولم أعثّر على قوله في كتابيه.

(٦) سورة النازعات، من الآية: ٤٠.

(٧) سورة الحج، الآية: ٢٠.

(٨) شرح القصائد السبع: ٧١.

(٩) ينظر: المصدر السابق: ٧١.

والذي أجازَه الكوفيّون أجازَه سيبويه^(١)، وتبعه ابن السراج^(٢)، والسيرافي^(٣).

إذ يقول سيبويه: ((فالبديل أن تقول: ضَرِبَ عبدُ الله ظَهْرَهُ وبَطْنَهُ، وَضَرِبَ زَيْدُ الظَّهْرُ والبَطْنُ، وَقَلِبَ عَمْرُو ظَهْرَهُ وبَطْنَهُ، وَمُطِرْنَا سَهْلَنَا وَجِبْلَنَا، وَمُطِرْنَا السَّهْلُ والجِبْلُ))^(٤).

فسيبويه في هذا النص يُظهر لنا جواز إبدال "أل" من الضمير، وهذا ما قال به ابن مالك بقوله: ((وقد سوى سيبويه بين ضَرِبَ زَيْدُ ظَهْرَهُ وبَطْنَهُ وَضَرِبَ زَيْدُ الظَّهْرُ والبَطْنُ، وبين مُطِرْنَا سَهْلَنَا وَجِبْلَنَا وَمُطِرْنَا السَّهْلُ والجِبْلُ، فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، وليس هذا على تقدير: "منه" إذ لو كان ذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها، كما استويا في مثل: البر الكرّ بستين، فكان يجوز أن يقال: ضَرِبَ زَيْدُ ظَهْرُ وَبَطْنُ وَمُطِرْنَا سَهْلُ وَجِبْلُ، كما جاز أن يقال: البر الكر بستين، والتمر منوان بدرهم؛ لأنَّ البعضية مفهومة مع عدم الألف واللام، كما هي مفهومة مع وجودهما))^(٥).

وتبعهم في جواز ذلك الطبري^(٦)، وابن عطية^(٧)، والقرطبي^(٨)، وابن مالك^(٩)، وابن هشام^(١٠)، وابن فرحون^(١١)، وناظر الجيش^(١٢)، والدماميني^(١٣).

-
- (١) ينظر: الكتاب: ١٥٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٠٢/٣.
 - (٢) ينظر: الأصول في النحو: ٥٣/٢.
 - (٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢/٢.
 - (٤) الكتاب: ١٥٨/١.
 - (٥) شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٢/٣.
 - (٦) ينظر: جامع البيان: ١٦٠/٥، و٢٢١/٢١.
 - (٧) ينظر: المحرر الوجيز: ٤٥٢/٢.
 - (٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٠٦/٣، و٢٠٧/١٩.
 - (٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٢، ١٠١/٣.
 - (١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٦٥٩، وشرح قطر الندى: ٢٧٩.
 - (١١) سبقت ترجمته، وينظر رأيه في كتابه: العدة في إعراب العمد: ٤٨٧/٣.
 - (١٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٨٣٥/٢.
 - (١٣) ينظر: تعليق الفرائد: ٣٦١/٣.

ولم يُجَزَّ الزَّجَاجُ، والنَّحَّاسُ نيابة "أل" مناب الضمير المضاف إليه، وإنما الضمير محذوف مقدر، فقولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ، التقدير: "مِنْ" أو "له"، وكذا قَدَرَا الآيات على معنى: أبواب منها، والمأوى له، إذ يقول الزجاج معلقاً على قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾: ((ومعنى: "مفتحة لهم الأبواب" أي: منها، وقال بعضهم: مُفْتَحَةً لهم أبوابها والمعنى واحد، إلا أن على تقدير العربية: "الأبواب مِنْهَا" أجودُ من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف؛ لأن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء؛ لأنَّ الهاء والألف اسم، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه، هذا محال))^(١).

ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾: ((ومعنى "هي المأوى" أي: هي المأوى له))^(٢).

ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾^(٣): ((قال قوم: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ منهم، وهو الذي نختر))^(٤)، وكذا قَدَرَهَا النحاس أيضاً^(٥).

ويقول النحاس معلقاً على قوله تعالى مصرحاً برأي البصريين والكوفيين: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٦): ((والتقدير عند الكوفيين: فهي مأواه، والألف بدل من الضمير، والتقدير عند البصريين: هي المأوى له))^(٧).

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٣٧/٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٨١/٥.

(٣) سورة الأعراف، من الآية: ١٧٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٨٨/٢، وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [سورة الروم: ٣]:

أدنى الأرض مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ، المصدر نفسه: ١٧٥/٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٧٩/٢.

(٦) سورة النازعات، الآية: ٣٩.

(٧) معاني القرآن للنحاس: ٩٣/٥.

وتبعهما في ذلك الباقلوي^(١)، وابن يعيش^(٢)، وابن عصفور^(٣)، وأبو حيّان^(٤)، والشاطبي^(٥)، والزبيدي^(٦)، والأشموني^(٧)، وخالد الأزهرى^(٨).

وذهب أبو علي الفارسي^(٩)، والزمخشري^(١٠)، وتبعهما ابن أبي الربيع^(١١) إلى أنَّ الضمير مستكن في "مُفْتَحَةٌ" وتكون "الأبواب" بدلاً من الضمير هذا بدل البعض من الكل، إذ يقول أبو علي الفارسي معلقاً على قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾: ((فليس على مفتحة لهم الأبواب منها ولا على الالف واللام سد مسد الضمير العائد من الصفة، ولكن الأبواب بدل من الضمير الذي في مفتحة))^(١٢).

ويلقّ الزمخشري على الآية نفسها: ((وفي "مُفْتَحَةٌ" ضمير الجنات، والأبواب بدل من الضمير، تقديره: مفتحة هي الأبواب، كقولهم: ضرب زيد اليد والرجل، وهو من بدل الاشتمال))^(١٣).

يتّضح لنا فيما تقدّم أنَّ مذهب البصريين في هذه المسألة منقسم على قسمين: الأول: سيبويه ومن تبعه أجازوا النيابة مثلما أجازها الكوفيون، والثاني: الزجاج والنحاس فلم يجوّزوها.

(١) ينظر: إعراب القرآن للباقلوي: ٣١١/١، و٣٤٦/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١١٧/٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٠١/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٤٥/١١، وارتشاف الضرب: ٩٩٠/٢.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٤١٥/٤، و٢٠٠/٥.

(٦) ينظر: ائتلاف النصرة: ١٥٧.

(٧) ينظر: شرح الأشموني: ١٨٥/١.

(٨) ينظر: شرح التصريح: ٥٠/٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ١١٨/٤، وشرح الرضي: ٤٤٠/٣.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٢/١.

(١١) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١٠٩٦.

(١٢) الإيضاح العضدي: ١٥٤، وله مثل هذا القول أيضاً في الخصائص: ٤١٥/٢.

(١٣) الكشف: ١٠٠/٤.

واختلف النقل والنسبة إلى رأي البصريين عند النحاة في ذلك، فنسب قسمٌ منهم أنَّ مذهب البصريين عدم جوازها^(١)، ونسب آخرون أنَّ أكثر البصريين لم يجوّزوها، وأنَّ بعضهم جوّز ذلك^(٢).

وينكر ابن خروف هذه الخلاف بين البصريين، فيقول ابن مالك ناقلًا رأي ابن خروف في ذلك: ((وأُنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف؛ لأنَّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البذل: "ضرب زيد الظهر والبطن" وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه))^(٣).

وذهب ابن الورّاق^(٤)، والعكبري^(٥)، وابن الحاجب^(٦) إلى ما ذهب إليه الزجاج وأبو علي الفارسي.

وأما ابن عنقاء فلم يفصح برأيه في هذه المسألة.

(١) ينظر: أخبار الزجاجي: ٥، وأمالى الزجاجي: ٢٢٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ٦٢٧/٢، والمحرر الوجيز: ٥١٠/٤، وشرح الرضي: ٤٤١/٣، والبحر المحيط: ١٨٤/١، والدر المصون: ٥٥٢/٥، ومغني اللبيب: ٦٥٩، وشرح التصريح: ٥٠/٢، وشرح أبيات المغني: ٣٣٦/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١١٨/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٢/١، وارتشاف الضرب: ٩٩٠/٢، والجنى الداني: ١٩٩، ومغني اللبيب: ٧٧، و٦٥٢، والمساعد: ٢٠٠/١، والعدة في شرح العمدة: ٧٥/٢، وائتلاف النصرة: ١٥٧، وشرح الأشموني: ١٨٥/١، وهمع الهوامع: ٣١١/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٢/١، ولم أقف على قوله في كتبه.

(٤) ينظر: علل النحو: ٣٨٥.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٥/١، وإملاء ما من به الرحمن: ٢١١.

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢٢٢/١، ٢٢٣.

سادساً: "أَنْ" للمجازاة

تباينت آراء النحاة في جعل "أَنْ" للمجازاة، فمنهم مَنْ قال بها، ومنهم مَنْ منعها وأنها هي المصدرية نفسها، وفيما يأتي توضيح لهذه الآراء:

ذكر ابن علقم أن من أدوات الشرط عند الكوفيين "أَنْ" فقال: ((وبـ"أَنْ" بالفتح، عند الكوفيين، وقوم، وجعلوا منه نحو: ﴿أَفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾^(١) في قراءة بالفتح، والجواب محذوف، ورجحه في المغني))^(٢).

قال الكوفيون: إِنَّ من معاني "أَنْ" أَنْ تكون شرطية تفيد المجازاة كـ"إِنْ"، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٣)، فدخل الفاء على الجواب هنا دليل عليها، وكذلك جاءت قراءة بها بكسر همزة "أَنْ"^(٤)، والقراءتان بمعنى واحد ألا وهو الشرط^(٥).

واستدل لمذهبهم أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾^(٦)، ويقول تعالى أيضاً: ﴿أَفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾^(٧)، فهاتان الآيتان أيضاً بهما بفتح همزة "أَنْ" وكسرها^(٨)؛ ليدل بهما على معنى الشرط في كليهما.

(١) سورة الزخرف، الآية: ٥.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٣٧٣/١.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٢.

(٤) قرأ نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف: بفتح الهمزة "أَنْ" وبفتح الذال وتشديد الكاف من قوله: "فَتَذَكِّرْ"، وقرأ حمزة: بكسر الهمزة "إِنْ" وبتشديد الكاف وضم الراء في قوله: "فَتَذَكِّرْ" بالرفع، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: بفتح همزة "أَنْ" وبتشديد الذال وكسر الكاف من قوله: "فَتَذَكِّرْ". ينظر: السبعة في القراءات: ١٩٣، وحجة القراءات: ١٤٩، وإتحاف الفضلاء: ٢١٣.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٩٠/٢، وشرح المفصل: ٨٩/٢، وشرح الرضي: ١٤٩/٢، والتذييل والتكميل: ٢٣٣/٤، والجنى الداني: ٢٢٣، ٢٢٤، ومغني اللبيب: ٥٣، ٥٤.

(٦) سورة المائدة، من الآية: ٢.

(٧) سورة الزخرف، الآية: ٥.

(٨) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "أَنْ صدوكم" بكسر همزة "أَنْ"، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: بفتحها، وقرأ نافع وحمزة والكسائي: "أَنْ كُنْتُمْ قوما مسرفين" بكسر همزة "أَنْ" وقرأ الباقر: بفتحها. ينظر: السبعة في القراءات: ٢٤٢، ومعاني القراءات: ٣٢٥/١، و٣٦١/٢، وحجة القراءات: ٢٢٠، و٦٤٤.

ويقول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِيَوْمِ ابْنِ خَازِمٍ^(١)

وهذا البيت يروى بفتح همزة "أَنْ" وكسرها^(٢).

ويقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿أَنْ تُضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٣):
((بفتح "أَنْ"، وتكسر، فَمَنْ كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة ممّا قبلها، وَمَنْ فتحها فهو أيضاً على سبيل الجزاء إلاّ أنّه نوى أَنْ يكون فيه تقديم وتأخير، فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة، ومعناه - والله أعلم -: استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت، فلما تقدّم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردوداً عليه، ومثله في الكلام قولك: "إنّه ليعجبني أَنْ يسأل السائل فيعطي" فالذي يعجبك الإعطاء إن يسأل، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار... ومثله في كتاب الله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾^(٤) ألا ترى أَنَّ المعنى: لولا أَنْ يقولوا إن أصابتهم مصيبة بما قدّمت أيديهم هلا أرسلت إلينا رسولا، فهذا مذهب بيّن^(٥).

ويعلق ابن الأنباري على الآية نفسها أيضاً بقوله: ((الوقف على "الأخرى" حسن، والوقف على "إحداهما" قبيح؛ لأنّ معنى التذكير التقديم قبل الضلال كأنّه قال: "كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلّت")^(٦).

(١) البيت من البحر الطويل، وهو في ديوانه: ٦١٤، ويروى: "أتجزع" بدل "أتغضب"، و"لم تجزع" بدل "ولم تغضب"، و"لقتل" بدل "ليوم"، و"مالك" بدل "خازم"، وهو من شواهد الكتاب: ١٦١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٥٣/٤، ومغني اللبيب: ٥٤، وجمع الهوامع: ٤٠٩/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨، ٢٧/٣، ومغني اللبيب: ٥٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٢.

(٤) سورة القصص، من الآية: ٤٧.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١٨٤/١.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء: ٥٥٨/١.

وتابعهم في ذلك الطبري^(١)، والرضي^(٢)، وابن هشام^(٣).

وأما البصريون فمنعوا أن تكون "أن" للمجازاة وإنما هي مصدرية في هذه الشواهد وأن التقدير فيها: لأن، أو من أجل أن^(٤).

ويقول الخليل معلقاً على بيت الفرزدق عندما سأله سيبويه عنه: ((فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين "أن" والفعل، كما قُبِحَ أن تفصل بين "كي" والفعل، فلما قُبِحَ ذلك ولم يجز حمل على "إن"؛ لأنه قد تقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال))^(٥).

ويقول سيبويه معلقاً على قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾: ((فانتصب؛ لأنه أمر بالإشهاد لأن تنكر إحداها الأخرى، ومن أجل أن تنكر، فإن قال إنسان: كيف جاز أن نقول: أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللاتّباس؟ فإنما ذكر أن تضل؛ لأنه سبب الإنكار، كما يقول الرجل: أعدته أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنّه أخبر بعله الدعم وبسببه))^(٦).

(١) ينظر: جامع البيان: ٦/٦٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي: ١٥٠، ١٤٩/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٥٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢١٤، ٢١٥، ٣/٢١٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٤/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٧/١، والقطع والانتشاف للنحاس: ١١٩، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٩٠/٢.

(٥) الكتاب: ١٦٢، ١٦١/٣.

(٦) المصدر السابق: ٥٣/٣.

وأغلب النحاة تابعوا البصريين فلم يذكروها في عدّهم لمعاني "أن"، وأنّها الناصبة هنا فمنهم ابن خالويه^(١)، والأزهري^(٢)، ومكي القيسي^(٣)، والزمخشري^(٤)، وابن عطية^(٥)، والعكبري^(٦)، والمُنْتَجِب الهمداني^(٧)، والقرطبي^(٨)، وابن مالك^(٩)، وأبو حيّان^(١٠)، والسمين الحلبي^(١١)، والشاطبي^(١٢)، وزكريا الأنصاري^(١٣).

وأما ابن عنقاء فلم يصرّح برأيه في هذه المسألة

-
- (١) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٠٤.
 - (٢) ينظر: معاني القراءات: ٢٣٥/١.
 - (٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤٤/١.
 - (٤) ينظر: الكشف: ٣٥٣/١.
 - (٥) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٨١/١.
 - (٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٩/١.
 - (٧) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦٠١/١.
 - (٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٩٧/٣.
 - (٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٥٣/٤.
 - (١٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٣٨/٤.
 - (١١) ينظر: الدر المصون: ٦٥٩/٢.
 - (١٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٢١٠/٢.
 - (١٣) ينظر: إعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري: ٢٠٠.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين في الحروف الثلاثية والرباعية

وفيه ست مسائل:

أولاً: زيادة "ثَمَّ"

اختلفت آراء النحاة في وقوع "ثَمَّ" زائدة فمنهم من ذهب إلى القول بزيادتها، ومنهم من ذهب إلى عدم ذلك، وفيما يأتي توضيح لأرائهم:

قال ابن علقم: ((وقد تزايد عند الأخفش والكوفيين فيما حكاه المهابذي^(١) نحو: وَثَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيًا^(٢)))^(٣).

ذهب الكوفيون^(٤) والأخفش^(٥) إلى القول بزيادة "ثَمَّ" فلا تكون عاطفة، وعليه حملوا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَىٰهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾^(٦)، إذ جعلوا "تاب عليهم" هو الجواب و"ثَمَّ" زائدة.

(١) هو: أحمد بن عبد الله المهابذي، النحويّ الضرير، نسبته تعود إلى قرية "مهاباذ" وهي بين قم وأصبهان، وهو من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له كتاب "شرح المع"، توفي سنة بعد ٤٧١هـ. ينظر: معجم الأدباء: ١/٣٥٧، وبغية الوعاة: ١/٣٢٠، والأعلام: ١/١٥٨.

(٢) هذا عجز بيت وصدره: أراني إذا ما بُتُّ بِثَّ على هَوَى، وهو لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه: ١٤٠، والرواية التي في ديوانه "وَأَنِّي" بدل "وَتَمَّ"، ويروى بـ"فتم" بدل "وتم" و"عاديا" بدل "غاديا"، وهو من شواهد سر الصناعة: ١/٢٦٤، وشرح المفصل: ٥/١٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٥٨، وشرح الرضي: ٤/٤٩، ويروى: "أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فتم إذا أمسيت أمسيت غاديا"، كما في المغني: ١٥٩، وشرح الأشموني: ٢/٣٦٧.

(٣) غرر الدرر الوسيطية: ١/٥٧٣.

(٤) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح المفصل: ٥/١٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٥٨، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٨٩، ومغني اللبيب: ١٥٨، وشرح الأشموني: ٢/٣٦٦، وهمع الهوامع: ٣/١٩٦، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٥) ينظر رأيه في: البديع في علم العربية: ١/٣٦٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٥٨، وشرح الرضي: ٤/٣٩٤، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٨٩، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ٢/٥١٢، والمساعد: ٢/٤٥١، ولم أعثر على رأيه في كتبه.

(٦) سورة التوبة، من الآية: ١١٨.

وقول زهير بن أبي سلمى:

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بِتُّ عَلَى هَوَىٰ فَتَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا^(١)

وتبعهم في ذلك ابن الشجري^(٢).

وأما الجمهور فهي عندهم عاطفة ولا تقع زائدة، وخرجوا الآية على أنَّ الجواب فيها مقدر والبيت الشعري على زيادة الفاء^(٣).

وفي ذلك صرح أبو حيان بقوله: ((والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أنَّها للترتيب والإيذان أنَّ الثاني بعد الأول بمهلة، ويؤول ما ظاهره خلاف ذلك))^(٤).

وأما ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

(١) البيت من البحر الطويل، وسبق تخريجه، وهو من شواهد مغني اللبيب: ١٥٩، وشرح الأشموني: ٣٦٧/٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٩٠/٣.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٨/٣، ومغني اللبيب: ١٥٩، وشرح الأشموني: ٣٦٧/٢، وهمع الهوامع: ١٩٦/٣.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤.

ثانيًا: محل "أَنَّ" و"أَنْ" عند حذف الجار منهما

يجوز حذف حرف الجرّ اطرادًا مع "أَنَّ وَأَنْ" المصدريتين إنَّ أمن اللبس^(١)، وزاد ابن هشام "كي" المصدرية^(٢)، والمسوغ لاطراد حذف حرف الجرّ معهنَّ؛ لطولهنَّ بالصلة، والطول يستدعي التخفيف^(٣)، فنقول: "عجبتُ أَنَّكَ ذاهِبٌ" والأصل: "عجبتُ مِنْ أَنَّكَ ذاهِبٌ"، و"عجبتُ أَنْ تقومَ" والأصل: "عجبتُ مِنْ أَنْ تقومَ".

قال ابن عنقاء في حديثه عن حذف حرف الجرّ: ((وينقاس حذفه مع "أَنَّ" و"أَنْ" و"كَي" المصدريات مع أمن اللبس، ومحلُّها بعده: قال الخليل، والفراء -قيل: وسيبويه- والأكثر: نصبٌ، والكسائي -قيل: والخليل-: جرٌّ، وسيبويه: يحتملها))^(٤).

اختلف النحاة في محل "أَنَّ، وَأَنْ" المصدريتين عند حذف حرف الجرّ منهما فكانت لهم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الكسائي إلى أنَّ محلَّ "أَنَّ" و"أَنْ" المصدريتين وصلتهما هو الجرّ، إذ يقول الكسائي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٥): ((موضع "أَنَّ" خفض على إضمار الخافض))^(٦)، ويقول الفراء ناقلًا رأي الكسائي في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾^(٧): ((وكان الكسائي يقول: موضعه خفض))^(٨)، وينقل رأيه أيضًا ابن الأنباري بقوله: ((ومن قال: لبيك أَنَّ الحمد، قلتُ فتحتُ

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٠/٢، وشرح ابن الناطم: ١٨٠، وارتشاف الضرب: ٢٠٨٩/٤، والمساعد: ٤٢٩/١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ١٦١، ١٦٢، وذكرها الأشموني وخالد الأزهري بعده أيضًا، ينظر: شرح الأشموني: ٤٤٤/١، وشرح التصريح: ٤٦٨/١.

(٣) ينظر: المساعد: ٤٢٩/١، وتمهيد القواعد: ١٧٢٨/٤.

(٤) غرر الدرر الوسيطية: ٨٩٤/٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٤.

(٦) معاني القرآن للكسائي: ٩٠، وله قول ثانٍ مثله أيضًا في الصفحة نفسها.

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٠.

(٨) معاني القرآن للفراء: ١٤٨/١، وله قول آخر مثله أيضًا، ينظر المصدر نفسه: ٢٣٨/٢.

"أَنَّ" على معنى: لبيك لِأَنَّ الحمدَ لك، وبِأَنَّ الحمدَ لك، فموضع "أَنَّ" خفض، من قول الكسائي، بإضمار الخافض^(١).

واستدلَّ لمذهبه كذلك بقول الفرزدق^(٢):

وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

إِذْ جَرَّ المعطوف "دَيْنٍ" على "أَنْ تَكُونَ" فعلم أنَّ "أَنْ" وما دخلت عليه في محل جرٍّ، إِذْ التقدير: "لِأَنَّ"^(٣).

ففي هذه النصوص يتبين لنا أَنَّ رأي الكسائي أنَّهما في محل جرٍّ، في حين نسب إليه ابن عقيل^(٤)، والكنغراوي^(٥) أَنَّ مذهبه هو النصب.

المذهب الثاني: ذهب الخليل، والفرّاء، والمبرد إلى أَنَّ محل "أَنَّ" و"أَنَّ" المصدريتين وصلتهما هو النصب، إِذْ نقل لنا سيبويه رأي الخليل في ذلك، فقال: ((وسألتُ الخليل عن قوله جَلَّ تَكْرَهُ: ﴿وَلَاِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾^(٦)، فقال: إِنَّمَا هو على حذف اللام، كَأَنَّهُ قال: "وَلَاِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ"، وقال: ونظيرها: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾^(٧)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هو: لذلك "قلِّعبدوا"، فَإِنْ حذفت اللامَ من "أَنَّ" فهو نصب، كما أَنَّكَ لو حذفت اللامَ من "لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا" كان نصبًا، هذا قول الخليل^(٨)، وينقل لنا السيرافي رأي الخليل في ذلك أيضًا إِذْ يقول: ((فقول الخليل:

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/١٠١، ١٠٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: ٧٨، ويروى "لِئَلَى" بدل "سَلَمَى".

(٣) ينظر: شرح الشافية الكافية: ٢/٦٣٤، وشرح ابن الناظم: ١٨١، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٢/٥٦٧، وشرح الأشموني: ١/٤٤٣.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/١٥٢،

(٥) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٢٢١.

(٦) سورة المؤمنون، الآية: ٥٢، في قراءة من قرأ بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب، ينظر: إتحاف الفضلاء: ٤٠٤.

(٧) سورة قريش، الآية: ١.

(٨) الكتاب: ٣/١٢٦، ١٢٧.

إنَّها في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حروف الجرّ، فإذا قلتَ: "جئتُكَ أَنتَ تريد المعروف" فأنتَ في موضع نصب بـ"جئتُكَ" ^(١).

ففي هذه النصوص يظهر لنا أنَّ رأي الخليل أنَّهما في محل نصب، في حين نسب إليه قسم من النحاة أنَّ مذهب الجرّ ^(٢).

وأما الفراء فيقول معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ ^(٣): ((يريد: فلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي أَنْ يَتَرَاجَعَا، "أَنْ" في موضع نصب إذا نزعَت الصفة ^(٤)، كَأَنْتَ قلتَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاغَبَا، قال وكان الكسائي يقول: موضعه خفض، قال الفراء: ولا أعرف ذلك)) ^(٥)، ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمْوَسَىٰ إِيَّيْنَا رَبُّكَ﴾ ^(٦): ((فكسرتُ "إِيَّي"، ولو فُتِحَتْ كان صواباً من الوجهين ... وكانت "أَنْ" في موضع نصب تريد: "بَأَنِّي أَنَا رَبُّكَ"، فإذا خلعتُ الباء نصبتَه)) ^(٧).

ففي هذين النصّين يظهر لنا أنَّ رأي الفراء أنَّهما في محل نصب، في حين نسب إليه الكنغراوي الجرّ ^(٨).

ويقول المبرّد في ذلك: ((وتقول: "أشهد أنَّ محمداً رسولُ الله"، فكأنَّ التقدير: "أشهدُ على أنَّ محمداً رسولُ الله" أي: أشهدُ على ذلك، أو "أشهدُ بأنَّ محمداً رسولُ الله" أي: أشهدُ بذلك، فإذا حذفَتْ حروف الجرّ وصل الفعل فعمل وكان حذفها حسناً لطول الصلة)) ^(٩)، ويقول أيضاً في قوله

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٣/٣٤٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٦٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/١٥٠، وشرح الرضي: ١/٤٨٤، و٤/١٣٧، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ١/٢٨١، والمقاصد النحوية: ٢/٩٩٨، وشرح الأشموني: ١/٤٤٣.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٠.

(٤) أي: إذا حُذِفَ منها حرف الجرّ.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/١٤٨.

(٦) سورة طه، من الآيتين: ١١، ١٢.

(٧) معاني القرآن للفراء: ١/٢١١.

(٨) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٢٢٢.

(٩) المقتضب: ٢/٣٤٢.

تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(١): ((فإنما المعنى معنى اللام والتقدير: "وَلَاَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ"، وكذلك قوله عند الخليل: ﴿وَإِنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٢) أي: "وَلَاَنَّ"، ... وزعم قوم من النحويين أَنَّ موضع "أَنَّ" خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما وَأَنَّ اللام مضمرة وليس هذا بشيء))^(٣).

وتبعهم في ذلك أبو علي الفارسي^(٤)، وابن مالك^(٥)، والرضي^(٦)، والمكودي^(٧)، والأشْموني^(٨).

المذهب الثالث: ذهب سيبويه، والزجاج، والنحاس، والسيرافي إلى جواز كلا الوجهين النصب والجرّ في محل "أَنَّ" و"أَنَّ" وصلتهما، فسيبويه بعد أن حكى رأي الخليل في جعل محلها نصباً فلم يخالف رأيه ولم يبطله وإنما أشعر بجوازه إذ يقول: ((وقال أيضاً: ﴿وَإِنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٩) بمنزلة: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(١٠)، والمعنى: "وَلَاَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ فَاتَّقُونِ"، "وَلَاَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا"))^(١١).

ففي هذا النص سيبويه يقدّر تقدير الخليل، ثم يستدرك كلامه بجواز جعل محلها جرّاً بقوله: ((وتقول: لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: "أَنَّ"، ولو قال إنسان: إِنَّ "أَنَّ" في موضع

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٥٢، في قراءة من قرأ بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب، ينظر: إتحاف الفضلاء: ٤٠٤.

(٢) سورة الجن، الآية: ١٨.

(٣) المقتضب: ٣٤٧/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٢٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٠/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي: ١٣٧/٤.

(٧) ينظر: شرح المكودي: ١٠٧.

(٨) ينظر: شرح الأشْموني: ٤٤٤/١.

(٩) سورة الجن، الآية: ١٨.

(١٠) سورة المؤمنون، الآية: ٥٢، في قراءة من قرأ بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب، ينظر: إتحاف الفضلاء: ٤٠٤.

(١١) الكتاب: ١٢٧/٣.

جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا
 "رُبَّ" في قولهم: **وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا**^(١)

لكانَ قولًا قويًا، وله نظائر نحو قوله: **لاهِ أَبُوكَ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْخَلِيلِ**^(٢).

فسيبويه في النص الثاني لم يبطل رأي الخليل وكذا قول القائل بالجر، لكنه قوى وجه الجر
 على النصب؛ وذلك من خلال قوله المتقدم: **((لَكَانَ قَوْلًا قَوِيًّا))**، وهذا ما أوضحه لنا السيرافي بقوله
 عن مذهب سيبويه: **((وقد قوى سيبويه كونها في موضع جرٍ من غير أن يبطل قول الخليل أو
 يردّه))**^(٣).

يتضح لنا من النصين المتقدمين أن رأي سيبويه هو جواز الوجهين مع تقوية وجه الجر على
 النصب، ومما يؤيد ما قلناه أن جزءًا من النحاة قالوا بما قلنا به في جواز الوجهين عند سيبويه^(٤)،
 في حين نسب إليه قسم من النحاة أن مذهبه هو النصب فقط^(٥)، ونسب إليه الكنغراوي الجر^(٦).

وأما الزجاج فيقول معلقًا على قوله تعالى: **﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا
 وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾**^(٧): **((موضع "أن" نصب، بمعنى: "عرضة المعنى لا
 تعرضوا باليمين بالله في أن تبروا" فلما سقطت "في" أفضى لمعنى الاعتراض، فنصب "أن"، وقال:
 غير واحد من النحويين إن موضعها جائز أن يكون خفضًا))**^(٨)، ويقول أيضًا في قوله تعالى: **﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾**^(٩): **((موضع "أن" نصب، المعنى: لا يأثمان في أن**

(١) البيت من البحر الرجز، لأبي النجم، وتكملته: **وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا يُطَوِّحُ الْهَادِي بِهِ تَطْوِيحًا**، ينظر: معجم
 ديوان الأدب: ٤٢٩/٣، وأساس البلاغة: ٦١٦/١.

(٢) الكتاب: ١٢٨/٣.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٤٦/٣.

(٤) ينظر: تلخيص الشواهد: ٥١١، ومغني اللبيب: ٦٨٣، وشرح ابن عقيل: ١٥٢/٢، والمقاصد النحوية:
 ٩٩٨/٢، وحاشية الصبان: ١٣٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٣٤/٢، وشرح ابن الناظم: ١٨٠، وشرح الرضي: ١٣٧/٤، وتحرير الخصاصة
 في تيسير الخلاصة: ٢٨١/١، والمقاصد النحوية: ٩٩٨/٢، وشرح الأشموني: ٤٤٤/١.

(٦) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٢٢٢.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٢٤.

(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٩٨/١، ٣٠٠.

(٩) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٠.

يتراجعا، فلمّا سقطت "في" وصل معنى الفعل فنصب، ويجيز الخليل أن يكون موضع "أن" خفضاً على إسقاط "في" ومعنى إرادتها في الكلام^(١)، وكذلك قال: الكسائي، والذي قالاه صواب^(٢).

ويقول النحاس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: ((أَنْ تَبَرُّوا" في موضع نصب، وإن شئت في موضع خفض))^(٣).

ويقول السيرافي في ذلك: ((والأقوى عندي: أَنَّ موضعه جرّ؛ لأنّ حروف الجرّ تحذف من "أَنْ" و"أَنَّ" مخففة ومشددة؛ لأنّهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد وقد طال فحسن الحذف))^(٤).

فالسيرافي في هذا النص يجوز كلا الوجهين مع تقوية وجه الجرّ على النصب.

وأما ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

ويظهر للباحث رجحان ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه في جواز كلا الوجهين، وذلك لصحة تقدير الجرّ والنصب.

(١) هكذا نسب الزجاج إلى الخليل، والذي في كتاب سيبويه كما قدّمته أنّ مذهب الخليل هو النصب.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٠٩/١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ١١٢/١.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٤٦/٣.

ثالثاً: معنى "كما" للوقت

إنَّ لـ"كما" معاني عدّها النحويّون فمنها أن تكون بمعنى الوقت:

ذكر ابن عنقاء في حديثه عن معاني حرف الكاف أنَّ من معانيها أن تكون للوقت عندما تكون مقرونة بـ"ما" عند الكوفيين فقال: ((وللوقت: عند الكوفيين مقرونة بـ"ما" كـ"ادْخُلْ كَمَا يُسَلِّمُ الْإِمَامُ"، وَتَصَرَّفَ كَمَا يَجْلِسُ الْوَزِيرُ"))^(١).

ذهب الكوفيّون إلى أنَّ من معاني "كما" أن تأتي بمعنى الوقت كنحو: ادْخُلْ كَمَا يُسَلِّمُ الْإِمَامُ، وَتَصَرَّفَ كَمَا يَجْلِسُ الْوَزِيرُ، وائْتِ الْمَسْجِدَ كَمَا يُؤَدِّنُ الْمُؤَدِّنُ، والتقدير: في ذلك الوقت أو حين^(٢).

وذهب مذهب الكوفيين أبو سعيد السيرافي حيث ذكر أنَّ من وجوه "كما" أن تكون وقتاً إذ قال: ((أَنْ يَكُونَ "كما" وقتاً كقولك: ادْخُلْ كَمَا يُسَلِّمُ الْإِمَامُ، أي: في ذلك الوقت، وانصرف كما يجلس الوزير، أي: في وقت جلوسه))^(٣).

والى هذا ذهب ابن الأثير أيضاً إذ يقول: ((ويجوز أن تكون وقتاً، تقول: ادْخُلْ كَمَا أَنْ يَسَلِّمُ الْإِمَامُ، أي: في ذلك الوقت))^(٤).

وضعت هذا الرأي أبو حيان بقوله: ((وزعم بعض النحويين أنَّ "كما" تأتي ظرفاً، قالوا: ائْتِ الْمَسْجِدَ كَمَا يُؤَدِّنُ الْمُؤَدِّنُ، أي: حين يؤدِّن، واخْرُجْ كَمَا يُسَلِّمُ الْإِمَامُ، أي: حين يسلم))^(٥).

وأما ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٨٥٠/٢.

(٢) ينظر مذهب الكوفيين في: ارتشاف الضرب: ١٦٤٩/٤، وغرر الدرر الوسيطية: ٨٥٠/٢، ولم أعثر على رأيهم في هذه المسألة في كتبهم.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٢٧/٣.

(٤) البديع في علم العربية: ٦١٥/١.

(٥) التذييل والتكميل: ٢٧٢/١١.

رابعاً: الجر بـ"لات"

تباينت آراء النحويين في جواز جرّ الاسم الذي بعد "لات" بها، فمنهم من أجاز جرّه بها، ومنهم من اقتصر النصب والرفع على الاسم الذي بعدها، وفيما يأتي تبين لأرائهم:

ذكر ابن عنقاء رأي الفراء في ذلك إذ قال: (("لات" حكى الفراء الجرّ، وأنها تختص باسم الزمان، وقُرئ شاذاً: {وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ} ^(١) بخفض "حين" ^(٢)، وقيل: هو على حذف "مِنْ" الاستغرافية)) ^(٣).

أجاز الفراء الجر بـ"لات" فيجرّ بها اسم الزمان نحو: ولات ساعة مندم ^(٤)، وفي ذلك يقول معلقاً على قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ^(٥): ((ليس بحين فرار... ومن العرب من يضيف "لات" فيخفض، أنشدوني:

... لات ساعة مندم ^(٦)

ولا أحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها؛ لأنها في معنى ليس، أنشدني المفضل ^(٧):

تذكّر حبّ ليلي لات حياً وأضحى الشيب قد قطع القريناً ^(٨)

فهذا نصب، وأنشدني بعضهم:

(١) سورة ص، من الآية: ٣.

(٢) وهي قراءة عيسى بن عمر، بكسر التاء من "لات" وكسر النون من "حين"، ينظر: إعراب القرآن للنحاس:

٣/٣٠٥، والكتاب الفريد: ٥/٤٠٩، وشرح المفصل: ٥/١٥٧، والبحر المحيط: ٩/١٣٦، وتحفة الأقران: ٥٤.

(٣) غرر الدرر الوسيطية: ٢/٨٨٢.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١/٩٩، وارتشاف الضرب: ٣/١٢١٢، والجنى الداني: ٤٩٠، ومغني اللبيب: ٣٣٦.

(٥) سورة ص، من الآية: ٣.

(٦) الشطر من البحر الكامل، وتكملته: (فلتعرّفْ خلائقاً مشمولةً ولتندمَنَّ ولات ساعة مندم) ولعله الأقرب، ينظر: إيضاح الوقف: ١/٢٩١، والأضداد له: ١٦٨، والتذليل والتكميل: ٤/٢٩٥، وشرح أبيات المغني: ٥/٢٩، ولم ينسب لأحد.

(٧) هو: أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي، من اهل الكوفة، راوية للشعر، من كتبه: "المفضليات". ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٩٣، والأعلام: ٧/٢٨٠.

(٨) البيت من البحر الوافر، لعمر بن شأس، وهو في ديوانه: ٥٩، ويروى "وأمسى" بدل "وأضحى".

طَلَبُوا صَلَاحًا وَلَاتِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ^(١)

فخفف "أوان" فهذا خفف^(٢).

وتابع الفراء في ذلك ابن قتيبة الدينوري^(٣)، والزجاجي^(٤)، وابن جني^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وأبو جعفر الرعيني^(٧).

وأما جمهور البصريين فعندهم "لات" حرف مشبّه بـ"ليس" والاسم الذي بعدها -حين- إمّا أن يكون منصوباً وهو خبرها، وإمّا أن يكون مرفوعاً وهو اسمها، ولا يحفظ عنهم أن "لات" تكون جارة^(٨)، وما جاء بعدها مجرور فهو شاذ كقراءة عيسى بن عمر بجر "حين"^(٩)، أو مؤول عندهم كـ"أوان" التي في بيت أبي زُبَيْد.

واختلفوا في تأويل "أوان" المجرورة فكانت لهم ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب الأخفش^(١٠) وتبعه الزجاج^(١١) إلى أن "أوان" التي في البيت مجرورة؛ لأنّ "حين" المحذوفة مضافة إليها، ولأنّ "لات" لا تكون إلّا مع الحين، والمعنى: ليس حين أواننا.

(١) البيت من البحر الخفيف، لأبي زيد الطائي، واسمه المنذر بن حرملة، وهو في ديوانه: ٣٨.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٣٩٧/٢، ٣٩٨.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٨٣.

(٤) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٦٩.

(٥) ينظر: الخصائص: ٣٧٩/٢، ٣٨٠.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٥٧/٥.

(٧) ينظر: تحفة الأقران في ما قرئ بالتثنية من حروف القرآن: ٥٥.

(٨) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٩٢/٢، ومعاني القرآن للزجاج: ٣٢٠/٤، ٣٢١، وإعراب القرآن للنحاس:

٣/٣٠٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩٩/١.

(٩) ينظر: شرح الرضي: ١٩٨/٢، ١٩٩، وارتشاف الضرب: ١٢١٣/٣، والبحر المحيط: ١٣٧/٩.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٩٢/٢.

(١١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٢١/٤.

المذهب الثاني: ذهب المبرد^(١)، وتبعه السيرافي^(٢)، والزمخشري^(٣) إلى أنَّ "أوان" نَوْنٌ بالكسر؛ لأنَّه تنوين عوضٍ عن جملة محذوفة فهو بمنزلة "إِذ" في "يومئذٍ، وحينئذٍ".

المذهب الثالث: مذهب ابن مالك وكان له رأيان في ذلك:

الرأي الأول: إنَّ "أوان" مقطوعة عن الإضافة، والأصل: ولاتٌ أَوْنٌ صلح، فلمَّا قطع "أوان" عن الإضافة ونوى الثبوت بُنيث "أوان" على الكسر تشبيهاً لها "بفعالٍ، ونزالٍ" وزناً، ونونها للضرورة^(٤)، وتبعه في هذا ابنه بدر الدين^(٥)، وابن هشام^(٦)، والعيني^(٧).

الرأي الثاني: أن تكون مجرورة بـ"مِنْ" المضمرة، أي: ولاتٌ مِنْ أَوْنٍ، وكذا خَرَجَ القراءة بالجر^(٨)، وتبعه في هذا أبو حيان^(٩).

وأما ابن عنقاء فلم يتَّضح لنا رأيه في هذه المسألة.

ويظهر للباحث أنَّ من أجاز الجرَّ بـ"لات" على قلته راجح رأيه؛ لأنَّه قد ورد السماع به كقراءة عيسى بن عمر وقول أبي زبيد، ولأنَّ "أوان" غير مختص بالإضافة إلى الجمل فقط بل تضاف إلى الجملة وإلى المفرد^(١٠)، وعدم التأويل أولى من التأويل كما هو الوارد عن النحويين.

(١) ينظر رأيه في: الأصول في النحو: ١٤٣/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩٨/١، والخصائص: ٣٧٩/٢، وشرح المفصل: ١٥٦/٥، وشرح الرضي: ١٩٨/٢، ولم أعثر على رأيه في هذه المسألة في كتبه.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٩٨/١.

(٣) ينظر: الكشف: ٧١/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٨/١، وشرح الكافية الشافية: ٤٤٤/١.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٠٨.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٦٢، ٢٦١.

(٧) ينظر: المقاصد النحوية: ٦٧٧/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٥٢/٣.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ١٣٧/٩.

(١٠) ينظر: الخصائص: ٣٨٠، ٣٧٩/٢، وشرح المفصل: ١٥٦/٥.

خامساً: جرُّ الضمير بـ"حتّى"

دخول "حتّى" الجارة على الضمير مختلف فيه بين آراء النحاة، فمنهم من منع دخولها على الضمير وأنها تختص بالدخول على الظاهر فقط، ومنهم من جوّز دخولها على الضمير وعلى الظاهر، وفيما يأتي عرض لآرائهم:

قال ابن عنقاء: (("حتّى" ويقال: "عتّى" بالعين^(١)، وتختص في الاختيار بالظاهر خلافاً للمبرد والكوفيين^(٢))).

أجاز الكوفيون^(٣)، والمبرد^(٤) دخول "حتّى" الجارة على الضمير، فتجرّه متكلماً، ومخاطباً، وغائباً نحو: حتّاي وحتّاك وحتّاه.

وقد ذكر ابن الأنباري جواز دخولها على الظاهر وعلى الضمير: ((وكتبت "حتّى" بالياء، وهي لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمكني فلزم فيها لفظ الألف مع المكني في قولهم: "حتّاي وحتّاك وحتّاه" وانصرف عن الألف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: "حتّى زيد وحتّى عمرو^(٥))).

واستدلّ لهم بقول الشاعر^(٦):

فلا والله لا يُلقِي أناسٌ فتّى حتّاك يا ابنَ أبي زيادٍ

(١) وهي لغة هذلية، وبها قرأ ابن مسعود: {لَيْسُ جُنَّةٌ عَتَى حِينَ} [سورة يوسف، من الآية: ٣٥]، ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٣/١، والمحتسب: ٣٤٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٨/٣.

(٢) غرر الدرر الوسيطية: ٨٧٩/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٢/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٠٠، ١٧٥٥/٤، والجنى الداني: ٥٤٣، ومغني اللبيب: ١٦٦، والمساعد: ٢٧٣/٢.

(٤) ينظر مذهبه في: شرح الكتاب للسيرافي ١٤٩/٣، وتوجيه اللع: ٢٤٤، وشرح المفصل: ٤٦٦/٤، والكافية في علم النحو: ٥١، ولم أعثر على رأيه في كتبه، إذ نسب السيرافي رأي المبرد في جواز ذلك فيقول: ((كان أبو العباس المبرد يجيز إضافة ما منع سيبويه إضافته في هذا الباب ولا يمتنع منها، ويقول: إذا كان ما بعد حتّى رفعاً: حتّى هو، وإذا كان نصباً: حتّى إياه، وإذا كان جرّاً: حتّاه، وحتّاك)).

(٥) إيضاح الوقف والابتداء: ٤١٣/١، ٤١٤.

(٦) البيت من البحر الوافر، وروي: "أبي زياد" بدل "أبي يزيد"، و"لا يلقي" بدل "لا يلقي"، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٢/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٥٦/٤، والجنى الداني: ٥٤٤، وشرح ابن عقيل: ١١/٣، والمقاصد الشافية: ٥٨٢/٣، وشرح المكودي: ١٤٩، والمقاصد النحوية: ١٢١١/٣.

ويقول الشاعر^(١):

أَتَتْ حَتَّاءَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تَرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيْبُ

ويقول الشاعر أيضًا^(٢):

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأَلْحِقْهُ حَتَّاءَ بِالْقَوْمِ لَاحِقُ

إِذْ أَدْخَلَ "حَتَّى" الْجَارَةَ عَلَى الضَّمِيرِ وَهُوَ "الْكَافُ" فِي قَوْلِهِ: "فَتَى حَتَّاءُكَ"، وَفِي قَوْلِهِ: "أَنْتِ حَتَّاءُكَ"، وَعَلَى "الْهَاءِ" فِي قَوْلِهِ: "حَتَّاءُ"، وَهَذَا مَا يَجِيزُهُ الْكُوفِيُّونَ وَالْمَبْرِدُ.

وَأَمَّا جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ فَقَدْ مَنَعُوا دُخُولَ "حَتَّى" الْجَارَةَ عَلَى الضَّمِيرِ وَإِنَّمَا هِيَ تَخْتَصُّ بِدُخُولِهَا عَلَى الظَّاهِرِ فَقَطْ، فَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ، وَلَا تَقُولُ: حَتَّاءُ وَحَتَّاءُكَ وَحَتَّاءُ^(٣).

وَفِي ذَلِكَ يَصْرَحُ سَبْيُوِيهِ إِذْ يَقُولُ: ((تَقُولُ: قَمْتُ إِلَيْهِ، فَجَعَلْتَهُ مَنْتَاهُكَ مِنْ مَكَانِكَ، وَلَا تَقُولُ: حَتَّاءُ))^(٤)، وَيَقُولُ ابْنُ السَّرَاجِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: ((وَلَا تَقُولُ: حَتَّاءُ، وَغَيْرُ سَبْيُوِيهِ يَجِيزُ: حَتَّاءُ وَحَتَّاءُكَ فِي الْخَفْضِ))^(٥).

وَلَمْ يَجُوزُوا دُخُولِهَا عَلَى الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا عَنْ "حَتَّى" بِ"إِلَى"، فَاسْتَغْنَوْا عَنْ "حَتَّاءِ" بِ"إِلَى" وَعَنْ حَتَّاءَكَ بِ"إِلَيْكَ" وَعَنْ "حَتَّاءُ" بِ"إِلَيْهِ"^(٦)، وَلِأَنَّ "حَتَّى" الْجَارَةَ وَ"إِلَى" مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ سَبْيُوِيهِ: ((وَاسْتَغْنَوْا عَنِ الْإِضْمَارِ فِي حَتَّى بِقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُهُمْ حَتَّى ذَاكَ، وَبِقَوْلِهِمْ: دَعَا حَتَّى يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَبِقَوْلِهِمْ: دَعَا حَتَّى ذَاكَ، وَبِالْإِضْمَارِ فِي إِلَى إِذَا قَالَ دَعَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدَةً))^(٧).

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الْوَافِرِ، وَلَمْ أَعَثْرَ عَلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٧٥٦/٤، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٤٧/١١، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥٤٤، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ: ٧٤٨/٢، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ١١/٣، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٥٨٢/٣، وَشَرْحُ الْمَكُودِيِّ: ١٤٩، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ١٢١١/٣.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، وَلَمْ أَعَثْرَ عَلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ شَرْحِ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ: ٢٧٦/٤، وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ٢٤١١/٥.

(٣) يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ: ٢٧٦/٤، وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٧٥٥/٤، ٢٠٠٠، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥٤٣.

(٤) الْكِتَابُ: ٢٣١/٤.

(٥) الْأَصُولُ فِي النُّحُو: ٤٢٦/١.

(٦) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَقَدِّمَةِ الْمَحْسَبَةِ: ٢٤١/١، وَالْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ: ٤٨٥/٢، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣٠٢/٣.

(٧) الْكِتَابُ: ٣٨٣/٢.

وما جاء في الشعر من دخول "حتّى" الجارة على الضمير عدّوه ضرورة أو شاذّاً^(١).

وتبعهم أكثر النحاة فمنهم ابن بابشاذ^(٢)، والزمخشري^(٣)، وأبو القاسم السّهيلي^(٤)، وابن الخباز^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وابن الحاجب^(٧)، وابن عصفور^(٨)، وابن مالك^(٩)، والرضي^(١٠)، وأبو الفداء^(١١)، وأبو حيّان^(١٢)، وابن هشام^(١٣)، وابن عقيل^(١٤)، وناظر الجيش^(١٥)، والشاطبي^(١٦)، والمكودي^(١٧)، والدمامي^(١٨)، والعيني^(١٩)، والأشموني^(٢٠)، وخالد الأزهري^(٢١).

وتبعهم ابن عنقاء أيضاً في كلامه المتقدّم الذي بيّن فيه مخالفته للمجوّزين.

وبعد عرض آراء النحاة في هذه المسألة يظهر للباحث أنّ ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الراجح، فقد منعوا دخول "حتّى" الجارة على الضمير، وذكروا علّة ذلك هي الاستغناء بـ"إلى" عنها.

-
- (١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٧٧/٤، وارتشاف الضرب: ١٧٥٦/٤، والجنى الداني: ٥٤٤، ومغني اللبيب: ١٦٧، وشرح ابن عقيل: ١١/٣.
- (٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٤١/١.
- (٣) ينظر: المفصل: ٣٨٠.
- (٤) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٨٩.
- (٥) ينظر: توجيه اللمع: ٢٤٤.
- (٦) ينظر: شرح المفصل: ٤٦٦/٤.
- (٧) ينظر: الكافية في علم النحو: ٥١.
- (٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٢/٣.
- (٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٢/١.
- (١٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٧٦/٤.
- (١١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٤٩/١.
- (١٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٠٠/٤.
- (١٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٦٦.
- (١٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١/٣.
- (١٥) ينظر: تمهيد القواعد: ٤٥٨٢/٩.
- (١٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٥٦٩، ٥٦٨/٣.
- (١٧) ينظر: شرح المكودي: ١٤٩.
- (١٨) ينظر: تعليق الفرائد: ٩٠/٢.
- (١٩) ينظر: المقاصد النحوية: ١٢١٢/٣.
- (٢٠) ينظر: شرح الأشموني: ٦٨/٢.
- (٢١) ينظر: شرح التصريح: ٦٣٤/١.

سادساً: تقدير "إلا" في المستثنى المنقطع

إنَّ الأقوال النحويّة في تقدير "إلا" في المستثنى المنقطع مختلفة في هذا التقدير، فمنها من يقدر "إلا" بـ"لكن"، ومنها من يقدرها بـ"سوى"، وفيما يأتي تبين لهذه الأقوال:

قال ابن عنقاء في حديثه عن المستثنى المنقطع: ((والمنقطع قدره الكوفيون بـ"سوى"، والبصريون بـ"لكن" المشددة))^(١).

نسب قسم من النحاة^(٢)، ومنهم ابن عنقاء إلى الكوفيين عامة أنَّهم يقدرّون "إلا" بمعنى "سوى" في المستثنى المنقطع فقولك: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً، التقدير: سوى حمارٍ.

والناظر في كتب الكوفيين يجد خلافاً لما نسب إلى الكوفيين كلّهم، فالذي قدر "إلا" بمعنى "سوى" هو الفراء وحده، في حين أنَّ ابن الأنباري يقدرها بمعنى "لكن".

فالفراء عنده تفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾^(٣) قال: ((هو في المعنى: "إلا الذي شاء ربك من الزيادة"، فلا تجعل "إلا" في منزلة "الواو" ولكن بمنزلة "سوى"، فإذا كانت "سوى" في موضع "إلا" صلحت بمعنى "الواو"؛ لأنك تقول: "عندي مال كثير سوى هذا" أي: وهذا عندي، كأنك قلت: عندي مالٌ كثير وهذا))^(٤).

ففي هذا النص يصرح بتقدير "إلا" بمعنى "سوى"، وأبعد من هذا فقد ذكر في موضع ثانٍ أنَّه لا يصلح أن تجعل "إلا" مكان "لكن" إذ يقول: ((وقد يقول بعض القراء وأهل العلم: إنَّ "إلا" بمنزلة "لكن"، وذاك منهم تفسير للمعنى، فإمّا أن تصلح "إلا" مكان "لكن" فلا، ألا ترى أنك تقول: "ما قام

(١) غرر الدرر الوسيطية: ٧٤٣/٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢٩٠/١، والتسهيل: ١٠١، وشرح الرضي: ٨٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٥١/٣، والمساعد: ٥٥١/١، وتمهيد القواعد: ٢١٢٤/٥، وهمع الهوامع: ٢٥٠/٢.

(٣) سورة هود، من الآية: ١٠٨.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٢٨٨/٢.

عَبْدُ اللَّهِ وَلَكِنْ زَيْدٌ" فَتُظْهِرُ الْوَاقِعَ وَتَحْذِفُهَا، وَلَا تَقُولُ: مَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا زَيْدٌ، إِلَّا أَنْ تَتَوَيَّرَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ لَتَكْرِيرِ أَوَّلِ الْكَلَامِ))^(١).

وَأَمَّا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فَيَقُولُ مَعْلَقًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٢):
((استثناء منقطع كأنه قال: "لَكِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ"، كما قال في سورة البقرة: ﴿لَعَلَّآ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾^(٣) فمعناه: "لَكِنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَإِنَّهُمْ لَا حُجَّةَ لَهُمْ")^(٤).

ويَقُولُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾^(٥): ((ويجوز أَنْ تَكُونَ "مَنْ" مَنْصُوبَةً عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِعِ كَأَنَّهُ قَالَ: "لَكِنَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ")^(٦).

ويَقُولُ أَيْضًا مَعْلَقًا عَلَى بَيْتِ عَمْرِو بْنِ مَعَدٍ يَكْرِبُ:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٧)

((ويجوز أَنْ يَكُونَ "إِلَّا" فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِعِ، أَي: لَكِنَّ الْفَرْقَدَانِ يَفْتَرِقَانِ، أَوْ يَزُولَانِ))^(٨).

فَالْمَلَا حِظُّ أَنَّ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ فِي هَذِهِ النُّصُوصِ قَدَّرَ "إِلَّا" بِمَعْنَى "لَكِنَّ" وَهُوَ خَالَفَ الْفَرَّاءَ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَهَمَّ يَقْدَرُونَ "إِلَّا" بِمَعْنَى "لَكِنَّ" فِي الْمُسْتَثْنَى الْمَنْقُطِعِ، فَقَوْلُكَ: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا، التَّقْدِيرُ: لَكِنَّ فِيهَا حِمَارًا^(٩).

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٥٩/٣.

(٢) سورة الانشقاق، من الآية: ٢٥.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٥٠.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء: ٩٧٢/٢.

(٥) سورة الغاشية، الآية: ٢٣.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء: ٩٧٦/٢، وله موضع آخر يَقْدَرُ مثله، ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٨، ٦٠٧/٢.

(٧) البيت من البحر الوافر، وهو في ديوانه: ١٧٨.

(٨) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٩٤، ٣٩٣/٢.

(٩) ينظر: المقتضب: ٤١٢، ٤١٣، والأصول في النحو: ٢٩٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨٨/٣، والمساعد:

٥٥١/١.

ويقول سيبويه في ذلك: ((وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلّا حمارًا، جاءوا به على معنى: ولكنَّ حمارًا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأَنه من نوعه، فحمل على معنى ولكنَّ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم))^(١)، وقد أفرد سيبويه لها بابًا فسماه: ((باب ما لا يكون إلّا على معنى "ولكنَّ" فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٢)، أي: ولكنَّ من رحم... وقوله عز وجل: ﴿أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾^(٣)، أي: ولكنَّهم يقولون: ربنا الله، وهذا الضرب في القرآن كثير))^(٤).

وإنما جعلوا التقدير بـ"لكنَّ"؛ لأنَّه في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدركة^(٥)، ويعلّل ذلك ابن الحاجب بقوله: ((إنَّما قُدِّرْتُ "إِلَّا" في باب الاستثناء المنقطع بـ"لكنَّ"؛ لموافقتها لها في العمل والمعنى، أمّا العمل فالنصب كما تنصب "لكنَّ"، وأمّا المعنى فللمغايرة التي بين الأول والثاني؛ لأنَّك إذا قلت: ما اشتريتُ عبدًا إلّا حمارًا، كان الحمارُ منصوبًا مشتري، وإذا قلت: اشتريتُ عبدًا إلّا حمارًا، كان الحمارُ منصوبًا غير مشتري))^(٦).

وممن تابع البصريين في هذه المسألة ابن بابشاذ^(٧)، وابن الحاجب^(٨)، والرضي^(٩).

وأما ابن عنقاء فلم يفصح عن رأيه في هذه المسألة.

وبعد عرض آراء الفريقين في هذه المسألة يتبيّن للباحث أنَّ ابن الأنباري من الكوفيين قد وافق البصريين في تقديرهم "إِلَّا" في المستثنى المنقطع بـ"لكنَّ"، وأنَّ الفراء خالفهم في ذلك فهو يقدِّرها بـ"سوى".

(١) الكتاب: ٣١٩/٢.

(٢) سورة هود، من الآية: ٤٣.

(٣) سورة الحج، من الآية: ٤٠.

(٤) الكتاب: ٣٢٦/٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١٧٢/٨، والمساعد: ٥٥١/١، وجمع الهوامع: ٢٥٠/٢.

(٦) أمالي ابن الحاجب: ٧٦٢/٢.

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٢٤/٢.

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٦٢/٢.

(٩) ينظر: شرح الرضي: ٨٣/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبذكره تغفر الذنوب والخطايا والزلات، والصلاة والسلام على من أخرج الناس من الظلمات، محمّد بن عبد الله سيّد السادات، وعلى آله وصحبه أصحاب التقى والمهمات.

أمّا بعد:

ففي نهاية هذا البحث العلمي الذي عشتُ معه فترةً من الزمن في كتب علمائنا الأجلاء متبصّراً ومُعمّناً النظر في طيات كتبهم، فقد توصّلت إلى نتائج أهمها:

١- يعدُّ كتاب "غرر الدرر الوسيطية" لابن عنقاء من الكتب التي أبرزت الخلاف النحويّ، وبيان آراء النحويين من المذهبيين البصري والكوفي، إذ احتوى هذا الكتاب على مسائل خلافية كُثُر.

٢- المذهب الكوفي مذهبٌ نحويٌّ له أصوله النحويّة التي جَلَّ اعتمادها على السماع، وهذا ما أظهره البحث.

٣- شرح ابن عنقاء آراء الكوفيين بصورة عامة، وأكثر تركيزه على أشهر عالميها هما الكسائي والفرّاء.

٤- ابن عنقاء بصريّ المذهب في الدراسة النحويّة، فهو في الغالب يتبنّى آراء البصريين ويوافقهم، إذ وافقهم في هذا البحث في أكثر المسائل، فوافقهم في مسألة "التسمية بنحو يغزو"، ومسألة "صيغة المبني للمجهول بين أصلاتها وفرعيتها"، ومسألة "ناصب المفعول له"، ومسألة "أسحر وأفجر وأظهر أفعال ناقصة"، وغيرها من المسائل، فهو يوافق البصريين دون تعصّب؛ لأنّه خالف البصريين في قسم من هذه الآراء، فقد خالف سيبويه ومن وافقه في مسألة "بناء الفعل الناقص للمجهول"، ووافق الكوفيين في مسألة "جرّ معمول الصفة المشبهة بالإضافة"، وفي مسألة "جواز حذف حرف النداء (يا) مع النكر المقصودة".

٥- نسب ابن عنقاء مسألة واحدة خطأ للكوفيين في هذا البحث وهي مسألة "العامل في معمولي كان وأخواتها"، وجعلها هو ومن سبقه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وفي الحقيقة هي من المسائل المتفق عليها.

٦- إن نسبة الآراء النحوية المنسوبة خطأ إلى الكوفيين كان سببه أن أكثر الآراء لم تكن مخرجة من كتب الكوفيين؛ وهذا سببه قلة كتب الكوفيين موازنة بكتب البصريين.

٧- تابع ابن عنقاء أبا حيان الأندلسي في نسبة كثير من الآراء النحوية إلى الكوفيين، فما نسبته ابن عنقاء في كتابه "غرر الدرر الوسيطية" إلى الكوفيين نسبها أبو حيان قبله في كتابه "ارتشاف الضرب"، وكتاب "ارتشاف الضرب" مصدر مهم من مصادر ابن عنقاء التي صرح بها في أكثر من موضع، من ذلك قوله في نيابة المجرور مناب المصدر: ((أو أقمت مقامه مجرورًا إمّا بحرف زائد إجماعًا: ويُتبع على اللفظ والمحل كما أُقيم من رجال فاضلين أو فاضلون، والمحل حينئذ للمجرور وحده باتفاق كما في الارتشاف))^(١).

٨- نسب ابن عنقاء قسمًا من آراء الكوفيين إليهم عامة، وفي الحقيقة نجد أن من علمائهم من خالفهم، من ذلك ما نسبته ابن عنقاء إليهم عامة في مسألة "جر معمول الصفة المشبهة بالإضافة" فقد خالفهم الفراء في هذه المسألة، ومن ذلك أيضًا ما نسبته إليهم عامة في مسألة "تقدير"إلا" في المستثنى المنقطع" وهي في الحقيقة للفراء وحده؛ لأن ابن الأنباري خالفه وتابع البصريين فيها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم
تسليمًا كثيرًا.

(١) غرر الدرر الوسيطية: ١ / ٤٢٥، ٤٢٤.

ثبت المصادر والمراجع

أ- الكتب:

القرآن الكريم.

❖ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن

عبد الغني الدمياطي، الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية

- لبنان، ط٣، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

❖ أخبار أبي القاسم الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي

الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق عبد الحسين مبارك، دار الرشيد بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

❖ الاختيارين المفضليات والأصمعيات: أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف

بالأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر بيروت-

لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

❖ الأدب المفرد: الإمام الحافظ محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مؤسسة الكتب

الثقافية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان

أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد

التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

❖ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب

بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف -

الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

- ❖ **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:** أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ❖ **أساس البلاغة:** أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ **أسرار البلاغة:** أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، علق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
- ❖ **أسرار العربية:** أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ❖ **الأشباه والنظائر في النحو:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، غازي مختار طليمات، وإبراهيم محمد عبد الله، وأحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ❖ **الأصول في النحو:** أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ❖ **إعراب القرآن المنسوب للزجاج:** أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتب اللبنانية - بيروت، ط ٤، ١٤٢٠هـ.
- ❖ **إعراب القرآن للنحاس:** أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

- ❖ **الأعلام:** خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط٥، أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ❖ **الأغانى:** أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق سمير جابر، دار الفكر بيروت-لبنان، ط٢.
- ❖ **أمالى ابن الحاجب:** أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار-الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ❖ **أمالى ابن الشجري:** أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- ❖ **أمالى الزجاجي:** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ❖ **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ❖ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ❖ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البیضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

- ❖ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** أبو محمد جمال الدين بن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ❖ **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** عبد اللطيف بن أبي بكرن الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، النهضة العربية، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ❖ **الإيضاح العضدي:** الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ❖ **إيضاح الوقف والابتداء:** أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- ❖ **البحر المحيط في التفسير:** أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت ١٤٢٠هـ.
- ❖ **البدیع في علم العربية:** أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، دارسة وتحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ❖ **البرصان والعرجان والعميان والحولان:** أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- ❖ **البسيط في شرح جمل الزجاجي:** لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٦م.

- ❖ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- ❖ **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- ❖ **البيان في شرح اللمع:** الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق علاء الدين حموية، دار عمار للنشر والتوزيع - عمان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ❖ **التبصرة والتذكرة:** أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ❖ **التبيان في إعراب القرآن:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ❖ **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ❖ **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:** أبو حفص عمر زين الدين بن مظفر بن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ❖ **تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن:** أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغزنائي ثم البيري الأندلسي (ت ٧٧٩هـ)، كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٨٢هـ - ٢٠٠٧م.
- ❖ **تحقيقات نحوية:** فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان - الأردن، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

❖ **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:** أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام

الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١،

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

❖ **التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن

حيان أنير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق حسن هنداي، دار القلم - دمشق، دار

كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

❖ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:** أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، بن مالك

الطائي الجباني (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة

والنشر، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

❖ **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:** محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت

٨٢٧ هـ)، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

❖ **التعليقة على كتاب سيبويه:** أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل (ت

٣٧٧ هـ)، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

❖ **التكملة لكتاب الصلة:** ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت

٦٥٨ هـ)، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

❖ **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم

المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرون،

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١،

١٤٢٨ هـ.

❖ **توجيه اللمع:** حمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن

الخَبَّاز: نحوي ضرير (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة

والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

❖ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن

عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان،

دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

❖ **جامع البيان في تأويل القرآن:** أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي

الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ -

٢٠٠٠م.

❖ **جامع الدروس العربية:** مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية،

صيدا - بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

❖ **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه**

وأيامه = صحيح البخاري: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)،

تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، ١٤٢٢هـ.

❖ **الجامع لأحكام القرآن:** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي

شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب،

الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

❖ **الجدول في إعراب القرآن الكريم:** محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ)، دار

الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ.

- ❖ **الجنى الداني في حروف المعاني:** أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ❖ **الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله -صلى الله عليه وسلم-: ((أحق ما قال العبد... إلى آخره)):** محمد الخالص بن أحمد بن رميثة بن علي بن عنقاء بن حمزة الحسيني (ت ١٠٥٣هـ)، تحقيق محمد بن حسن العمري، دار المحدثين -القاهر، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ❖ **الجواهر الحسان في تفسير القرآن:** أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، تحقيق محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ❖ **حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** محمد بن مصطفى الخصري الشافعي، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ❖ **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ❖ **حجة القراءات:** أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقق سعيد الأفغاني.
- ❖ **الحجة في القراءات السبع:** أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
- ❖ **حروف المعاني والصفات:** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

- ❖ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي-القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ❖ **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- ❖ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر:** محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت ١١١١هـ)، دار صادر - بيروت.
- ❖ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
- ❖ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد - الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ❖ **ديوان أبي زبيد الطائي:** حرمة بن المنذر الطائي (ت حوالي ٤١هـ)، تحقيق نوري حمودي القيسي، المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٧م.
- ❖ **ديوان الأعشى:** ميمون بن قيس، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب بالجاميزت.
- ❖ **ديوان الشماخ:** بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ١١١٩هـ.
- ❖ **ديوان العجاج:** عبد الله بن ربيعة بن لبيد بن صخر، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، ١٣١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ❖ **ديوان الفرزدق:** همام بن غالب بن صعصعة، شرحه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

❖ ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٥٤٥ هـ)، اعتنى به

عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

❖ ديوان بشر بن أبي خازم: بشر بن أبي خازم بن عوف بن حميري الأسدي، قدّم له مجيد

طراد، دار الكتاب العربي-بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

❖ ديوان تأبط شرًا: ثابت بن جابر المعروف بتأبط شرًا، تحقيق علي ذوالفقار شاکر، دار

الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م.

❖ ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي

(ت ٢٣١ هـ)، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط١، ١٤٠٢ هـ -

١٩٨٢ م.

❖ ديوان زهير بن أبي سلمى: زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدّم له علي حسن فاعور، دار

الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

❖ ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي: أبو قران طفيل بن عوف، تحقيق حسان فلاح أوغلي،

دار صادر للطباعة والنشر-بيروت، ط١، ١٩٩٧ م.

❖ ديوان عمرو بن شأس: عمر بن شأس الأسدي، يحيى الجبوري، دار القلم- الكويت،

ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

❖ ديوان عمرو بن معدي: عمرو بن معدي كرب بن عبد الله الزبيدي، جمعه ونسقه مطاع

الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله

الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية -

بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.

❖ الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت

٣٢٨هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

❖ سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

❖ سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ"كاتب جلبي" وبـ"حاجي خليفة" (ت ١٠٦٧هـ)، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسিকা، إستانبول - تركيا، ٢٠١٠م.

❖ الشافية في علم التصريف: أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

❖ شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق نصرالله عبد الرحمن نصرالله، مكتبة الرشد الرياض.

❖ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

❖ شرح التسهيل للمرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان - المنصورة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

❖ شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إياز (ت ٦٨١هـ)، تحقيق هادي نهر، هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

❖ شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦م.

❖ شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قُروة بن قُطن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (٣٥) ط ٥.

❖ شرح الكافية الشافعية: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ❖ **شرح المفصل:** أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ❖ **شرح المقدمة المحسبة:** طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- ❖ **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف:** أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ❖ **شرح تسهيل الفوائد:** أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ❖ **شرح جمل الزجاجي:** أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ❖ **شرح ديوان الحماسة:** أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم - بيروت.
- ❖ **شرح كتاب الحدود في النحو:** عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ❖ **شرح كتاب سيبويه:** أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

❖ **شواهد التّوضيح والتّصحیح لمشكلات الجامع الصّحيح:** أبو عبد الله جمال الدين محمد بن

عبد الله، ابن مالك الطائفي الجباني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤٠٥هـ.

❖ **طبقات النحويين واللّغويين:** أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذجح الزبيدي

الأندلسي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٢.

❖ **العُدّة في إعراب العُمدة:** بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن

فرحون المدني (ت ٧٩٦هـ)، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الإمام البخاري - الدوحة، ط ١.

❖ **علل التثنية:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق صبيح التميمي،

مكتبة الثقافة الدينية - مصر.

❖ **علل النحو:** أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس بن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمود

جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

❖ **غاية النهاية في طبقات القراء:** أبو الخير شمس الدين بن محمد بن محمد بن يوسف الجزري

(ت ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ.

❖ **غرائب التفسير وعجائب التأويل:** أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر

الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت حوالي ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.

❖ **غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية:** محمد الخالص بن أحمد بن رميثة بن

علي بن عنقاء بن حمزة الحسيني (ت ١٠٥٣هـ)، تحقيق محمد بن حسن العمري، دار

المحدثين - القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

❖ فتح الأفعال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير: جمال الدين محمد

بن عمر المعروف ببخرق (ت ٩٣٠هـ)، تحقيق مصطفى النحاس، كلية الآداب - جامعة

الكويت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

❖ الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف

بابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، ط٢،

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

❖ فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين

بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية

الكبرى - مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

❖ القطع والائتناف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق عبد

الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية، ط١،

١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

❖ الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر

المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب

- القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

❖ كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي

البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

❖ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق محمد نظام

الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط١،

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

❖ **الكتاب:** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)

تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

❖ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:** أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد

الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

❖ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني

المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد،

١٩٤١ م.

❖ **الكناش في فني النحو والصرف:** أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن

محمد ابن عمر بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق رياض بن حسن

الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠ م.

❖ **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار، وعبد الإله النبهان، دار الفكر -

دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.

❖ **اللباب في علوم الكتاب:** أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي

النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

❖ **اللمحة في شرح الملحة:** محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله،

شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي،

عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١،

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.

- ❖ **اللمع في العربية:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ❖ **مجالس ثعلب:** أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٢.
- ❖ **مجمع الأمثال:** أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- ❖ **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء:** أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ❖ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ❖ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤٢٢هـ.
- ❖ **المذكر والمؤنث:** أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ❖ **المرتجل في شرح الجمل:** أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

❖ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا

الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

❖ **المساعد على تسهيل الفوائد:** بهاء الدين ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي

الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر -

دمشق - دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.

❖ **المسائل البصريات:** أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل (ت

٣٧٧هـ)، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

❖ **المسائل الحلييات:** أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل (ت

٣٧٧هـ)، تحقيق حسن هندائي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة

للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

❖ **مسند أبي داود الطيالسي:** أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت

٢٠٤هـ)، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط١، ١٤١٩هـ -

١٩٩٩م.

❖ **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني

(ت ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف عبد الله بن عبد

المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

❖ **مسند الشهاب:** أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي

المصري (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت،

ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- ❖ **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم:**
أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ❖ **مشكل إعراب القرآن:** أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ❖ **معاني القرآن للأخفش:** أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ❖ **معاني القراءات للأزهري:** أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ❖ **معاني القرآن للقرّاء:** أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور القرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.
- ❖ **معاني القرآن للكسائي:** أبو الحسن علي بن حمزة بن الله الكسائي (ت ١٨٩هـ)، قدّم له عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ١٩٩٨م.
- ❖ **معاني القرآن للنحاس:** أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ❖ **معاني القرآن وإعرابه:** أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ❖ **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب:** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ❖ **معجم المؤلفين:** عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ❖ **معجم ديوان الأدب:** أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ❖ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** أبو محمد جمال الدين بن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، (ت ٧٦١هـ)، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦، ١٩٨٥.
- ❖ **المفصل في صناعة الإعراب:** أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- ❖ **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، محمد إبراهيم البناء، عياد بن عيد الثبتي، عبد المجيد قطامش، سليمان بن إبراهيم العايد، السيد نقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ❖ **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ"شرح الشواهد الكبرى":** بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ) تحقيق علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، الطبعة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- ❖ **المقتضب:** أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.
- ❖ **المقدمة الجزولية في النحو:** أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي.
- ❖ **المقرب:** أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ❖ **ملحة الإعراب:** أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، دار السلام القاهرة - مصر، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ❖ **نتائج الفكر في النحو:** أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ❖ **النحو العربي:** إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ❖ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:** أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء - الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ❖ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:** إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية استانبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
- ❖ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر.

❖ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط ١، ١٩٠٠م، ١٩٩٤م.

ب - الرسائل والأطاريح:

- ❖ **الآراء النحوية المنسوبة إلى الكوفيين خطأ دراسة وتوثيق:** عمر ثابت الجبوري، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- ❖ **إعراب القرآن العظيم:** زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، (رسالة ماجستير) تحقيق موسى على موسى مسعود، جامعة القاهرة/ كلية دار العلوم، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ❖ **شرح شافية ابن الحاجب:** حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني ركن الدين الأسترايادي (ت ٧١٥هـ)، (أطروحة دكتوراه) تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ❖ **شرح كتاب سيبويه للرماني:** أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، (أطروحة دكتوراه) سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ **ضمُّ الدراية لنظم النقاية لابن عنقاء (ت ١٠٥٣هـ) دراسة وتحقيق علم النحو والتصريف والخط:** هويدا رشيد مجيد الكبيسي، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.
- ❖ **المصطلح الكوفي في تفاسير القرآن العظيم من القرن السابع للهجرة إلى القرن العاشر للهجرة:** عدنان أمين محمد علي، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة المستنصرية/ كلية التربية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

❖ **النهاية في شرح الكافية:** شمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، (رسالة ماجستير)، تحقيق ودراسة عبدالله عمر حاج إبراهيم، جامعة أم القرى/ قسم الدراسات العليا- فرع اللغة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

ج - المجالات:

❖ **الحدود في علم النحو:** أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، تحقيق نجات حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، ٣٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

❖ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

❖ **ما تعدد فيه النقل عن الفراء في ضوء معاني القرآن:** حمدي محمود الجبالي، (بحث)، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٩٧.

❖ **مختصر النحو:** أبو جعفر محمد بن سَعْدَان الكوفي النحوي المقرئ الضّرير (ت ٢٣١هـ)، تحقيق حسين أحمد بوعباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية- الحولية السادسة والعشرون، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

❖ **الموفي في النحو الكوفي:** السيد صدر الدين الكنغراويّ الاستانبولي الحنفي (ت ١٢٤٩هـ)، علّق عليه محمد بهجة الطيار، مجلة المجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠١٠م.

methodology of the study. The preface talks about the life of Ibn Angah and his book.

The first chapter talks about the opinions of the Kufians on the nouns. The second chapter shows the views of the Kufians in the verbs. The third chapter tackles the opinions of the Kufians about the letters. The study ends with a conclusion that presents the results. The researcher ends the work with sources and references.

Finally, the author says that this research is the outcome of an effort in which he does not claim perfection, for perfection is for God alone and if he has committed any mistake, it is from himself, and if he has written the right it is by the help of God.



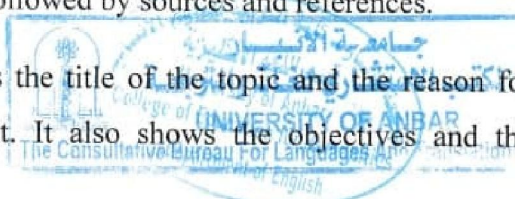
Abstract:

This research deals with collecting the grammatical opinions of the Kufians, which Ibn Angah (d.1053 AH) declared as attributing them to the Kufians in his book (Ghorer Al-Durar Al-Wassateih). It also aims at studying these opinions a grammatical study and discussing them. It also seeks and search the correctness of attributing them to the Kufians. There were goals that motivated the researcher to choose this topic, including that Kufic grammar did not receive much attention compared to Al Bassry grammar, which means that the study of Kufic grammar gives researchers and readers great interest. In addition to that, Ibn Angah lived in the eleventh century AH, which means that he benefited from the knowledge of the previous scholars and gathered many of their grammatical and morphological views.

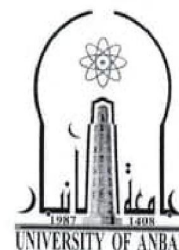
Ibn Angah is of Yemeni origin, and his book "Ghorer Al-Durar Al-Wassateih" is the most important commentary of Al Omeratia system on Al-Ajrmiyyah system. There is no doubt that this explanation gives a picture of the grammatical and morphological lesson in Yemen.

Most of the issues that the researcher studied in this research did not reach the hand of researchers. These issues did not appear in the books of grammatical controversy, such as the book "Equity in matters of dispute, clarification of grammatical schools of thought, and the coalition of victory in the different areas of Kufa and Basra." Moreover, most of these issues did not study by the researchers in Kufic grammar. The research methodology for this thesis requires that it will be composed of a preface and an introduction that is followed by three chapters. The study ends with a conclusion followed by sources and references.

The introduction presents the title of the topic and the reason for which the researcher chose it. It also shows the objectives and the



Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Anbar
College of Education for Humanities
Department of Arabic



**Grammatical Opinions of the Kufians in the
Book "Ghorer Al-Durar Al-Wassateih by Ibn
Angah (D. 1053 A.H.)"
A Grammatical Study**

**A Thesis Submitted to the Council of College of
Education for Humanities at University of Anbar in
Partial Fulfillment of the Requirements for the
Degree of Master in Arabic Language and its
Literatures**

By:

Essam Fouad Muhammad Abdul Kubaisi

Supervised by:

Assist. Prof. Dr. Khaleel Ibraheem Alawi Al-Muhammadi

2021 A. D.

